وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التقاضي الالكتروني كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الخاص

من إعداد الطالبة :
مومن سمية هاجر

تحت إشراف الأستاذة :
مرابط أمال حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	علاق نوال	رئيسا
الأستاذ (ة)	مرابط أمال حبيبة	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بن عوالي علي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم: 2023/09/26

.

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه و صدقها قلبه ، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة و السلام

إلى أمي الغالية أغلى كائن في الوجود

إلى أبي الفاضل الشامخ المكارم و الراسخ الفاضل ، سندي المتين

و إلى أختي نجاة التي لا تصفها الكلمات و لا تنصفها حقها حفظها الله و أعطاها ما تتمناه

و إلى أختي الغالية حفظها الله و أعطاها ما تتمناه

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة سواء كان قريب أو بعيد

شكر

إلى أستاذتي المشرفة

الأستاذة مرابط أمال حبيبة

أتقدم بجزيل الشكر ، و خالص الامتنان ما تفضلت به

من إشراف على هذا العمل

و تعهدها بتوجيهاتها القيمة

فجزاها الله كل خير

و شكر خاص لأعضاء اللجنة الكرام كل من الأستاذة

علاق نوال و الأستاذ بن عوالي علي

مقدمة

لقد تبنت معظم الدول التحول الرقمي الذي عرفته مختلف المجالات ، أين أصبحت المعاملات تتم بصفة الكترونية و من ثم اعتبارها أنظمة معمول بها لمواكبة التقدم السريع الذي عرفته شبكات الاتصال و الاستجابة و التكيف مع متطلبات البيئة المحيطة . و نظرا لهذه التغيرات العميقة و التحولات التي عرفتها معظم الدول ، خاصة التحولات التكنولوجية ، أصبحت هذه الأخيرة وسيلة جديدة من وسائل التعامل ، لما لها من آثار ايجابية تتمثل في السرعة و سهولة التعامل و توفير الوقت و الجهد بشكل كبير ، مما يؤدي حتما إلى الرفع من مستوى الأداء المنتظر من مختلف المرافق التي تسهر على تقديم الخدمات للجمهور . مع الانتقال إلى عالم يعتمد أساسا على الرقمنة التي بدورها تعتمد على وسائل الاتصالات الحديثة بما فيها الانترنت ، أصبحت المحكمة الالكترونية ضرورة لاعتمادها خاصة ونحن في عصر غلب عليه الطابع الرقمي . عمدت بعض المرافق إلى تطبيق نظم جديدة قوامها السرعة التي توفرها التكنولوجيا من استعمال شبكات الاتصال و كذا الحاسوب و ما عرفته من تطور في تقنياته من جهة ، و من جهة أخرى الاعتماد على المعاملات التي تتم عبر مختلف الوسائط ذات طابع الكتروني التي تجعلنا نعيش في بيئة و محيط افتراضي لا مادي يرتكز على ضوابط قانونية و تقنية معينة . و بما أن مرفق القضاء من بين المرافق من بين المرافق ذات الأهمية البالغة ، لما له من أثر مباشر في حسن سير شؤون الدولة بما أنه ذو طبيعتين قانونية مختلفتين ، إحداها تكتسي الطابع الإداري لما تقدمه من خدمات للجمهور وأخرى ذات طابع قضائي بما أنها تمثل السلطة القضائية الموكل لها صلاحيات واختصاصات الفصل في النزاعات التي تثور حول تطبيق القانون . تماشيا مع ما تم ذكره يمكن لقطاع العدالة الولوج إلى عالم العصرنة باستخدامه لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال والتحول نحو العالم الرقمي متبنيا بذلك عصرنة العدالة وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا خاصة إذا تعلق الأمر بتقريب مرفق العدالة إلى المواطن من تحسين الأداء ، و تبسيط الإجراءات قصد تقديم خدمة ترقى إلى ما يصبوا إليه المواطن و كل من لهم مصلحة ومرفق القضاء . و من هذا المنطلق تم إرساء منظومة معلوماتية تسهر على تقديم خدمات

الكترونية عبر مختلف الوسائط الالكترونية ، ومنه التخلي تدريجيا عن التسيير الذي يعتمد على الدعامة الورقية الذي يعد في حد ذاته منظومة أسست على الروتين و تعقيد الإجراءات و تأثرها بالظروف التي قد تعيق حسن سير المرفق . لذلك ينبغي التأكيد على أنه أضحت المحكمة الالكترونية ضرورة جد ملحة لعصرنة مرفق العدالة عموما ، القضاء خصوصا بإدخال تكنولوجيات الاتصال و الإعلام و المضي قدما نحو رقمنة القطاع لأجل تقديم خدمة أفضل للمتقاضيين ، خاصة رقمنة المحكمة و بالتالي المحاكمات التي ستقدم قيمة مضافة لحسن سير المرفق من جهة ، و من جهة أخرى تقريب المواطن لمرفق العدالة بكل بساطة .

هكذا يتبين بإسهاب أن من بين مظاهر عصرنة قطاع العدالة عامة ، و القضاء خاصة هو استحداث العمل بالمحكمة الالكترونية أو ما يسمى بالتقاضي الالكتروني عبر العديد من التطبيقات الذكية و اعتبارها قفزة نوعية و وصفها بالانتقال من مرفق يقدم خدمة تقليديا إلى مرفق يقدم نفس الخدمة الكترونيا عبر الانترنت . و مما لا شك فيه هو أن العالم برمته متجه نحو الاعتماد المباشر على التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال ، التي ما فتئت أن تغزو جميع المجالات سواء الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى السياسية ، كل ذلك أمام تزايد الحاجة إلى التحول الالكتروني بعد الاحتكام إلى الإدارة الالكترونية و التجارة الالكترونية . فالمحكمة الالكترونية تعد من بين التطبيقات الذكية التي جعلت من مرفق القضاء قريب للمتقاضي الأمر الذي استدعى إلى استحداث نظم قانونية تعتمد على دعائم الكترونية و منه التخلي مباشرة على الدعامة الورقية و ما لها من آثار سلبية على حسن سير و أداء المرفق عبر المحكمة الالكترونية .

حيث شهد العالم تطورا في المجال الالكتروني في شتى المجالات و انعكس هذا التطور على المجال القانوني حيث ظهر ما يعرف بشبكة المعلومات العالمية ذات الخدمات المتنوعة و القدرة المتميزة في نقل المعلومات و الاتصال حيث أن المعاملات المدنية و التجارية هي المستفيد الأكبر من هذا التطور لما أوجده من وسائل للاتصالات و التبادل , فأصبحنا بفضل هذا التطور نمارس المعاملات المدنية و التجارية الكترونيا لما في ذلك مزايا

و تبدو المعاملات الالكترونية لأول وهلة و كأنها لا تختلف عن المعاملات التقليدية إلا من حيث الوسائل المستخدمة فيها ، إلا أن استخدام هذه الوسائل المتمثلة في نظام معالجة المعلومات قد طبع هذا الأسلوب من المعاملات الالكترونية بطابع متميز و سمات فريدة تختلف عن المعاملات التقليدية كان لها صدى في مختلف فروع القانون العام و الخاص خاصة في مجال التحكيم الالكتروني و القانون واجب التطبيق على اتفاق التحكيم الالكتروني

حيث يعد التحكيم وسيلة من وسائل تسوية المنازعات فهو نوع من العدالة الخاص ينظمه القانون و يمسح بمقتضاه بإخراج بعض المنازعات عن ولاية القضاء العادي في حالات معينة كي يتم حلها بواسطة أفراد عاديين يختارهم الخصوم كقاعدة عامة و تستند إليهم مهمة القضاء بالنسبة لهذه المنازعات و كذلك الأمر بالنسبة للتحكيم الالكتروني فان هنالك بعض المنازاعات التي يتم إسنادها إلى هيئات التحكيم أو مراكز التحكيم الالكتروني للفصل فيها و ذلك بعد اتفاق الأطراف

إلا انه يمكن القول أن المعاملات الالكترونية تختلف بطبيعتها عن المعاملات التقليدية و هذا يتطلب وجود قانون خاص ينظم معلومات التي تتم بواسطة وسائل الاتصال الحديثة و في ظل عدم فعالية و عدم مواكبة التحكيم العادي بدرجة كافية للسرعة المطلوبة في انجاز المعاملات الالكترونية ظهر التحكيم الالكتروني كأسلوب عصري لحسم المنازعات التي تنشأ نتيجة لاستخدام الانترنت في التعاملات و بشكل خاص الالكترونية ، حيث

يستجيب التحكيم الالكتروني للخصائص التي تتميز بها بيئة المعاملات الالكترونية و يشكل حلا للعقبات العديدة التي أثارها

و بناء على ذلك أنشئت العديد من المواقع للمساعدة على حل النزاعات بواسطة التحكيم و اتجهت مواقع البيع الالكترونية و أبرزها مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية الالكترونية الى التعاقد معها لحل المنازعات التي قد تنشأ بينها و بين المتعاقدين ، لما يتميز بها التحكيم الالكتروني من مزايا عديدة

و تكمن أهمية الدراسة من حيث التقدم العلمي في المجال الالكتروني و ما تبعه من تنمية معلوماتية و اتجاه التجارة الدولية إلى التجارة الالكترونية الدولية ، التي تقوم على السرعة في إبرام العقود و تنفيذها اثر في الكثير من جوانب المعاملات بين الأفراد و منها التأثير البالغ على المراكز القانونية للمتعاقدين .

ونتج عن ذلك أن ثارت الكثير من التساؤلات المتعلقة بالتحكيم الالكتروني و كيفية حل منازعتها بواسطة التحكيم الالكتروني

منهجية الدراسة :

سأتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال وصف هذا الموضوع وصفا دقيقا بشكل تفصيلي و المنهج التحليلي في تحليل المواد القانونية و ذلك من خلال الإجابة على إشكالية هذه الدراسة و بيان الحلول المناسبة لها للوصول إلى حل لهذه الإشكالية و هي معرفة هل أن القواعد التقليدية الناظمة للتحكيم التجاري تنسجم مع اتفاق التحكيم التجاري الالكتروني أم أنها معوق مما يتطلب تعديلها حتى تنسجم مع التحكيم الالكتروني ؟ كما سأتعرض للموضوع بشكل تحليلي من خلال تحليل نصوص المواد القانونية و الاتفاقيات الواردة بهذا الخصوص و المتعلقة بهذا الموضوع .

و من خلال هذا نطرح الإشكال التالي :

ماهو مفهوم المحكمة الالكترونية و فيما تتمثل آليات تجسيدها ؟ و فيما يتمثل دور المحكمة الالكترونية في تطوير مرفق القضاء؟

و للإجابة عن كل هذه التساؤلات التالية يجب إتباع الخطة التالية :

و للإجابة عن كل هذه التساؤلات تم إتباع الخطة التالية التي تم تقسيمها إلى فصلين وفقا لما يلي :

يتناول الفصل الأول مفهوم المحكمة الالكترونية الذي تضمن مبحثين تناول على التوالي المحكمة الالكترونية آلية العدالة العصرية و آليات تجسيد المحكمة الالكترونية ، أما الفصل الثاني خصص لدراسة الخصومة القضائية الالكترونية و الذي قسم أيضا لمبحثين تضمن المبحث الأول التقاضي الإداري الالكتروني و المبحث الثاني خصص لدور المحكمة الالكترونية في تخليق مرفق القضاء .

الفصل الأول
مفهوم المحكمة الالكترونية

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل مبحثين حول المحاكم الالكترونية لتقريب مرفق القضاء من المواطن عن آليات العدالة العصرية و آليات تجسيدها حيث تعد المحكمة الالكترونية من أهم المستجدات التي عرفتها التطورات الملازمة للتكنولوجيا و وسائل الاتصال و الاعلام ، فهي تعتمد على تقنيات معلوماتية تساهم في تقريب أطراف الدعوى عبر شبكات الانترنت لذا فهي تستدعي استعمال الاعلام الآلي ، تضاف إليه شبكة الانترنت لتفادي حضور الأطراف في حيز مادي كما هو الحال بالنسبة للمحكمة بمفهومها التقليدي ، مما يستدعي استعمال تطبيقات و توصيات معدة لذلك و بالتالي فالمحكمة الالكترونية هي عبارة عن حيز تقني معلوماتي يعتمد على الكومبيوتر و شبكة الربط الدولية ، العنصران اللذان يفترض منها أن تكون في مبنى محدد المعالم من حيث المكان ، دائمة الاستعمال و في أي وقت من قبل أطراف الدعوى . كما عرفت على أنها سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروض امامها من خلال شبكة الانترنت و الاعتماد على الأنظمة و تقنيات جديدة تهدف إلى الفصل في الخصومات و التسهيل على المتخاصمين ، حيث يجب التذكير و الإشادة أن المحكمة الالكترونية قد تشمل كلك مصطلح التقاضي عن بعد الذي له نفس المدلول لها ، و الذي يعد في حد ذاته إحدى العمليات التي تنصب على نقل كل كاهو مرتبط بالمنازعة من مستندات ، ادلة الاثبات و القرائن عبر الوسائط الالكترونية

المبحث الأول : المحكمة الالكترونية آلية العدالة العصرية

إن التنظيم القضائي المتعارف عليه يقوم أساسا على وجود الثنائية في الاختصاص أين نجد المحاكم المدنية من جهة ، ومن جهة أخرى المحاكم الإدارية ، أظف إليها المحاكم ذات الطابع الجزائي أين نجد ان كل محكمة تتسم و نظامها القانوني الخاص بها سواء تعلق الأمر بكيفية تسيير و العمل أو من حيث الاختصاص .

إلا انه و مع التطور الكبير الذي عرفتها لتكنولوجيا خاصة تكنولوجيات الاتصال و الإعلام ، و تبني المدارس التي يقوم عليها العالم الافتراضي الرقمي ، عرف قطاع العدالة عامة و قطاع القضاء خاصة مراحل عديدة تمت من خلالها عصرية و إدخال و استعمال التكنولوجيا ، ومن ثم المضي قدما الى العمل بنظام قضائي جيد قوامه ما أفرزته التطبيقات الذكية في ظل عصر المعلوماتية و الرقمنة .

و لا مناص من القول أن العمل بمثل هذا النظام القضائي الجديد الذي يرتكز أساسا على استعمال مختلف الوسائط الالكترونية ، فانه يستوجب تحديد[1]و المفاهيم القانونية لكل من المحكمة الالكترونية و كذا خصائصها .

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمحكمة الالكترونية

تعتبر المحكمة الالكترونية النتيجة المباشرة التي نستخلصها من العديد من التطبيقات الذكية التي عرفتها التكنولوجيا و ما توصل اليه التطور الذي عرفته المنظومة المعلوماتية ، بحيث تم تبني و إقرار المحكمة الالكترونية كوسيلة تهدف بالأساس إلى إبراز السرعة و تبسيط الإجراءات التي قد تتم على مستواها. و لعل ما يجب التنويه إليه هو أن المصطلح في حد ذاته " المحكمة الالكترونية" مصطلح حديث النشأة .

---

1 – بابلو محمد نجيب ، المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن ، ص .5

2 – أشرف جودة محمود ،المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ،مجلة البحوث الفقهية و القانونية ، مجلة35،الجزء الثالث ،2020،ص 26 .

3 – سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ، مصر ،2008،ص 36.

و المحكمة الالكترونية التي يطلق عليها أيضا تسمية المحكمة المعلوماتية ، ظهرت نتيجة التطورات التي عرفتها التكنولوجيا و التي عرفها قطاع الإعلام و الاتصال من جهة ، و من جهة أخرى التطبيقات المستحدثة في إطار المعاملات الالكترونية ، التطبيقات الذكية التي أدت إلى التخلي على المحاكم التقليدية التي تستدعي إجراءات نوعا ما معقدة كتلك المتعلقة بسماع الشهود زيادة على اعتمادها على الذعائن الورقية قواعد اختصاص قانونية ثابتة التي تجعل من العمل البطيء نوع ما ان هذه التطبيقات الذكية كان أساسها استعمال كافة الوسائط الالكترونية التي هي في حقيقة على هذا الأساس يراد بالمحكمة الالكترونية ، المحكمة التي تعتمد أساسا على تقنيات معلوماتية استعمال شبكات الانترنت الإعلام الآلي، تضاف إليه شبكة الانترنت لتفادي حضور الأطراف في حيز مادي كما هو الحال بالنسبة للمحكمة بمفهومها التقليدي، مما يستدعي استعمال تطبيقات و برمجيات معدة لذلك الاستعمال و في أي وقت من قبل الأطراف الدعوى كما عرفت على أنها " سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الانترنت و الاعتماد على أنظمة و تقنيات جديدة تهدف الى الفصل في الخصومات و التسهيل على المتخاصمين في مقام موالي، يجب التذكير و الإشادة أن المحكمة الالكترونية قد تشمل كذلك مصطلح التقاضي عن بعد الذي له نفس المدلول لها، و الذي يعد في حد ذاته إحدى العمليات التي تنصب على نقل كل ماهو مرتبط بالمنازعة من مستندات ، أدلة إثبات و قرائن عبر الوسائط الالكترونية . و المحكمة الالكترونية بهذا التعريف تصب دائما على جعل الإجراءات المتبعة و كيفية التقاضي من ابسط ما يكون و هو ما تصبوا إليه رقمنة القطاع إجراءات المحاكمة او الجلسات الفاصلة في النزاع عبر كافة الوسائط الالكترونية لجعل كافة جلسات التقاضي عن بعد وفقا لنظام المحاكمة المدنية و لذلك ينبغي الإشارة الى ان الجزائر تبنت هذا النوع من المحاكم بإقرارها النظام و التأطير القانوني لها على الأقل لتدارك التأخير المتعلق بالرقمنة و المعاملات الالكترونية ، بموجب القانون 15- 03 حيث جاء بمادته الأولى ما يلي : "يهدف هذا القانون الى عصرنة قطاع العدالة من خلال :

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل
- إرسال الوثائق و المحررات القضائية بطريقة الكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية....." حتى و إن كان في بعض في الأحيان إن هذه التقنية تمس بمبادئ أساسية للتقاضي

كما أكد[2]ت المادة 14 من نفس القانون و فصلت في كيفية انتهاج المحاكمة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية مبرزة شروط الاستعمال و الإجراءات المتبعة لذلك. و عليه فالمحكمة الالكترونية استحدثت لمواكبة التطور التكنولوجي في الإعلام و الاتصال من خلال التخلي عن المحاكمات التقليدية التي تعتمد على إجراءات غير مرنة نوع ما، ناهيك عن اعتمادها على الدعائم الورقية ، و بالتالي الاعتماد على الطابع الرقمي للمحاكمات التي تستند على أجهزة معينة، تضاف لها شبكة معلوماتية التي تستخدم من خلالها دعامات غير ورقية مصحوبة بتوقيع الكتروني الذي يجب ان يخضع لحماية قانونية لكافة المستندات– يسهر عليه مركز شخصية الشريحة للإمضاء الالكتروني

هكذا يتبين ان المحكمة الالكترونية قوامها ما يلي :

- رقمنة كافة أعمال المحكمة خاصة بربطها بشبكة الانترنت و استعمالها كافة الوسائط الالكترونية
- إن المتقاضي يمكن تسجيل دعواه بطريقة الكترونية على مدار 89 ساعة و طيلة الأسبوع

المحكمة الالكترونية هي محكمة الحضور فيها للخصوم أو ممثليهم، و إنما تقدم فيها جميع الأوراق و المستندات عبر شبكة الانترنت، و تتم فيها المرافعة و كذا التحقيق يتم بالطريقة ذاتها، بالإضافة إلى تبادل الوثائق و الإطلاع عليها و إصدار الحكم .

كما تعرف المحكمة الالكترونية بأنها "عبارة عن موقع إلكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت، تعمل بنظام إرسال و قبول المستندات الالكترونية، و هو نظام إلكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين و المحكمة من خلال النافذة الالكترونية، حيث يتم قبول

1 – بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 26 .

مستندات القضية بطريقة الالكترونية، وسداد الرسوم القضائية و قبولها بوساطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية، و هذه النافذة الموجودة بالموقع الالكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدي [3] ، في نظام التقاضي التقليدي، مع اختلاف أن المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم الكترونية وكذلك إحلال نظام التصديق الالكتروني في محل الطرق التقليدية في محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات .

من هنا يمكن تعريف المحكمة الالكترونية بأنها "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية، و يتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الالكتروني لوحدات قضائية و إدارية، و يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى و الفصل فيها ، بموجب التشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية ، وحفظ التداول الملفات الأخرى

و بالتالي يتضح من هذا التعريف ان فكرة التقاضي الالكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة الكترونية واحدة

- **خصائص المحكمة الالكترونية :**
- تتمثل خصائص المحكمة الإلكترونية فيما يلي:
- **أولا : استمرار وجود الموقع على الشبكة و تقديمه الخدمات الإلكترونية**

على مدار ساعات اليوم ما أمكن ذلك و بحسب ما تصل إليه التقنية، و هذا يتطلب قيام الموقع على كوادر مهنية مختصة في مجال التقنية، و وجود مصادر بديلة للطاقة يمكنها معالجة أي حالة طارئة قد تحدث .

ثانيا: سهولة الوصول إلى الموقع الخاص بالمحكمة :

1 – بابلو محمد نجيب ، المحكمة الالكترونية ، نفس المرجع ص 9 .

2 – خالد ممنوح ابراهيم ، الدعوى الالكترونية و إجراءتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2008 ، ص 12

و ذلك باستخدام المقاييس المتفق عليها عالميا كاختيار اسم النطاق "L R U" ، و يعني باللغة العربية عنوان الانترنت Locator Resource Uniform، و هذا الأخير يمثل العنوان الذي يمكن الوصول إلى الموقع من خلاله، كما يدعى بالنسيج أو الحقل، و هو عبارة عن ثالث أجزاء "البروتوكول،اسم النطاق ، نوع امتداد الموقع .

البروتوكول: هو بروتوكول الانترنت //:http و يكون بوابة الدخول "Port"

اسم النطاق: هو "اسم النطاق عبارة عن سلسلة أحرف و/ أو أرقام مقيسة، و مسجلة لدى السجل ، الوطني لأسماء النطاق ، وتسمح بالتعرف و الولوج إلى الموقع الالكتروني .

فرع امتداد الموقع: هذه الامتدادات تختلف من موقع لآخر أشهرها " . edu, . gov , . org . ".info , .com ,. Net

- **ثالثا:** استخدام عالمات وصف البيانات المتوافرة بلغة "HTML" :

الأمر الذي يسهل عملية الوصول إلى الموقع باستخدام محركات البحث، التي يتم إعلامها بوجود الموقع، و أشهر محركات البحث هي ""com.google.www"، " com.yahoo.www"،

رابعا: سهولة استخدام الموقع و تصفحه :

لابد من تصميم الموقع بشكل يناسب محتواه، و بحسب نوعية المتعاملين معه حتى يصل إل جميع أفراد المجتمع، و من ذلك مراعاة المعايير التي تمكن شريحة واسعة من المستخدمين من الاستفادة من الموقع .

- **خامسا:** توفير الحماية اللازمة للموقع من الاختراق و التدمير :

[4]و هذا للمحافظة على سرية و خصوصية الموقع، و أخذ الإحتياطات الكافية لحماية الوثائق و المعلومات التي تحفظ في الموقع .

- **سادسا:** أخذ الإحتياطات اللازمة للحفاظ على الوثائق و المعلومات التي تحفظ في الموقع وأرشيفه :

1 محمد نجيب بابلو ، المحكمة الالكترونية ،نفس المرجع ص 25 .

و ذلك بعمل نسخ احتياطية للموقع، و أرشيفه في أكثر من خادم "server "الاجتناب الأعطال المحتملة

- **الفرع الأول: مميزات المحكمة الالكترونية :**

يقدم استخدام المستندات و الوثائق الالكترونية في نظام المحكمة الالكترونية جملة من المزايا منها:[5]

- **أولا : تسهيل إجراءات التقاضي :**

يؤدي استخدام التقنية إلى التقليل من الوقت و الجهد المبذولين من طرف المتقاضين، إذ أن الحاسب الآلي يستدعي الذهاب إلى المحكمة لرفع الدعاوى و متابعة إجراءاتها، أو التنقل من بلد آخر لحضور جلسات المرافعة، زيادة على أنها تغلق أبواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة، و تقطع الطريق عن افتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل مما يساهم في تقليل تكديس القضايا، وتخفيف المشاحنات بين الخصوم، و كذلك تخفيض النفقات الخاصة بالتقاضي.

ثانيا: الإسهام في الرقابة و تطوير المحاكم :

تسمح سرعة البحث و سهولته، و الاستعلام عن المعلومات، و تحليل البيانات، و إعداد الإحصاءات و التقارير، بإمكانية اقتراح تعديلات في الأنظمة و القوانين، بناء على تحليل المعلومات، كما أن التتبع اللحظي لخط سير الدعوى، و كذلك التقارير الدورية، و المستمرة، و المفصلة تزيد من فعالية الأجهزة الرقابية القضائية على العمل القضائي و موظفي النظام، ما يكسب المواطن و المستثمر الأجنبي ثقة بالقضاء الوطني، فيما يخص سرعة الفصل بالدعاوى، و اعتماد أساليب العمل الحديثة و الشفافية ، و استخدام سياسات الإفصاح عن المعلومات .

- **ثالثا: تحسين بيئة العمل الخاصة بالعاملين في المحكمة :**

5- عبد العزيز بن سعد العالم ، المحكمة الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة ، دار الجامعة نايف للنشر ، الرياض السعودية ، سنة 2017 ص 54.53.

مما هو جدير بالذكر أن حوسبة التقاضي تساعد في التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم، و استخدام أرشفة إلكترونية بسيطة به، باستعمال أقراص مدمجة و نسخ احتياطية منها تتسع للمعلومات كلها، و ال تحتاج إال إلى مكان صغير، بدال من المستودعات الضخمة التي تحتاج أماكن واسعة.

كما أن التدوين الالكتروني في تسجيل الدعاوى القضائية، و توثيق ادعاءات الخصوم، و دفوعهم بعبارات الخصوم أنفسهم من دون تدخل هيئة المحكمة، له الأثر الفاعل في صحة تصور الدعوى القضائية و الوصول الى حكم سريع لها .

- رابعا: المحافظة على أمن المعلومات و سريتها :

يمكن أن تساعد حوسبة التقاضي من جعل سجلات المحكمة أكثر أمانا، ألن الوثائق و المستندات الالكترونية أكثر مصداقية من المستندات الورقية، فمن السهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها، بالإضافة إلى سهولة الإطلاع عليها و الوصول إليها.

[6]كما أنها توفر السرية التامة في تداول ملفات الدعاوى القضائية، و المحافظة على المعلومات و الأسرار التي يرغب أطراف الدعوى في إفشاءها للعامة، نظرا لتنظيم تداول هذه المعلومات بما يتناسب مع صلاحية مرتادي و مستخدمي النظام الالكتروني للمحكمة .

- **الفرع الثاني: آليات اعتماد المحكمة الالكترونية :**

قبل بيان التحديات القانونية و الصعوبات التي قد تعتري المحكمة الالكترونية لابد من إلزامية تبيان آليات المحكمة ، الذي ينطوي على بيان الطريقة التي تستعملها معظم الدول التي طورت نظامها الالكتروني خاصة أثناء جائحة الكورونا ، أين تستعمل المحكمة إجراءات السمع البصري لانعقادها ، دون الحاجة انتقال أطراف الدعوى إلى المحكمة بأنفسهم ، و قد ساهمت جائحة الكورونا في اعتماد هذا النظام ، معتمدا على عدة آليات :

---

1 بابلو محمد نجيب ، المحكمة الالكترونية ، نفس المرجع السابق ، ص 47 .

2 يوسف السيد عوض ، خصوصيات القضاء عبر الوسائل الالكترونية برسالة الدكتورة ، جامعة عين الشمس ، مصر ، ص 217 .

- أ- الآليات الفنية :

1- التحول من الوثائق الورقية إلى المستندات الالكترونية جعل من الأجهزة القضائية تتخلص من عبء المستندات الورقية و ما ينجم عنه من اكتضاض المكاتب بها و اقتصادا منها لميزانيتها الخدماتية ،بحيث يعد السند الالكتروني الدليل الإثبات الرسمي بين المتقاضين ، بحيث يخصص لها أرضية الكترونية و تفعيل عملية نقل المعلومات عبر البريد الالكتروني المخصص من الأطراف المتناقضين و محاميهم و المحكمة معا .

2- الاعتماد على الدفع الالكتروني لمصاريف القضائية باستعمال طريقة الدفع الالكتروني باستعمال البطاقات الممغنطة ،أو البطاقات البنكية أو الشيك الالكتروني ، و ما هو إلا اثر من أثار التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم بتخليه عن النقود و الصكوك الورقية و الانتقال نهائيا إلى النقود الرقمية

3- سرعة دقة التقاضي و هو الأمر الذي اعتمده عدة مؤيدين فتسهل على المحامين الانتقال إلى المحاكم خاصة البعيدة منها فيستطيع الولوج إلى بوابة المحكمة من اجل استخراج الأحكام القضائية أو الحصول على أية معلومة يريدها ،يستطيع من خلالها طرح مذكراته الكتابية دون حذف أو تعديل أو تشويه الأمر الذي سيجعله يرتقي إلى الاحترافية ، بان يدقق في جميع عرائضه و مذكراته و طلباته قبل أن يرسلها إلى الأرضية الخاصة بالمحكمة من جهة و يمنع كل تزييف للأقوال أو تصريحات المتقاضين فيمنع عدولهم الذي قد يصيبهم من ضغط الأطراف المتخاصمة أثناء الجلسة .

4- تخفيف عبء الجلسات على القضاة بحيث يستطيع القاضي التحكم في الملفات القضائية دون بدل مجهود كبير فيصب كل اهتمامه على النظر في الدعوى المقامة أمامه بدال من اخذ العناء في تسيير الجلسات و بدل الجهد للتحكم فيها خاصة إذا صادف في الجلسة وجود متهمين مجرمين أو أطراف مدنية متعصبين .

ب-الآليات البشرية :

--1إنشاء قضاة الرقمنة:و هم عبارة عن قضاة تم تكوينهم وفقا للنظام المعلوماتي المتبع في القضاء الالكتروني ، يسهرون على تنفيذ الإجراءات القضائية و الفصل في الدعوى المقدمة أمامهم منذ بداية تسجيلها لغاية الفصل فيها ، بإتباع آليات حاسوبية لدى كل قاضي قابلة للولوج وفقا لنظام سري إما بكلمة سر أو أرقام حتى يضمن السرية سواء كانوا قضاة حكم أو تحقيق أو نيابة عامة ، على ان يبقوا قضاة الجالسين متمسكون بمبدأ الحياد .

-2كاتب الضبط المعلوماتي :و هم مجموعة من الموظفين تدربهم المحكمة من اجل السهر على تنفيذ إجراءات الدعوى القضائية بتسجيل الدعوى الكترونيا و المصادقة على المصاريف القضائية المودعة ،و تنظيم الجدول الالكتروني للجلسات القضائية ، و متابعة أطراف الدعوى باستدعائهم ، و العمل على تجهيز كل ما يتعلق بالدعوى من مستندات و وثائق[7] ، التي تقدم للقاضي الرقمنة للنظر فيها.

-3المحامون و هيئة الدفاع الرقمية :تقوم النقابة الخاصة بالمحامين بتكوين هيئة الدفاع وفقا للمنظور الجديد ، يتعلق فيه المحامي أسلوب التعامل مع الكمبيوتر و طريقة الولوج إليها عبر حسابه السري ، و كيفية التعامل الكترونيا مع الأجهزة الرقمية المتواجدة في المحكمة أو المجلس ، و كيفية الحصول على المعلومات الخاصة بموكليه دون عناء التنقل .

- المطلب الثاني : المحكمة الالكترونية سلبيات و عوائق

يعتبر القضاء الجهة المخول لها البت في النزاعات القضائية بين سائر شرائح المجتمع ، إما باعتبارهم أشخاص طبيعية أو معنوية ، و التي نخضع من خلالها لإجراءات التقاضي المقررة في القوانين الوضعية لكل دولة إما بقانون منفصل أو قانون متصل ،لكن الأمر لا يخلو من أن على الدول عليها تغيير نمط التقاضي و إجراءاته إذا أرادت الانتقال إلى التقاضي الالكتروني ،و هو ما سعت إليه الدول من خلال تجسيد عملية التقاضي الكترونيا بتقليص حضور المتقاضين و الاعتماد على مذكرات الالكترونية و تبادل السندات عبر البريد الالكتروني المخصص لذلك، لكن الأمر قد يعقد الأمور من حيث إجراءات

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 47

الاختصاص الإقليمي للدعاوى القضائية سواء كانت مدنية أو جزائية و هو ما قد يصعب في البداية هيئة الدفاع أو المحامين في تحديد الجهة القضائية لحل النزاع أو الفصل في مسائل الجنائية .إن النص القانوني هو المصدر الأساسي الملزم للقضاء و هيئة الدفاع عليه يجب على استبعاد النصوص التقليدية أو السعي إلى تطويرها وفقا لما تقتضيه الدعوى الالكترونية ، وفقا لما تقتضيه الأهمية الجزائية للدعوى كالتخلي عن الكتابة الورقية و التوقيع ألحبري و تعويضه بالكتابة و التوقيع الالكترونيين ،

- **الفرع الأول : بالنسبة لإجراءات التقاضي :**

1- المحاكمة عن بعد:اعتمدت الدول خاصة في ظل جائحة كورونا على خاصية المحاكمة عن بعد ،خاصة بالنسبة [8]للمسجونين حفاظا على حياتهم من العدوى الفيروس و حفاظا على حياتهم وفقا لنظام حقوق الإنسان ،حيث تمت المحاكمة المرئية بحضور المرئي للمتقاضين و المحامين و الخبراء و الشهود و القضاة و تبادل المستندات عن طريق استعمال الأرضية الرقمية ، و هو ما كرس الدقة و السرعة في الفصل في الخصومة القضائية . لكن الأمر يفتقر إلى حد بعيد إلى روح القضاء و شم رائحة الجلسة القضائية و التحسس برائحة الغبار الذي قد تطرحه المستندات و الوثائق، يتفاعل فيها القاضي و النيابة العامة و صوت الدفاع مع مجريات الدعوى القضائية ، فتفتقر المحاكمة عن بعد من مواجهة أطراف الدعوى التي يعتبر المبدأ الأساسي في المحاكمة القضائية أين يستطيع المحامي أو القاضي أو النيابة العامة إثارة الأسئلة مما لا يدع الوقت للمتهم في التفكير ليفتك منه الحقيقة ، ،و هو ما يظهر عكسا في المحاكمة عن بعد الذي يأخذ فيها أطراف الدعوى كل وقتهم للإجابة عن الأسئلة و الإدلاء بتصريحاتهم

و إن الأمر لا يخلو من أن القاضي سيصدر حكما قضائيا لكن قد يلتبس عليه الأمر في ما إن كان سيصدره حضوريا رغم انه لم يحض بالحضور الشخصي، آم غيابيا رغم انه ساير

1 يوسف سيد عوض ، نفس المرجع ص 47 .

2 محمد نجيب بابلو ، نفس المرجع ص 48

مجريات المرافعة و المناقشة أم عليه إيجاد مصطلح أخر يتناسب مع الوضعية و المحاكمة عن بعد، وبالتالي فإن المحكمة الالكترونية تبقى تحت أنياب الإجراءات التقليدية التي كان على المشرعين أو الفقهاء التخلص منها وإعداد إجراءات تتوافق مع هذه المحاكمة .

-2 إنقاص من هيبة جهز القضاء فبعدما كان جهز القضاء بجلساته و أروقته يخيف المتهمين و تقشعر منه أبدان المتخاصمين أثناء لدخول إليه ، أصبح الآن شأنه شأن الأجهزة الإدارية العادية و هذا من جراء إنشاء المحكمة الالكترونية ،و بالتالي تقريب العدالة من المواطن لا يجب أن يكون بالضرورة على حساب هيبة المحكمة فقد تصبح خسارة لا يمكن تداركها نهائيا .

- **الفرع الثاني: من ناحية تنفيذ الأحكام الالكترونية و التبليغ :**

-1القضاء على الوسيط القضائي : إن المشرعين اقروا أجهزة تتمتع بالسلطة العمومية من اجل تبليغ الأحكام و تنفيذها ، على أن يستدعي في بعض الحالات التبليغ شخصي ،وإن كان البعض لا يمانع من أن التبليغ قد يكون الكترونيا وأن التبليغ الالكتروني قد يرتابه عدة عيوب بدليل أن الأشخاص أو المواطنون لا يملكون بريدا الكترونيا ، و إن امتلكوا ذلك فأنهم لا يتصفحونه كثيرا ، ناهيك على إمكانية عدم الولوج إليه لضياع كلمة السر أو ضياع الجهاز الآلي نفسه و ما قد يتخلله من فيروسات الكترونية و بالتالي لا يمكن أن نعوض المحضر القضائي و أجهزة الشرطة و الأجهزة الأمنية المخول لها تبليغ الأحكام القضائية .

-2استحالة تنفيذ الأحكام القضائية : إن المتقاضي سواء كان مدعيا أو ضحية فإنه لا يحتاج إلا لحقه في الجانب المدني بإقرار حقه مما يستوجب تنفيذ الحكم القضائي بالطرق الودية ثم القانونية باستعمال السلطة العمومية و إلا ضاعت حقوق المتقاضين ، وهذا لا يمكن تطبيقه الكترونيا و تم تنفيذه بطريقة الكترونية فيسهل على المنفذ ضده التهرب من التنفيذ بسهولة ، إما بتغيير بريده الالكتروني و جعله متعددا و إما بوقف استعماله ، أو بتحميل تطبيق لمنع أي تنفيذ بالطريقة الالكترونية و خاصة إذا ما لجأ إلى المتخصصين في الجانب الالكتروني.

العصر المعاش هو من فرض اللجوء إلى المحكمة الالكترونية و فرض أسسه بانتشار جائحة كورونا ،و بالتالي أصبحت حتمية اتجاه الدول على السواء ، كان سهل على من اعتمده سابقا خاصة الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و بعض دول الشرق الأوسط، و كان صعبا اعتماده على جناح السرعة بالنسبة للدول التي لم تكن مستعدة للجائحة و لم توفر أرضية الكترونية لذلك،وإن كان الأمر غير مستحيل يبقى الاختلاف بين الدول تكنولوجيا و اقتصاديا و اجتماعيا عائق كبير في اعتماد و نجاح ذلك.

المبحث الثاني : آليات تجسيد الحكمة الالكترونية

يعد قطاع العدالة من بين القطاعات التي حازت اهتمام الحكومة الجزائرية في مجال الإصلاح والرقمنة وإدخال تقنيات الإعلام والاتصال في أعمالها المختلفة، فالرقمنة خطوة مهمة وفعالة نحو ترشيد تسيير الخدمات العدلية، كما تعتبر العصرنة الفضاء الأنسب للارتقاء بالخدمات وترشيدها، ولقد سعى المشرع الجزائري إلى عصرنة سير قطاع العدالة بتطويره للمنظومة القضائية وذلك من خلال استحداثه لعدة آليات قانونية تسمح بتحسين تقديم الخدمات للمواطنين والمتقاضين في وقت وجيز. في ها المبحث سنتناول مطلبين ، المطلب الأول يتمثل في : [9]

المطلب الأول : آيات تجسيد المحكمة الالكترونية (قطاع العدالة في الجزائر نموذجا)

لقد تمَّكن قطاع العدالة من قطع أشواط معتبرة في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتحول نحو العالم الرقمي، إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية لاسيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، وتبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، وترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وكذا توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة.

- **الفرع الأول: المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري:**

إذ سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال، بإنجاز وتطوير شبكة الاتصال الداخلي خاصة بقطاع العدالة تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الأليات البصرية، والتي تعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية الاستغلال لمختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع..

1 بابلو محمد نجيب ، المحكمة الالكترونية ، ص 49 .

2 بتاريخ 2021/01/17 أفر المجلس الدستوري الفرنسي بعدم ددستورية المحاكمة عن بعد إلا إذا وافق عليها المتهم .

هذا ولقد تبنت الدولة الجزائرية مشروع الإدارة الالكترونية في مختلف القطاعات الوزارية والجماعات المحلية وكذا المؤسسات العمومية، ولعل قطاع العدالة من أول القطاعات التي عرفت إدخال التكنولوجيات الحديثة في التسيير ،

حيث تم إحداث العديد من التغييرات بهدف تفعيل وتنشيط أداء هذا النوع من المرافق العمومية وتحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين والمتقاضين.

ومن بين التطبيقات الحديثة التي اعتمدتها العدالة الجزائرية في إطار تطوير منظومتها القضائية – بموجب القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة نجد تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين في المجال القضائي، واعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بالنشاط القضائي، واعتماد نظام إرسال الوثائق والإجراءات القضائية الكترونيا، وكذا تقنية استعمال المحادثات المرئية في الجهاز القضائي.

بناء على ما تقدم، سنحاول التطرق إلى كيفية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر ومدى نجاعة مثل هذه الأساليب في تسييره؟

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي حيث قسمنا دراستنا إلى ثلاثة محاور ، تناولت على التوالي المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية، فإرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني، ثم استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية. [10]

أولا : المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية:

يعد قانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة سندا قانونيا يسمح باستعمال الإعلام والاتصال في مجال تكنولوجيا القضاء، يهدف أساسا إلى وضع منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات عن بعد للمواطنين و المتقاضين في وقت قصير ، كما و ان الوصول الى عدالة حديثة و تحسين الخدمة القضائية يتطلب استعمال وسائل حديثة تضمن خدمات راقية للمواطنين دون جهة و تعب و تكلفة .

1 بابلو محمد نجيب، نفس المرجع ، ص 48

وعليه لا يتحقق الرقي بالعمل القضائي إلا من خلال توفير كل الوسائل التقنية للعاملين بقطاع العدالة لأداء مهامهم، فضلا عن وجود قيادة إدارية تعنى بمتابعة تقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين بصفة مستمرة، وهو ما سنعرضه فيما يلي.

1 – اعتماد منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل:

نحو تجسيد عدالة رقمية نص المشرع الجزائري بموجب القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة سالف ذكره على استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع لضمان انسجام وتوافق المعطيات بغرض تسهيل استغلالها وتفادي تكرار البيانات.

كما تم اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد على الصعيدين الوطني والدولي مما ساهم بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية والتسريع من وتيرة الفصل في القضايا من خلال سماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد واجتناب تحويل المحبوسين ، ولقد تم استخدام ذات الآلية لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية.

وحتى يتحقق الغرض، ومن تم يتم الوصول إلى قطاع عدالة عصري في الجزائر اعتمد قطاع إستراتيجية جيدة من خلال استحداثه لمنظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل تعتمد أساسا على كل ما توفره تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال التقديم السريع والأمن للخدمات القضائية، وتسهيل اللجوء إلى القضاء، واعتماد تقنيات عصرية تكنولوجية الكترونية في التعامل مع مختلف الملفات والقضايا المعروضة على القضاء، وبالنتيجة تقديم الخدمات في وقت وجيز والاستغناء عما يثقل المواطن.

ولتحقيق هذه الأغراض، عمل القائمون على قطاع العدالة جاهدا من أجل إنشاء شبكة اتصال داخلية خاصة بالقطاع، ترتبط بمختلف الأجهزة والمؤسسات القضائية عبر التراب الوطني، كما تم اعتماد آلية التصديق و التوقيع الالكتروني ، وعلى المستوى المركزي تم إنشاء قاعدة معلومات مركزية تعتمد على الرقمنة واستخدام الإعلام الآلي والانترنت وفرت لها الحماية حفاظا عليها من القرصنة والاختراق .

ومن أجل تحسين الخدمة القضائية تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية والآلية التي تهدف إلى تحسين روابط الثقة بين مرفق العدالة و المواطن ، كما تم تطوير الخدمات القضائية عن بعد ، و بهذا الصدد استحدثت وزارة العدل عدة قواعد معطيات مركزية أخرى خاصة بعض الوثائق الأكثر طلبا من طرف المواطنين ، فتم توفير عدة خدمات عن بعد أهمها خدمة تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية و شهادة الجنسية ممضاتين الكترونيا ، عبر الانترنت ، كما تم إنشاء مصلحة مركزية للبصمات الوراثية ، و إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخ العادية للأحكام و القرارات القضائية الموقعة الكترونيا عن بعد ، و قد تم إدماج تقنية الإمضاء الالكتروني ، كما تم تفعيل خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية .

ولقد استحدثت وزارة العدل مركزا للنداء بعنوان قطاع العدالة "Center Call "يسمح بتقديم العديد من الخدمات لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية والمواطنين والمتقاضين والرد على استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي و القانوني من خلال الاتصال بالرقم الأخضر 78- 10 .

و لقد تم إنشاء بوابة القانون ضمن الموقع الالكتروني الخاص بوزارة العدل، الهدف منها تقديم معلومات قانونية والتعريف بالتشريع والتنظيم والاجتهاد القضائي، كما يعمل هذا الموقع على تنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية وهو مزود بمحرك حسب الموضوع مع إمكانية النسخ على قرص [11]مضغوط ليستفيد منه رجال القانون والقضاء .

أما على المستوى المحلي فقد أنشأت وزارة العدل موقع الواب (WEB)لكل المجالس القضائية المتواجدة عبر التراب الوطني بالإضافة إلى مواقع خاصة بالمحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع و غيرها من المؤسسات القطاعية الأخرى ، و تتضمن هذه المواقع كل

1 نجيب محمد ، نفس المرجع ، ص 51

2 بو عبد الله نوال ، التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عند خاص ، ديسمبر 2021 ، ص 103

المعلومات المتعلقة بنشاط الهيئات القضائية كما يمكن للمواطن الإطلاع على هذه المعطيات دون تكبد عناء التنقل إليها .

كما وضعت وزارة العدل نظاما خاصا للتسيير والمتابعة الآلية للمحبوسين من خلال وضع ملف كما وضع ملف خاص بكل محبوس و متابعته من يوم دخوله للمؤسسة العقابية إلى يوم خروجه منها .

بناء على ما تقدم، وفي إطار عصرنة سير قطاع العدالة تم إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمل القضائي لتقريب الخدمة من المواطن بتوفير التقنيات العصرية للقاضي ولموظفي العدالة لأداء المهام المرجوة، حيث استحدث المشرع الجزائري منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل من أجل معالجة جميع المعطيات المتعلقة بمرفق العدالة وبنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها كمدارس التكوين والمؤسسات العقابية والجهات القضائية بمختلف درجاتها واختصاصاتها سواء شملت القطاع العادي أو الإداري ومحكمة التنازع، على أن تضمن الحماية التقنية للمعطيات قراءة وكتابة بواسطة برنامج الكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية.

2 – التصديق الالكتروني :

رأينا فيما تقدم أن المنظومة المعلوماتية هي مجموعة من الأنظمة الآلية للتسيير من أجل تقديم خدمات الكترونية لصالح المواطن أو الموظفين أو المؤسسات، تعتمد على ربط جميع المؤسسات القطاعية بشبكة اتصال داخلية (الانترنت) وتسييرها عن طريق المعالجة والتخزين على وحدة مركزية على مستوى الجزائر العاصمة .

تشمل هذه المنظومة المعلوماتية: منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل ومنظومة التصديق الالكتروني .

وفي إطار مواصلة سياسة الإصلاحات المتعلقة بعصرنة العدالة في الجزائر ثم اعتماد آلية التصديق الالكتروني لأول مرة في القانون 15 – 03 المتعلق بعصرنة العدالة في القسم الثاني من الفصل الثاني المعنون بـ: "المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على

صحة الوثائق الالكترونية" في المواد من4 إلى 8 منه ، كما تم إصدار قانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015 و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الالكترونيين " .

و بناءا عليه تم إنشاء المركز الوطني للمنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، ومركز شخصنة الشريحة للإمضاء [12]الالكتروني ، و النظام الآلي لتسيير الالكتروني للوثائق اعتمادا على التوقيع الالكتروني ، و إنشاء سلطة التصديق الالكتروني ، كما تمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من الوثائق الإدارية و المحررات القضائية بتوقيع الكتروني موثوق تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة ، بمعنى انه اعتمد إمكانية إصدار وثائق ممهورة بتوقيع الكتروني بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد .

ولقد استحدث المشرع الجزائري في المادة السادسة من قانون عصرنة العدالة المذكور أعاله شهادة الكترونية موصوفة تصدرها وزارة العدل لإثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الالكتروني وصاحب التوقيع، على أن تفترض الموثوقية في وسيلة التصديق متى كانت هوية الموقع أكيدة وسالمة العقد مضمونة إلى حين إثبات العكس .

تضمن وزارة العدل التصديق على التوقيع الالكتروني بواسطة ترتيب الكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل إليه و تاريخ صلاحية التوقيع و المعلومات التي يتضمنها . [13]

كما تتحمل وزارة العدل المسؤولية القانونية المتعلقة بالشهادات التي تصدرها تجاه الأشخاص الذين صادقت على توقيعهم و تجاه الغير .

---

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ن ص 91.90 .

2 محمد العيداني ، يوسف زروق ، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15/03 المتعلق بعصرنة العدالة ، مجلة الباحث للدراسات

الأكادمية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، باتنة 2020 ، ص 516.

3 تم النص على هذه المنظومة في الفصل الثاني من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة .

2 بو عبد الله نوال ، التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عند خاص ، ديسمبر 2021 ، ص 103 .

وفيما يخص مسألة ضمان التوقيع الالكتروني، فلقد أحال المشرع الجزائري في الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون عصرنة العدالة إلى التنظيم الذي أصدره المشرع بموجب القانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين المنوه عنه أعلاه.

ثانيا: اعتماد آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني :

استحدث المشرع الجزائري هذه الآلية بموجب القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة بغية تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية من خلال تمكين الجهات القضائية من إرسال الإستدعاءات الكترونيا بدال من إرسالها بالطرق القانونية التقليدي كالبريد العادي مثلا، وإعلام المتقاضي بملأ قضيته وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة رسائل نصية قصيرة .

وطبقا للمادة التاسعة من قانون عصرنة العدالة يمكن تبليغ وإرسال جميع الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطرق الالكترونية بشرط أن تتم هذه العملية من خلال :

- التعرف الأكيد والموثوق على أطراف التراسل الالكتروني .
- سلامة الوثائق المرسلة .
- أمن وسرية عملية التراسل .
- حفظ جميع المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصورة.
- أكيدة و موثوقة .

وعليه، إذا تم إرسال الوثائق والإجراءات القضائية على هذا النحو أصبحت للوثيقة الالكترونية نفس حجية الوثيقة الأصلية .

هذا ولقد نظم المشرع الجزائري كيفيات ومصاريف الإرسال في المواد ،11 ، 12 ، 13من قانون عصرنة العدالة حيث يترتب على إرسال العقود والوثائق الكترونيا إشعار بالاستلام الالكتروني يرد من المرسل إليه، يبين تاريخ وساعة الاستلام .

ويعتبر هذا الإشعار بمثابة تأشيرة وختم و إشارة موضوعة على العقد أو نسخته تفيد الاستلام في حال تم .[14]

على أن تمنح رخصة تمديد الأجل عند انقضائه إلى يوم العمل الموالي في حالة عدم التمكن من إرساله الكترونيا لأسباب خارجة عن إرادة المرسل.

وإذا تم تسليم الوثائق القضائية بالطريق الالكتروني، فإن المصاريف وغيرها من الحقوق تحصل للخزينة العمومية وفقا للقانون. .

ثالثا: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية :

تعرف المحادثة المرئية عن بعد بتقنية الاتصال المرئي المسموع، وهي وسيلة حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية عن بعد، يتم اللجوء إليها أحيانا لاستجواب أو سماع الأشخاص والشهود المتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة المنظمة، وقد تتعدى إلى محاكمة المتهمين المتواجدين داخل المؤسسات العقابية إذا كانت المحكمة تبعد عن المؤسسة العقابية مسافة بعيدة .

كما تعرف أيضا بأنها تقنية سمعية بصرية تتم باستعمال البث المباشر صوتا وصورة بين الهيئات القضائية باختلاف درجاتها واختصاصاتها، وكذا المؤسسات العقابية في إطار قانوني منظم، بغية استجواب وسماع الأطراف الذين يتعذر تواجدهم بالمحكمة بوصفهم محبوسين أو لاستحالة تنقلهم إلى مقر المحكمة التي تباشر فيها إجراءات المحاكمة لبعد المسافة ، وعليه تقوم المحادثة المرئية عن بعد على فكرة الحضور الالكتروني التي تحقق الاتصال المرئي والمسموع مباشرة بين الأطراف أثناء المحاكمة الجزائية أو أثناء محاكمة الموقوفين داخل المؤسسة العقابية دون تنقلهم شخصيا إلى أروقة المحاكم والمجالس القضائية متى تطلب الأمر ذلك لتبسيط إجراءات التقاضي في إطار الحفاظ على المبادئ والضمانات المكفولة قانونا لتحقيق المحاكمة العادلة.

---

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 93 .

2 المادة 2/10من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة .

وعلى غرار مختلف الدول التي سعت إلى استخدام التكنولوجيا بشكل ايجابي للنهوض بقطاع العدالة، أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 03/15 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015 والمتعلق بعصرنة قطاع العدالة والذي يهدف أساسا إلى عدة إجراءات من بينها استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية

لقد عمد المشرع الجزائري إلى توسيع العمل بهذه التقنية في مجال الإجراءات الجزائية، حيث يبدو ذلك واضحا من خلال إصداره للأمر رقم 04/20 المؤرخ في 20 أوت 2020 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، حيث نص في الكتاب الثاني مكرر منه على "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات". و قسمه إلى ثلاثة أبواب تضمنت على التوالي الأحكام العامة، واستعمال المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق القضائي، واستعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة. [15]

هذا وقد جرى استعمال تقنية المحادثات المرئية عن بعد على مستوى مرفق القضاء في بادئ الأمر لعقد الاجتماعات والندوات التكوينية لفائدة العاملين في سلك العدالة، لتستعمل بعد ذلك ولأول مرة في إجراءات التقاضي، حيث تمت أول محاكمة عن بعد باستعمال هذه التقنية بتاريخ 30 سبتمبر 2015على مستوى محكمة القليعة بولاية تيبازة، وقد أجريت المحاكمة في جلسة علنية بحضور هيئة الدفاع، كما أنها كانت مفتوحة للمواطنين، فيما خصصت قاعة أخرى مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية بالمؤسسة العقابية ، لتبدأ المحاكمة مباشرة بالصوت والصورة على شاشة كبيرة كانت وسط القاعة إلى جانب وجود شاشات أخرى لتقريب الصورة لكل الحضور، حيث ظهرت قاعة الجلسة بالمحكمة واضحة في حضور رئيس الجلسة على مستوى محكمة القليعة، ومن جانب آخر المتهم "ز-ج" في القضية الأولى المتواجد بسجن القليعة، حيث تم التأكد من هوية المتهم من طرف القاضي عبر جهاز البصمة الوراثية وموافقته على إجراء المحاكمة بواسطة هذه التقنية لتتواصل إجراءات المحاكمة بشكل عادي فيما بعد.علما أنه قد تم محاكمة شخصين آخرين بنفس المؤسسة العقابية في نفس اليوم بمحكمة

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 96

القليعة التي جرب بها استعمال هذه التقنية في جلسة محاكمة عن بعد، أملا في تعميمها على باقي المحاكم الأخرى بعد إقرارها قانونيا من طرف المشرع الجزائري بموجب القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة .

كما تم برمجة محاكمة دولية لأول مرة بتقنية عن بعد بمجلس قضاء المسيلة بتاريخ 11 جوان 2016 حيث تم ربط محاكمة مباشرة من محكمة "لنتام" بفرنسا أين تم السماع إلى شاهد في قضية متابع فيها متهم أمام المحكمة جنايات المسيلة و تتعلق القضية بالقتل العمد مع سبق الإصرار و الترصد

- **الفرع الثاني: شروط وإجراءات استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري**

ان استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية إجراء اقتضته الضرورة استنادا إلى العديد من المبررات والمتطلبات القانونية والعملية التي فرضها قطاع العدالة في الجزائر، ولهذا السبب فضل المشرع الجزائري في هذه التقنية ، فحدد بدقة شروط استعمالها و الإجراءات الواجب إتباعها في الفصل الرابع من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة .

- شروط استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد ونطاق تطبيقها:

حدد المشرع الجزائري دواعي استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد بناء على الصعوبات والعراقيل التي عرفها قطاع العدالة في الجزائر، وأقرنها بجملة من الشروط نظمها قانونا تتمثل في :

- يشترط اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد إذا تحقق شرط بعد المسافة وحسن سير العدالة ، و احترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية و الحفاظ على الأمن والصحة العمومية وفقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 14 من قانون عصرنة العدالة، الأمر الذي يفهم منه أنه لا يجوز استخدام هذه التقنية كبديل للمحاكمات العادية إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

- يشترط لاستجواب وسماع الأطراف بإتباع تقنية المحادثة المرئية عن بعد أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الاتصال وأمانته، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق توفير برامج خاصة تمنع اختراقها وحمايتها من القرصنة، وعليه يجب ألا تتم هذه المحاكمات المرئية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الشبكات غير المحمية، بل يتم عبر شبكة اتصال خاصة تم استحداثها في قطاع العدالة تسمى "الشبكة القطاعية لوزارة العدل"، حيث تراعي هذه الشبكة خصوصية وحساسية المعلومات المتداولة في قطاع العدالة، وتضمن الاتصال الالكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الانترنت، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ببعضها البعض إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة وقد شرع في وضع الشبكات [16]المحلية على مستوى موقعين تجريبيين هما مجلس قضاء الجزائر ووهران سنة 2004 وتوسعت بعد ذلك إلى المواقع المتبقية، وفي سنة 2006تدعمت كل الجهات القضائية وكذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية كما تم ربط هذه الشبكات المحلية الخاصة بالمحاكم، المجالس المحكمة العليا، مجلس الدولة بالإدارة المركزية منذ بداية ،2007 وأخيرا وفي إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم الربط بشبكة موازية تسمى "شبكة النجدة" و تعمل بالأقمار الصناعية بتقنية VSAT والتي تسمح بالاتصال بأي شخص كان من أي موقع للإدلاء بشهادته، ومع صدور القانون 03/15 تم إعادة هيكلة هذه الشبكة وتطويرها لضمان سرية المحادثات المرئية التي تتم بواسطة هذه التقنية .
- احترام الحقوق والواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، حيث يجب أن تتم كل الإجراءات التي تتم بواسطة المحادثة المرئية عن بعد في إطار الشرعية الإجرائية سواء قبل المحاكمة أو أثناءها بحيث تحافظ على كل الضمانات والحقوق المكفولة قانونا.
- تسجيل التصريحات على دعامة الكترونية أو قرص مضغوط يضمن سالمتها وترفق بملف الإجراءات .

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 98

2 المادة 3/14 من القانون رقم 05/13 المتعلق بعصرنة العدالة و المادة 441 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية .

- يجب تدوين التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط .

و الملاحظ بخصوص هذا الشرط ان التسجيل يعتبر إجراءا ضروريا ليتم الرجوع إلى المحتوى الدعامة في أي وقت تطلب الأمر ذلك ، كما و أن عدم إغفال الكتابة يرجع إلى ضمان إمكانية الرجوع إلى التصريحات وإجراءات التحقيق والمتابعة المثبتة كتابيا فيها في حالة تلف الدعامة الالكترونية مع مرور الوقت .

- ضرورة موافقة المتهم المحبوس والنيابة العامة على استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مباشرة إجراءات المحاكمة او تلقي التصريحات من المحبوس بالمؤسسة العقابية ، و عليه يمنع استعمال هذه التقنية إذا رفض أحد هذين الطرفين اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد .

هذا وقبل التعرض لإجراءات استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد، نشير إلى أن المشرع الجزائري حدد نطاق استخدام هذه التقنية سواء من حيث الأشخاص أو من حيث الموضوع في الأمر 04/20 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية .

و بمراجعة نص المادة 441 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية ، يتضح لنا جليا ان المشرع الجزائري اعتبر مسألة اللجوء الى المحاكمة المرئية إجراء استثنائي احتياطي فقط و لا يعتبر بديلا عن الإجراءات التقليدية ، حيث يتم اللجوء إليه في نطاق شخصي ضيق لا يمكن تجاوزه، إذ يمكن استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره، أو سماع الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين.

كما أجاز المشرع لوكيل الجمهورية أو لقاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالتين: الأولى إذا كان المشتبه فيه الموقوف في حالة تمديد التوقيف للنظر، والثانية إذا كان المتهم المقبوض عليه خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالقبض. [17]

1 بابلو محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص 100 .

أما عن مجال استخدام هذه التقنية في التشريع الإجرائي الجزائري ، فإننا نجد المشرع أجاز استخدامها في إجراءات محددة جاءت على سبيل الحصر وهي الاستجواب أو سماع شخص أو إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها و لقاضي الحكم استخدامها عند النطق بالحكم .

- **إجراءات استعمال المحادثة المرئية عن بعد :**

يحق لقاضي التحقيق أن يستعمل أسلوب المحادثة المرئية عن بعد من خلال استجواب أو سماع شخص أو إجراء مواجهات بين عدة أشخاص .

كما يمكن أيضا لقاضي الموضوع استعمال هذه التقنية لسماع الشهود و الأطراف المدنية وحتى الخبراء، ويحق كذلك لقاضي الجنح أن يلجأ بدوره لهذه التقنية لتلقي تصريحات المتهم المحبوس شريطة موافقة النيابة العامة وكذا المتهم على ذلك.

يتم استعمال هذه التقنية الحديثة بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، لكن بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وكذا أمين الضبط، وما على وكيل الجمهورية إلا التحقق من هوية الشخص الذي تم سماعه ثم يعد محضرا بذلك . إذا كان ذلك الشخص محبوسا فتتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس.

بناء على ما تقدم، يجوز اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتي التحقيق والمحاكمة في مادة الجنح بشرط موافقة المعني والنيابة العامة على ذلك، بمعنى أن الجهة الفاصلة في النزاع لها سلطة تقديرية كاملة في تقرير مدى توافر اللجوء لهذا الإجراء من عدمه وتقوم بعرضه على النيابة العامة والمعني بالأمر لتتم المحاكمة، وفي حالة رفض ذلك تتم المحاكمة بطريقة عادية.

- متطلبات استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد :

2 صفاء أوتاني ، المحكمة الالكترونية المفهوم و التطبيق ، مجلة دمشق ، العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلة 18 ، العدد 1 ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ، 2012 ، ص 176 .

يتطلب استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد توفير وسائل فنية، إذ يجب لتحقيق الغرض من استعمال هذه الوسيلة تزويد المحاكم والسجون بنظام تقني مجهز بمعدات وأجهزة حاسوب عالية الجودة في الصورة والصوت ومزودة بنظام حماية فعال وآمن وذلك لضمان جودة المحادثات المرئية التي تجريها .

كما تتطلب المحاكمة المرئية إنشاء شبكة داخلية تربط قاعات المحكمة وأقسامها ببعضها، وتتيح لجميع العاملين في الجهة القضائية الاتصال ببعضهم آليا وبالقاضي الناظر في الدعوى حيث يتم عرض برنامج ملف الدعوى وتدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي لهذه الإجراءات، ويظهر ملف الدعوى للحاضرين و الحاضرين الكترونيا من خارج مبنى المحكمة و على الحاسوب الرئيسي .

ولتحقيق الغرض من استعمال هذه التقنية، يجب تأهيل كوادر بشرية متخصصة في المجال الالكتروني، وتدريب وتكوين القضاة في مجال الإعلام الآلي ونظم الاتصال مع تمكينهم بالوسائل اللازمة للعمل بهذه التقنيات الحديثة ، بالإضافة إلى ضرورة توفير الحماية الفنية اللازمة لتجنب التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية والوصول إلى معلوماتها عن طريق تشفير بياناتها وتأمين خصوصية المعلومات و سريتها مع ضمان التحقق مع شخصية المرسل أو المستقبل .

خضع قطاع العدالة في الجزائر منذ أكثر من عشرية من الزمن إلى إصلاح في جميع هياكله ومؤسساته بغية مسايرة التحولات العميقة التي عرفها المشرع الجزائري في مختلف جوانب الحياة، وقد منح ل[18]مجال إصلاح العدالة أولوية وطنية بالنظر إلى أهميته، وتحقيقا لذلك ارتكزت الإصلاحات على محاور عدة أهمها قطاع عصرنة العدالة وتدعيم الهياكل القضائية بوسائل العمل العصرية.

ولقد عمل المشرع الجزائري جاهدا إلى عصرنة سير قطاع العدالة بهدف ترقيته وبالتالي الوصول إلى أداء خدمة نوعية وظروف تتسم بالسرعة والفعالية و الشفافية ، فتم تعميم تقنيات

1 بابلو محمد نجيب ، ص 111

التكنولوجيا الحديثة من اجل الاستعمال الأمثل للمعلومة بين موظفي العدالة وتوفير المعلومات القانونية لكافة المواطنين عن بعد، ولتحقيق هذه الأغراض أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة والذي يعتبر بمثابة السند القانوني الذي يهدف إلى إرساء منظومة معلوماتية لوزارة العدل تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز وبتقنيات الكترونية بحتة.

بناء على ما تقدم يمكننا القول أن عصرنة سير قطاع العدالة لا يمكن أن يتحقق دون عصرنة أساليب تسييره التي تشمل أساسا وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل لمعالجة واستغلال جميع المعطيات الشخصية، وتكريس فكرة استعمال الوثائق الالكترونية والاستغناء عن المحررات الورقية، مع ضرورة الاعتماد على خاصية التصديق الالكتروني الذي يعتبر بمثابة ضمانة تعزز ثقة المواطنين والمتقاضين بالإدارة، وتعزيز آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني، مع ضرورة تفعيل تقنية المحادثة المرئية عن بعد خصوصا في وقتنا الحالي –وفي ظل انتشار وباء كورونا– باعتباره إجراء تقنيا لا يمس بحقوق الأطراف ولا بمبادئ العدالة.

–تبنى المشرع الجزائري تقنية المحادثة المرئية عن بعد بموجب القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة ثم كرس استخدام هذه التقنية في المجال الجزائي بموجب الأمر رقم 04/20 و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري .

حيث أن مشروع عصرنة العدالة في الجزائر مشروع لم يعمم على مختلف الجوانب المدنية الأخرى، وهو يقتصر على المجال الجزائي فقط.

وعليه، نقترح ما يلي

- العمل على تحقيق حماية أكبر بتأمين المنظومة المعلوماتية لوزارة العدل من خطر الاختراق والقرصنة حفاظا على سرية المعلومات القضائية وحرصا على كسب ثقة المتقاضين .
- تكثيف الجهود وتنمية الكفاءات عن طريق تنظيم دورات تكوينية للقضاة وموظفي قطاع العدالة لتأهيلهم في مجال التقاضي الالكتروني وتكنولوجيا الإعلام الآلي، مع الاستئناس بالخبرات والتجارب الناجحة للدول السباقة في مجال عصرنة العدالة .

- ضرورة تعميم مشروع عصرنة العدالة في الجزائر ليشمل كافة المعاملات الأخرى كالقضايا المدنية والتجارية دون الاقتصار على الجانب الجزائي فقط.
- العصرنة الدائمة لأساليب التسيير من خلال إرساء منظومة معلوماتية تواكب المستجدات التي تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز والاستغناء عن كل ما يثقل كاهل المواطن عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمل القضائي وتوفير التقنيات العصرية للقاضي وموظفي العدالة لأداء المهام المرجوة.
- قوانين أكثر فعالية تنظم وتحدد كيفيات العصرنة وآليات تعزيز عملية عصرنة قطاع العدالة بسن تطبيقها، مع ضرورة مراجعة التشريعات الحالية وتكييفها بما يسمح بتنظيم مختلف المعاملات الالكترونية تنظيما آمنا وفعالا وعمليا بالنظر إلى قصور التغطية التشريعية في الجزائر مقارنة مع ما تتطلبه العدالة من إصلاحات حقيقية وفعالة.

متطلبات إنجاح التقنية في المحكمة الالكترونية :

يتطلب إنجاح المحكمة الإلكترونية جملة من الأمور الفنية التي لا غنى عنها، والتي تظهر [19] كأساسيات ، فرغم توافر النصوص التي تسمح بالتعامل مع التقنية إلا أن الأمر سيبقى حبرا [20]على ورق إذا لم يتم تنفيذه على أرض الواقع، وهنا سنكون بحاجة إلى أدوات ومشغل لهذه الأدوات، أين تتمثل الأدوات في كل ما هو تقني، ومشغلها في العنصر البشري المحرك لمنظومة القضاء سواء تعلق الأمر بالقاضي أو المحامي أو غيرهم من أصحاب الصلة بالعملية القضائية ككل.

- **المتطلبات الفنية للمحكمة الإلكترونية :**

يعتبر الحاسوب و برامجه الإلكترونية جزء هام من المتطلبات الفنية التي تحتاجها المحكمة الإلكترونية، والحاسوب هو جهاز إلكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها وإظهارها وحفظها وإرسالها وتسلمها بواسطة برامج وأنظمة معلومات إلكترونية.

19

1 بابلو نجيب محمد ، نفس المرجع ، ص 112

ويتم ربط الحواسيب بشبكات الحاسب الآلي فيما يعرف بمجموعة من الحاسبات الصغيرة أو الكبيرة التي تتصل فيما بينها، بحيث تتيح لكل وحدة على الشبكة الاستفادة من الموارد – بيانات ومعلومات– التي تتيحها هذه الشبكة.

أما عن برامج الحاسوب الإلكترونية فهي مجموعة بيانات أو تعليمات إلكترونية تستخدم للتعامل مع المعلومات، إدخالا ومعالجة واسترجاعا ونقالا وتبادلا وتفاعلاً، بغرض الوصول إلى نتائج محددة .

زيادة على ما سبق تظهر الشبكة العالمية الإنترنت وربطها بقواعد بيانات ومعلومات قضائية كضرورة ملحة في المحكمة الإلكترونية، فعن الإنترنت وهي شبكة الشبكات، تظهر كوسيلة اتصال عالمية تتيح ربط نظم الحاسوب – سواء مفردة أو نظما مرتبطة ضمن شبكات أصغر محلية أو إقليمية أو دولية – بعضها ببعضها الآخر.فوجه الإبداع في الإنترنت أنه يمكن لأي مستخدم لحاسوب مرتبط بشبكة الوصول الى المعلومات أيا كان شكلها ، و التشارك مع الآخرين في العمل في الوقت ذاته ، و يجري تبادل الملفات بأنواعها عبر الانترنت عن طريق البريد الالكتروني .

أما عن قواعد البيانات و المعلومات فهي مجموعة من الملفات ترتبط ببعضها البعض بعلاقة ما ، كقاعدة البيانات خاصة ، وتشمل أسماء المحاكم والقضاة والمساعدين القضائيين، والدوائر القضائية و الموظفين و المحضرين ، و أرقام الجلسات في كل محكمة ، و تاريخ قيدها .

ويحتاج التقاضي الإلكتروني لتفعيله إلى دعائم إلكترونية تسهم بشكل كبير في نجاحه ولعل أهمها: البريد الالكتروني و الشبكة العنكبوتية العالمية و خدمة الواي–في .

لكن تبقى التقنيات السابقة سوى الجانب الفني الجامد الذي يحتاج لمجموعة من الفنيين والمختصين بالمجال التقني الذين يقومون بالعمل على هذه الأجهزة، واستخدام البرامج الإلكترونية اللازمة لها. وينبني على ذلك بأنه يجب على المعنيين من قضاة وموظفي

المحكمة و محامين والذين يقع عليهم عبء قيد الدعوى، ومتابعة سيرها، والنظر [21]فيها، أن يكونوا على دراية كافية وخبرة بالأعمال والبرامج الحاسوبية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

- **المتطلبات البشرية للمحكمة الإلكترونية :**

إن نجاح المحكمة الإلكترونية لن يتحقق إذا لم يكن هناك وعاء بشري مؤهل، قادر على التعامل مع التقنيات و التكنولوجيات الحديثة، وفي هذا الشق لا يقتصر الأمر فقط على المتصلين بشكل مباشر بالقضاء من قضاة ومحامين بالدرجة الأولى، بل المسألة تعني كذلك المواطنين بشكل عام، فل يكون للمحكمة الإلكترونية نجاح إذا لم يكن المواطن البسيط على دراية ولو بسيطة بأبجديات التعامل مع المحكمة الإلكترونية، فالمحكمة الإلكترونية لم تكن لتوجد في الأساس إلا لأجل المواطن وخدمته في إطار فلسفة تقريب الإدارة من المواطن وتيسير وتسهيل الخدمة العمومية.

وبالتالي يحتاج التحول الالكتروني للقضاء إلى نشر الوعي الالكتروني وتنميته لدى القائمين على مرفق القضاء، والمتعاملين معهم من الجمهور والعمل على تأهيلهم وتدريبهم ورفع كفاءتهم باستمرار لمعرفة محتويات الوسائط و إمكانيتها و نظم تشغيلها .

وفي ما يلي إشارة لفئتين بارزتين في العمل القضائي، وقد يكونان السبب المباشر في إنجاح المحكمة الإلكترونية، وهما القضاة والمحامين، وهذا لا ينقص من أدوار فئات أخرى مساعد في العمل القضائي ككتاب الضبط وغيرهم من الأعوان المساعدين، وكذا الموثقين والمحضرين ورجال الأمن، الذين يساهمون في بداية ونهاية العمل القضائي، فالمسألة عبارة عن منظومة متكامل الجميع فيها جزء من كل، والجميع فيها فاعل بما خصص القانون له من مهمة ودور مناط به .

1- بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 113

2 تاصر بن زيد ناصر بن داوود ، حوسبة التقاضي ، المحكمة الالكترونية

القضاة المتخصصون: إن دخول التكنولوجيا عالم القضاء يستلزم قضاة واعين بعلوم العصر وأدواته، فالقاضي التقليدي لن يتمكن من الإلمام بمستجدات العصر وآلياته المتعددة، فالقضاء الإلكتروني يظهر فيه الترابط الوثيق بين العلم القانوني و العلم التكنولوجي .

و تطبيق تقنية المحكمة الإلكترونية يتطلب وجود قضاة تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بعد، والقدرة على إجراء المحاكمات من خلال حساب لكل منهم لدى المحكمة الإلكترونية، والتي لها موقع الكتروني على شبكة النت ضمن نظام قضائي معلوماتي .فالقاضي يجب أن يؤهل ويكون الانتقال القضائي الإلكتروني، فالقاضي الإلكتروني إن صح هذا التعبير ليس قاضي مطبق لتلك الإجراءات العادية الروتينية، التي ألفتها المحاكم عادة، بل هو قاضي يتعامل بإجراءات مستحدثة، والملفات الورقية على سبيل المثال التي كانت تكوم أمامه–القاضي– استبدلت بملفات إلكترونية، والمتهم الذي كان يحضر معه في نفس القاعة صار يتخاطب معه في جلسة قضائية عن بعد، والأحكام التي كان يوقع عليها بشكل تقليدي صار توقيعه عليها إلكترونيا، من هنا يتضح أن الأمر لا يتوقف على إصدار قوانين تتضمن الانتقال الإلكتروني القضائي فقط، بل الأمر يجب أن يصاحبه تكوين فعال وجاد للقاضي الفرد، فالقضاء الإلكتروني لن يتحقق في جانب منه إلا بقاضي إلكتروني حقيقي.

المحامين المعلوماتيين: إن مصطلح المحامي المعلوماتي، يطلق على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الالكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنوا ع الممارسة المهنية للمحاماة، حيث يستلزم الأمر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والمواقع الالكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكاتب المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل الذي يؤدي فيه[22] المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية لذا يتوجب أن يكون المحامي على استعداد تام لهذه الفكرة على صعيدين الشخصي و المكتبي .

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 113 .

إن المحامي يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في إنجاح المحكمة الإلكترونية، ذلك أنه همزة الوصل وممثل المواطن في ساحة المحكمة، ومن هنا يجب على هذا الممثل القانوني أن يكون قادرا على القيام بمهمته على أكمل وجه، فالمحامي في ظل المحكمة الالكترونية لن يعود ذلك المحامي البسيط المتبع لإجراءات تقليدية، بل هو محامي متمرس في التكنولوجيا الحديثة، وإن لم يكن على درجة من هذا التمرس وجب عليه توفير من هو على قدر من ذلك الإطلاع الواسع بالتكنولوجيا الحديثة في مكتبه، والحرص والتشديد على تمكنه ارجع إلى كونه لا يمثل نفسه بل يمثل موكله وما له من حقوق، وعدم تمكن المحامي من تكنولوجيا المحكمة الإلكترونية بمختلف مراحلها ومحطاتها قد يعرض حقوق الموكل للضياع، وما جاءت المحكمة الإلكترونية إلا للحفاظ على الحقوق وتسهيل التعامل القضائي وليس العكس.

كما أن التوجه للمحكمة الإلكترونية من قبل الدول كان ضروري، خصوصا مع النمط القضائي العالمي الذي ارتسم بسمة الإلكترونية، ومن هنا كانت الدول أمام مفترق طرق إما إتباع التوجه العالمي العام في هذا الشأن، أو البقاء في النمط التقليدي و الانعزال.

غير أن ما يمكن تسميته بالانتقال الالكتروني القضائي لم يكن بأثر موحد لدى كل الدول، ذلك أن المجتمعات وهي الوعاء الأساسي لتطبيق المحكمة الإلكترونية، الكثير منها– المجتمعات– لم يكن جاهزا لهذا الانتقال، فبعض المجتمعات نسبة الأمية الإلكترونية فيها كبيرة، مما يجعل تجربة كالمحكمة الإلكترونية أقرب منها للفشل منها للنجاح، من هنا يتضح جليا أنه وللوصول إلى تجربة قضائية إلكترونية ناجحة، لابد من بناء مجتمع إلكتروني قبل ذلك، فالمجتمع بمكوناته المختلفة هو أساس إنجاح أي تجربة إلكترونية بما في ذلك المحكمة الإلكترونية.

كما لا يمكن إهمال الجانب المادي الفني في عملية الانتقال الإلكتروني، من توفير خدمة ولوج للشبكة العنكبوتية بقدر عال، سواء تعلق الأمر بالمحكمة الإلكترونية من الداخل وما يرتبط بها من فاعلين كمحامين وقضاة وغيرهم ، أو من خارج المحكمة الإلكترونية وهنا الحديث عن المواطن البسيط.

في الختام لابد من التنويه إلى أن الانتقال الإلكتروني لا يجب أن يكون بأي شكل من الأشكال كليا، لأنه قد يقودنا في يوم من الأيام إلى سيطرة الآلة على منظومة القضاء، والقضاء وظيفة بشرية مرتبطة بما للقاضي من سلطة تقديرية –زادت أو نقصت– والآلة لا تملك هذا القدر من التقدير.

- **مقومات المحكمة الالكترونية و[23]طرق حمايتها :**

[24]ان الحاجة الملحة لحل مشاكل تأخر البث في القضايا ، و تسهيل إجراءات التقاضي ، و مواكبة التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم، من خلال إدخال الانترنيت في إجراءات التقاضي، أدت للوصول إلى فكرة إنشاء المحكمة الإلكترونية التي مَّهد لوجودها ظهور المحامي الإلكتروني، وتقديمه استشارات عبر الانترنت، لتكون المحكمة الإلكترونية التي تقوم بالأعمال الموكلة إليها بوسائل إلكترونية من أهم المخرجات الأساسية في تحقيق النمو و التطور للحكومة الالكترونية .

يمكن وصفها بأنها انتقال من تقديم الخدمات و المعاملات المتعلقة بالتقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي و بالتكامل بين كافة الأجهزة القضائية و المحامين و الخبراء و كتاب الضبط .

ان التعامل بنظام المحاكم الالكترونية ينطوي على العديد من المزايا و التي منها سهولة الإطلاع على ملف الدعوى عن بعد، و إمكانية تبادل المذكرات عن بعد و تقديم الطلبات بذات الوقت دون تأجيل الدعوى لأكثر من الأجل، بالإضافة إلى التخلص من الأعمال الروتينية كالتحرك لأكثر من جهة لإيداع الدعوى و تسجيلها و تسديد رسومها بإحدى وسائل الدفع الالكترونية و إجراءات التبليغ و سهولة الانتقال و توفير الوقت، لأنه لا حاجة للذهاب إلى مقر

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 119

2 محمود كمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الالكترونية – دراسة مقارنة – دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر / 2019 ، ص 22

المحكمة للإطلاع على قرار المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى، و لا حاجة للسفر لحضور الجلسات، مع إمكانية إرسال ملف الدعوى بشكل فوري من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الدرجة الثانية، أو عند إرسالها إلى مكاتب الخبراء أو الطب العدلي، مع ضمان حق الخصوم بأن ما قرره الخصم أو الشاهد تم إثباته بمحاضر الجلسات و السجلات، و تحقيق الشفافية في التعامل مع الدعوى، و سهولة حفظ القضايا و السرعة في تداول الملفات، مع توفير النفقات و الجهد و الوقت في عملية انتقال المبلغ الى موطن المدعى عليه .

لاستفادة من كل هاته الميزات و الخصائص التي تميز التعامل عن طريق المحاكم القضائية يفرض ضرورة توفر مجموعة مستلزمات و مقومات تشجع لنجاح مهمتها و الوصول لهدفها المنشود و المتمثل في تحقيق العدالة، فضال عن ضرورة إحاطتها بحماية قانونية لازمة و لصيقة بغية منع تعرض هدا النظام و كل المعاملات الناتجة عنه من كل قرصنة أو سرقة أو طمس و تحريف لمعلوماتها المخزنة، كغيرها من كل المعاملات المقترنة بالتطور التكنولوجي والالكتروني، خاصة و أن الجرائم التي باتت مصاحبة لاستعمال هاته الأخيرة في تنامي مستمر مع تنامي وانتشار شبكات المحترفين في جرائم التزوير و السرقة والنصب وغيرها.

يقوم التقاضي الالكتروني على مجموعة من الركائز، التي لا يمكن الوصول لتطبيق التقاضي الالكتروني بدونها، وهذه المقومات قانونية، بشرية، ومادية.

- **مقومات المحكمة الالكترونية :**

-المقومات القانونية :

يقصد بها الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يمكن على أساسه تطبيق التقاضي الالكتروني، سواء ما تعلق بإجراءاته، ضبط المفاهيم التقنية والقانونية الخاصة به، وكدا النصوص الجزائية الردعية المتعلقة بمواجهة الجرائم المترتبة .

الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود قانون للتقاضي الالكتروني فالقاضي لا يستطيع القيام بعمله عن طريق المحاكم الالكترونية إلا إذا وجد تنظيما تشريعيا يسمح له بدلك. وإدخال التعديلات اللازمة واعتماد التصرفات القانونية الالكترونية ووضعها في صور ملزمة ومنتجة

وذات أثر قانوني، كما ينظم الصلاحيات وسياسات استخدام النظام والجرائم الواقعة عليه، [25]ويحدد العقوبات المفروضة عليها كما يضع الإطار اللازم لتعاون الجهات المعاونة وإمكانية إتاحة وتبادل المعلومات كإدارات مراكز المعلومات و الرقابة على البنوك و الأحوال المدنية و الجوازات و غيرها .

- **المقومات الفنية :**

يتطلب تطبيق نظام التقاضي الالكتروني عبر المحكمة الالكترونية إعداد البنية التحتية المناسبة من الأجهزة والمعدات الالكترونية والوسائل والشبكات، ومن ناحية أخرى يتعين أن تكون منظومة المحكمة الالكترونية مشمولة بأنظمة الحماية التقنية التي تقي من أخطار التعطيل والإتلاف والاختراق .

وفيما يلي أهم مكونات البنية التحتية الالكترونية الواجب توافرها في المحاكم الالكترونية:

1- الحاسب الآلي:

هو جهاز إلكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها و برمجتها، إظهارها و حفظها وإرسالها وتسليمها بواسطة برامج وأنظمة معلوماتية إلكترونية. وبالتالي لا يمكن تسجيل دعوى قضائية وإيداعها أو تبادل الوثائق و المستندات بين الخصوم أو المحامين و هيئة المحكمة الكترونيا دون وجود أجهزة حاسب آلي .

2- إنشاء شبكة داخلية :

لابد ان يكون بالمحكمة الالكترونية شبكة داخلية "انترنيت" ، تربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة، على نحو يتيح لكل وحدة على الشبكة الاتصال بالأخرى آليا، وإرسال ملفات الدعاوى والوثائق و الاستفادة من البيانات و المعلومات المتوفرة بالشبكة .

كما يتم تجهيز قاعة المحكمة بكاميرات لتصوير ما يدور فيها، وشاشة عرض كبيرة يتم من خلالها إظهار ملف الدعوى ومتابعة كل الإجراءات التي تتم في القاعة، بحيث يستطيع كل

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 124

2 صفاء اوتاني ، نفس المرجع ، ص 175

حاضر أن يسمع ويرى تفاصيل إجراءات الدعوى كاملة، هاته الشاشة متصلة بأجهزة حاسوب تربطها شبكة داخلية موزعة في القاعة عند أعوان القاضي، الذي بواسطته يتم عرض ملف الدعوى و تدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي ، و يمكن بثها خارج مبنى المحكمة عبر موقع المحكمة على الانترنت .

3- إنشاء قاعدة بيانات :

ان وجود قاعدة بيانات يعد أمرا أساسيا وجوهريا في تقنية المحكمة الالكترونية، خاصة و أن نظام التقاضي الالكتروني يعتبر انتقالا من الاعتماد على الأوراق إلى استخدام الوسائط و الدعامات الالكترونية، بحيث يتم تتبع كل أرشيفات ملفات الدعاوى المعروضة على المحكمة الكترونيا عبر برنامج حاسوبي يحتوي على نوعين من أنواع الحفظ التقني والمتمثلان في كل من: لوائح أو صحف الادعاء PDFالتي أرسلت من الخصوم على ملفات والنوع الثاني يتمثل في محاضر الالكترونية تدون جميع إجراءات المحاكمة.[26]

-4 إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الانترنيت :

يتوجب أن يتم تصميم موقع على الانترنيت ضمن البوابة الالكترونية لوزارة العدل، يعد بمثابة عنوان الكتروني للمحكمة، يستطيع من خلاله كل صاحب له علاقة الاستفادة من خدمات متنوعة تتمثل في كل من :

- الحصول على المعلومات والاستعلام عن الدعاوى بتصفح الموقع أو بالاتصال الالكتروني المباشر مع الموظفين.
- انجاز إجراءات التقاضي ومباشرة الدعاوى دون حاجة إلى حضور المتقاضي أو وكيله بشخصه.
- دفع الرسوم الكترونيا عن طريق وسائل الدفع المختلفة.

-3 المقومات البشرية :

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 125

الى جانب ضرورة وجود تشريعات تقر وتنظم التقاضي بالطريق الالكتروني، وتجهيز تقني وفني يمكن من إتمام كافة إجراءات التقاضي الكترونيا، يتطلب تطبيق هدا النظام أيضا وجود عنصر بشري قادر على التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة في وسائل الاتصال، تتنوع هاته العناصر البشرية بين كل من قضاة وكتبة ومحضرين يتميزون بالإعداد الجيد للتعامل مع الحاسب الآلي وشبكة الانترنيت ووسائل الاتصال الحديثة .

- الحماية التقنية والأمنية والقانونية للمحكمة الالكترونية :

تلتزم المحكمة الالكترونية بتوفير أكبر قدر ممكن من الحيطة و الحذر على المعلومات الداخلية لها وعلى كل المعاملات التي تتم بواسطة شبكة الانترنت، وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات الوقائية والتقنية لتوفير عنصر الآمان وللمحافظة على كل معلوماتها وبياناتها الخاصة بها وبكل الأشخاص المعروضين أمام هيئتها ، عن طريق قرصنتها أو اختراقها. فضلا عن ضرورة إحاطتها بالحماية القانونية اللازمة لضمان ديمومة سيرها وقيامها بأهدافها وحفظ أسرارها المهنية من كل هتك .

- الحماية التقنية والأمنية للمحكمة الالكترونية :

تعتمد المحكمة الالكترونية على حسابات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكات داخلية، وترتبط هاته الشبكات بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، ومن خلال هاته الشبكات يجرى تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها وهي على درجة كبيرة من الخصوصية والسرية، لذلك ينبغي أن تتضمن المنظومة التقنية للمحكمة الالكترونية توفير الضمانات التي تمكن من مواجهة الاختراقات التي يمكن[27] أن تمس و تقتحم آلية عمل المحكمة الكترونيا .

تتمثل أهم الضمانات التقنية لحماية نظام المحكمة الالكترونية فيما يلي:

- تشفير معلومات المحكمة الالكترونية على الانترنيت :

1 محمد نجيب بابلو ، نفس المرجع ، ص 125

2 حسن النيداني الأنصاري ، التقاضي و الوسائل الالكترونية الحديثة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2009 ، ص 98

يعرف البعض التشفير على انه :تكنولوجيا تستعمل خوارزميات رياضية معقدة لتشفير و لنزع التشفير لضمان السرية التي تستلزمها المعلومات بقصد تامين التعاملات القضائية و المبادلات التي تمت بين المحكمة والخصوم أطراف الدعوى القضائية، بقصد أن تنحصر قراءتها و الإطلاع عليها على المعنيين الشرعيين لها فقط ، فهو وسيلة للحفاظ على امن المعلومات من غير نية آمنة بحيث لا ينكشف مضمونها لغير المخول و المرخص لهم ذلك ، كما ان هذه التقنية تساعد على التقلب و تجاوز الكثير من المخاطر ، فبواسطتها يتم تجنب :

- الإطلاع على المعلومات المحظورة و السرية و الشخصية .
- محاولة تعديل البيانات المنقولة بالشبكة.
- إعادة توجيه البيانات إلى وجهة أخرى.
- تغيير محتويات الو سائل المتبادلة .
- انتحال شخصية المستخدم الحقيقي.

-تأمين سرية البيانات :

يقصد بتأمين سرية البيانات توفير الحماية لمحتوى معلومات وبيانات الدعوى الالكترونية ضد محاولات التعديل أو التغيير أو التزوير، خلال مراحل تبادل اللوائح الكترونيا، للمحافظة على سرية هاته المعلومات والبيانات المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الالكترونية فلا يكون الحصول على تفاصيل الدعوى القضائية ممكنا إلا من خلال أطرافها .

يستلزم تأمين سرية البيانات التحقق من شخصية المرسل، لذلك فإن الإدارة الفنية للمحكمة الالكترونية تقوم بتحديد الأشخاص الذين يحق لهم الولوج إلى قواعد و نظم المعلومات، وتسجيل الدعاوى القضائية والإطلاع عليها كالقضاة والمحامون والخبراء وأطراف الدعوى وموظفي المحكمة، عن طريق تزويدهم باسم المستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم، كي يتمكنوا من الإطلاع على أدق التفاصيل الخاصة بالدعاوى .

يضمن نظام تأمين سرية البيانات منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات الخاص بالمحكمة للإطلاع على مستندات الدعوى .

توفير الحماية الأمنية لموقع المحكمة الالكتروني :

يتم دلك عن طريق اتخاذ كافة التدابير الأمنية اللازمة من برامج للحماية ضد الفيروسات التي قد تطال الحواسيب الآلية مع إجراء التحديثات باستمرار لضمان أكبر قدر من الحماية لها. ومن أهم هاته الحمايات الأمنية التي يمكن للمحاكم الالكترونية اللجوء إليها لحفظ مواقعها من كل اعتداء أو اختراق ما يلي. :

- تقنية الحوائط النارية : [28]

هي تقنية مبتكرة لتأمين الشبكات ومنع الاتصالات الخارجية التي تتم عن طريق الانترنت إلى داخل الشبكة، وبذلك فهو نظام يحمي الحاسب الآلي من الاعتداءات التي يمكن أن يتعرض لها من خلال التجسس عن طريق الانترنت لنظامه و شبكة معلوماته من أطراف خارجية .

وبذلك فإن أية الحوائط النارية تعتبر وسيطا مراقبا بين القناة الخارجية والبرمجيات الداخلية المتصلة فيما بينها، بعدم سماحه لأشخاص غير المرخص لهم بمعرفة المعلومات الخاصة وكافة البيانات الأخرى التي تتميز بالسرية و الشخصية .

- اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن السيبرني لشبكات المحكمة الالكترونية :

يقصد بالأمن السيبرني النشاط الآلي يؤمن الحياة البشرية والمالية، المرتبطة بتقنية الاتصالات والمعلومات، ويتضمن إمكانات الحد من الخسائر والإضرار، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع الى ما كان عليه في أسرع في وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج ، و لا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة .

- الحماية القانونية للمحكمة الالكترونية في ظل التشريع الجزائري :

1 محمد نجيب بابلو ، نفس المرجع ، ص 131

يقصد بالحماية القانونية للمحكمة الالكترونية تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية و معلوماتها و بياناتها و أموالها متى كان هذا التعدي يشكل جريمة في ذاته .

من أهم صور التعدي التي قد تطال المحاكم الالكترونية، التزوير المعلوماتي والذي يقصد به تغييرالحقيقة في الوثائق أو المحررات الالكترونية التابعة للمحكمة الالكترونية ، بنية استعمالها .

من بين صور التعدي أيضا هو دخول بعض الأشخاص من غير المرخص لهم إلى النظام المعلوماتي للمحكمة، ومحاولة الحصول على معلومات المحكمة. لاستعمال تلك المعلومات أو تدميرها وإتلافها أو التلاعب فيها .

ان ارتباط موضوع المحكمة الالكترونية بالحاسب الآلي وبالانترنت وبنظم المعلومات الالكترونية يحيلنا حتما إذا ما أردنا معرفة كيفية حمايتها إلى التطرق إلى أهم القوانين الصادرة في هذا الشأن، وهو ما سوف نتناوله بالنظر إلى المستجدات التي طرحها المشرع الجزائري في هذا المجال مواكبة للتطور التكنولوجي والالكتروني الراهن والذي أفضى إلى ظهور هاته المحاكم و ما يصاحبها من جرائم تسمى ب "جرائم المعلوماتية".

- الحماية المقررة لنظام المعطيات الالكترونية في الدستور الجزائري :

لقد نص الدستور الجزائري بتعديله المستحدث لسنة 2016 في المادة 47 منه على حماية الحقوق الأساسية و الحريات الفردية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بقولها :" لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون.

سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة. حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ."

يفهم من هذه المادة أن خصية والبيانات الخاصة للأفراد أصبحت حقا [29]مكفولا للأشخاص الطبيعية بموجب الدستور الجزائري .

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 132

- الحماية المقررة لنظام المعطيات الالكترونية في قانون العقوبات الجزائري :

ان المشرع الجزائري قد تطرق إلى قانون العقوبات إلى تجريم الأفعال الماسة بأنظمة الحاسب الآلي محاولة منه مواكبة التطور الكبير الذي عرفته الجرائم في مادة نظم المعلومات و هو ما دفعه إلى تعديله و نص على ذلك في القسم السابع المكرر من الفصل الثالث منه تحت عنوان" المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات من المواد من 394 مكرر إلى المادة 394 مكرر 7 ، والتي أشارت كلها إلى العقوبات المقررة على كل من يتعدى بالمساس بأنظمة المعلومات عن طريق الحواسيب و الأجهزة الآلية ، حيث تراوحت العقوبات المفروضة بين الحبس و غرامات مالية لكل من تسول له نفسه انتهاك أي منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات سواء بقيامه بذلك فعلا أو حتى بمجرد محاولته القيام بدلك.

من خلال دراستنا تبين لنا أن المحكمة الالكترونية وتطبيقها، تمثل حيزا تقنيا معلوماتيا، هدفه إنجاز المعاملات القضائية بطريقة إلكترونية عن طريق شبكة الانترنت، و ذلك بغية الارتقاء ورفع مستوى مرفق العدالة واختصار الجهد والوقت. وبالتالي لإنجاح تطبيق التقاضي الالكتروني وخلق المحاكم الالكترونية

ينبغي الاهتمام بكل المستلزمات التي يفرضها واقع التعامل بنظام المحاكم الالكترونية، بداية من العنصر القانوني الذي يكفل و يرخص التعامل معها لضمان اكبر قدر من النزاهة والعدالة، إلى العنصر الفني والمتعلق بأهم وسيلة مادية في هذا الصدد و المتمثل في الحاسب الآلي فبدونه لا يمكن للمحكمة الالكترونية الانطلاق ولا تحقيق مبتغاها، وذلك عن طريق بدل العناية اللازمة بهذا الجهاز وإحاطته بحماية بالغة محافظة على كل ما يحتويه من معلومات وبيانات، كذا التأكد بارتباطه واتصاله بالشبكة العنكبوتية لضمان استمرارية وديمومة موقع هيئة المحكمة على أحسن وجه، ثم الاهتمام بالعنصر البشري وإدماجه في هذا المجال، إذ بدونه لا يمكن للمحكمة الالكترونية تحقيق أهدافها.

---

2 قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل و المتمم لأمر رقم 66-156 المتعلق بقانون العقوبات ، الجريدة الرسمية عند 84 ، صادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006 .

غير أن الحماية الأمنية والفنية والتقنية لعناصر ووسائل المحكمة الالكترونية لا تكفي وحدها، بل لابد من توفير حماية قانونية وجزائية وموضوعية لها، تكفل كيفية المحافظة عليها من كل انتهاك أو مساس قد يطال منظومتها، مع إقرار العقوبات الجزائية الردعية لكل من تسول له نفسه اقتحامها او محاولة العبث أو سرقة أو إتلاف معلوماتها، نظرا للأهمية القصوى التي تلعبها المحاكم الالكترونية بصفة خاصة وقطاع القضاء بصفة عامة في تحقيق النزاهة والعدالة.

من خلال كل المحطات التي مررنا بها في دراستنا استطعنا تكوين فكرة أكثر إلماما وقوة حولها الأمر الذي يسمح لنا بالإجابة على تساؤلنا الذي انطلقنا منه..

المطلب الثاني : متطلبات تجسيد المحاكم الإلكترونية في ظل البيئة الرقمية على ضوء التشريع الجزائري

في إطار الإصلاحات القضائية التي عرفتها الدول وبما فيها الجزائر التي كانت تسعى إلى تحقيق عدالة فعالة ناجزة، فلجأت إلى عصرنة مرفق العدالة من خلال رقمنة الخدمات القضائية وكذلك رقمنة إجراءات التقاضي خاصة في ظل الظرف الوبائي الذي مر به العالم ومرت به الجزائر أدى بها إلى تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني وتجسيد محاكم إلكترونية، فتم تجهيز هذا النظام بوسائل متنوعة تعمل على سيرورة هذا النوع من المحاكم ممثلة هذه الوسائل في متطلبات تشريعية، مالية وتقنية وبشرية تسهر على تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في جميع القضايا المطروحة أمامها، وبالتالي من الضروري تطوير هذه الوسائل على مستوى كل المحاكم الإلكترونية وتوحيدها خاصة الجانب الذي يخص نظام الحماية والذي يعد الدرع الأساسي لمواجهة أي خرق قد يحدث على الأنظمة الآلية التي تعمل بها هاته المحاكم.

وبما أن الجزائر اعتمدت أسلوب الإدارة الإلكترونية، فنجدها قد شرعت في [30]ي تطبيقه في المجال القضائي نتيجة لإصلاحات التي تبنتها سنة ،1999 فهي تعمل جاهدة على إدخال التكنولوجيا إلى مرفق القضاء، وقيامها بعصرنة مرفق العدالة بصفة عامة، وكانت أول بوادرها

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 131

هو إنشاء " المديرية العامة لعصرنة العدالة" وإصدار أول قانون 15-03المتعلق بعصرنة العدالة والذي يعتبر القانون الأول في تنصيب المحاكم الإلكترونية ورقمنه جميع الجهات القضائية عبر القطر الوطني الجزائري، وكان الهدف من خلق المحاكم إلكترونية هو تحقيق عدالة فعالة ناجزة تسهر على تلبية حاجات المواطنين العاديين والمتقاضين من خلال تقديم خدمات إلكترونية تتمثل في تقديم الوثائق القضائية، والسهر على تأمين السرعة في الإجراءات والتقليل من النفقات، ومن جهة أخرى الحفاظ على سرية العمل القضائي.

- **الفرع الأول: الآليات القانونية لتجسيد المحاكم الإلكترونية :**

إن الجزائر بدخولها إلى عالم التكنولوجيا الذي مس جميع قطاعاتها خاصة قطاع العدالة الذي يعتبر الجهاز الأهم وقوام الدولة، قد أحدثت تغييرا ملحوظا من خلال تكريس الوسائل التي يحتاجها هذا القطاع واستهلت ذلك بوضع نظام قانوني خاص به ، والتنصيص على تجسيد أجهزة إدارية وقضائية إلكترونية ضمن قوانين مختلفة، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

أولا: تجسيد المحاكم الإلكترونية في ظل قانون 15 - 03 المتعلق بعصرنة العدالة :

لقد صدر القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة من اجل تبني نظام المحاكم الالكترونية ، و هذا ما تضمنته المادة الثانية منه بنصها على :"تحت منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع."

يفهم من نص المادة الثانية أن المشرع الجزائري كرس نظام العدالة الإلكترونية وذلك بوضع منظومة معلوماتية مركزية توحد العمل القضائي، وتنسق بين كل الجهات القضائية. من المحكمة العليا، مجلس الدولة، المجالس القضائية والمحاكم القاعدية العادية و الإدارية، فهذا يمكن المتقاضين من رفع الدعوى عن الطريق الإلكتروني على مستوى الجهات القضائية، كما تم استحداث على مستوى موقع وزارة العدل الجزائرية، بوابة إلكترونية يتم على مستواها القيام بكل الإجراءات القضائية إلكترونيا، كتسجيل الطعون [31] ، وإمكانية إطلاع المحامي على

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 156

الموقع لمعرفة ملأ القضية دون تكبد عناء الانتقال إلى المحكمة، كما يمكنه الإطلاع إلكترونيا على منطوق حكم المحكمة العليا ومجلس الدولة بالولوج إلى الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية .

وبالرجوع أيضا إلى المادة 09 من القانون المذكور أعلاه نجدها تنص على ما يلي:"... على أنه يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون."

يتبين لنا من المادة 2 أنه يتم التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الإلكترونية بداية من رفع الدعوى إلى غاية تبليغ المتقاضين بالأحكام القضائية وجميع المستندات التي لها علاقة بالتقاضي أمام هذه الجهات، ومن ثم فإن المشرع الجزائري جسد المحاكم الإلكترونية بنص صريح في القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، فهذا الأخير يعد شهادة ميلاد المحاكم الإلكترونية في الجزائر.

إضافة إلى هذا لم يتوقف المشرع الجزائري عند النص على إجراءات التقاضي فقط في مراحل الدعوى، فقد نص أيضا على تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية وجاء هذا في الفصل الأول تحت عنوان " استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية" حيث نظم إجراءاتها وشروطها في المواد15،14 و16 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

وتتعلق هذه المواد باستعمال تقنية المحادثة المرئية عند استجواب وسماع الأطراف، كما يمكن لقاضي التحقيق أثناء التحقيق استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهة بين عدة أشخاص، وكذلك تستعمل لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء، كما يمكن لهيئة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة.

2 القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة

نجد أن المشرع الجزائري نص على تقنية المحادثة المرئية ولكن لم يعمل بها إلى غاية انتشار وباء كورونا سنة ،2020 فالفترة ما بين 2015 إلى2020 كانت فترة جمود النص على مستوى التطبيق، لمدة خمس سنوات كاملة أي منذ 2015 والجزائر تعمل بنظام المحاكم التقليدية ورقيا، ولم تفعل المحاكم الإلكترونية إلى غاية تدهور الوضع الصحي في ظل جائحة كورونا مما جعلها تبادر بتنفيذ آليات التكنولوجيا وإدخالها حيز النفاذ على مستوى الهيئات القضائية من أجل تفادي تفشي الفيروس على مستوى قطاع العدالة حيث صدر تعديل لقانون الإجراءات الجزائية وطبقت تقنية المحاكم الإلكترونية بصفة فعلية في سنة 2020. ومع ذلك مازالت الجزائر غير مهيئة لتطبيق هذا النظام، وحتى المجتمع الجزائري مازال لم يتقبل فكرة التقاضي عن طريق العالم الافتراضي.

- تجسيد المحاكم الإلكترونية في[32] ظل تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 :

في ظل الأزمة الصحية التي مر بها العالم وبالخصوص الدولة الجزائرية بانتشار الوباء covid19تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الذي تضمن تقنية المحادثة المرئية بشيء من التفصيل وجعلها إجراء استثنائي، من خلال تنظيمها في الكتاب الثاني مكرر تحت عنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" بموجب المواد335مكرر إلى335 مكرر53 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، حيث نص المشرع من خلال هاته المواد على مراحل تطبيق المحاكمة المرئية، والجهات التي لها اللجوء إلى المحادثة المرئية. كان هذا تأكيدا من المشرع على تطبيق التقاضي الالكتروني على مستوى المحاكم الجزائية الالكترونية .

- تجسيد المحاكم الإلكترونية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08_09 :

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 157

2 عصماني ليلى ، كآلية إنجاح الخطط التنموية ، مجلة المفكر ، العدد الثالث عشر ، كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر يسكرة ، الجزائر ، 2016 ، ص 223 .

نظرا للتطور الذي تسير عليه الدولة الجزائرية من خلال انتهاج المحاكم الإلكترونية فقد قامت باستحداث تغييرات على مستوى القضاء الإدارية بحيث يمكن استخدام الوسائل الإلكترونية عند رفع الدعوى الإدارية، وهذا ما أكدته المادة815 المعدلة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09 المعدل والمتمم في سنة 2022فجاءت كالتالي:" ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الالكتروني" .

المشرع أعطى للمتقاضين إمكانية رفع الدعوى الإدارية إلكترونيا، وجعله إجراء اختياري بحيث يمكن رفعها ورقيا سواء على مستوى محاكم أول درجة أو المحاكم الإدارية الإستئنافية .

كما أجاز المشرع استعمال وسائل التبليغ الالكترونية في سير الدعوى الإدارية من حيث تبلغ الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق، وهذا ما أكدته المادة 840 في فقرتيها الأولى والثانية المعدلة بقانون 22-13"تبلغ كل الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق إلى الخصوم بكل الوسائل المتاحة قانونا بما فيها الإلكترونية.

يتم أيضا تبليغ طلبات التسوية والإنذارات و أوامر الاختتام وتاريخ الجلسة بنفس الأشكال".

وقد أحدث المشرع كذلك تغييرا في المواد الإستعجالية حيث أجاز استعمال الوسائل الالكترونية كطريقة لتوجيه المذكرات والوثائق الإضافية إلى الخصوم، في حالة أنه أراد تأجيل اختتام التحقيق إلى تاريخ الحق، وهذا ما فصلت فيه المادة 913 في فقرتيها الأولى والثانية المعدلة بقانون 22_13كالتالي:" يختتم التحقيق بانتهاء الجلسة ما لم يقرر قاضي الاستعجال تأجيل اختتامه إلى تاريخ الحق، ويخطر به الخصوم بكل الوسائل.

وفي هذه الحالة الأخيرة، يجوز أن توجه المذكرات والوثائق الإضافية المقدمة بعد الجلسة وقبل اختتام التحقيق مباشرة إلى الخصوم الآخرين بكل الوسائل القانونية بما في ذلك الطريقة الإلكترونية."

من خلال ما تم التطرق إليه من الآليات التشريعية نستنتج أنه لا يمكن تطبيق المحاكم الإلكترونية، بدون وجود تشريعات تسمح بالتقاضي عن بعد وإتمام كافة الإجراءات بالطريق

الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالتالي فالقاضي لا يستطيع استخدام وسائط الاتصال الحديثة في عمله إلا إذا كان هذا التنظيم تشريعي وهذا يجسد مبدأ الشرعية في استخدام الوسائل الإلكترونية .

- **الفرع الثاني: شروط العمل القضائي في البيئة الافتراضية :**

لطالما اعتمدت الدول إلى غير بعيد على النهج التقليدي في تسيير غالبية المرافق العامة ، لكن مع متغيرات الواقع المشهود الذي أصبح يعج بالتطور المتسارع على الصعيد التكنولوجي و الصناعي ، و الاقتصادي حتى ، أصبح إلزاما الولوج إلى رقمنة العديد من المرافق العامة الضرورية في حياة الدولة و الفرد . بمعنى ضرورة الاعتماد على التكنولوجيات الإعلام والاتصال كبديل عن النشاط التقليدي .

إزاء هذا التطور الرقمي، اضطرت الدول من خلال تشريعاتها ونظمها في أمس الحاجة للنهوض بتطوير مرفق القضاء من وجهتين ، الأولى حيث يعتمد على وسائل تكنولوجيا الرقمية لتحسين مستوى الخدمات العامة أو ضمان الأداء الجيد للخدمة ، و الثانية لأجل ضمان جودة العمل القضائي ، حماية لحقوق المتقاضين ، و تحقيق العدالة الذي يعبر عن دولة الحق و القانون . و هو ما نعبر عنه بمصطلح عصرنة قطاع العدالة . [33]

إذ تتمل شروط التقاضي فيما يلي :

- تجسيد مبدأ رقمنة مرفق القضاء :

إن الشروع في مسار إصلاح العدالة الجزائرية يعود تاريخه إلى شهر أكتوبر 1999 ، حيث قام رئيس الجمهورية آنذاك بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة ، التي قامت بدورها بتقديم نتائج و توصيات بعد 07 أشهر من تنصيبها ، و بعد تشخيص دقيق للوضعية ، فقد تم اعتماد سلسلة من التدابير الإستعجالية ضمت إشكالية النهوض بمرفق القضاء وتطويره، مما تحتم

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص178

نبيلة عبد الفتاح قشطي ، أحكام التقاضي الالكتروني ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، العدد ، ديسمبر 2021 (عند الخاص)، ص 353

معه مراجعة كامل او اغلب القوانين المنظومة التشريعية التي عرفت عدة تعديلات . حيث يقصد بتجسيد مبدأ رقمنة مرفق القضاء توفير البنية التحتية للإدارة القطاع في بيئة الكترونية ، التي بدورها تحتاج الى مقومات مادية و أخرى بشرية و قانونية و أخري تقنية ، دون الإسهاب في الشق المالي هذا بوجود الهياكل القاعدية من مباني ومؤسسات مسبقا، بالإضافة إلى إرفاقه بالاستثمار في العنصر البشري، وذلك بتأهيله من الناحية التقنية والقانونية .

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية أساس آلية التقاضي عن بعد :

قاعدة البيانات هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المخزنة بطريقة نموذجية في بيئة عمل رقمية، تشمل مكونات مادية كأجهزة الحاسوب المتصلة بالشبكات، ومكونات البرامج الالكترونية كأنظمة التشغيل، والمستخدمون، وكذا عمليات المتابعة وعمليات الفحص والتقييم للعمل الرقمي الذكي حسب المتطلبات الجديدة لبيئة العمل ، تستخدم لدعم أنشطة مؤسسة أو مرفق معين ، فهي عبارة عن مستودع للمعلومات ، توضع في متناول المستخدمين فهي تمثيل لبعض جوانب العالم أو الوجود الحقيقي .

- تحقيق البعد التقني والقانوني :

تأهيل العنصر البشري، يقتضي إلزام المساهمين في النشاط القضائي في البيئة الافتراضية بأن يكونوا على دراية تامة بأبجديات التعامل مع أنظمة القضاء الرقمية ، ضمانا لجودة تقديم الخدمات ، و تجنبا للمساس الغير مشروع بالمعطيات أو البيانات القاعدية للنظام المركزي و الشبكات المرتبطة به ، و لهذا فإن التأهيل يشمل الجانب الفني و القانوني .

يقصد بالعنصر البشري مجموعة المتدخلين في الجانب الفني والتقني المختصين بالمجال الالكتروني ومن على شاكلتهم، [34]بحيث لهم إمكانية التعامل مع البرامج الالكترونية والأنظمة القضائية المخصصة لهذا الغرض ابتداء من رأس الهرم لقطاع العدالة؛ أي وزارة العدل إلى بقية

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 175 .

2 مفيدة مقورة ، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر ، دراسة في الانجازات و تشخيص للمعوقات ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المجلد 07 العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص 72 .

المستخدمين في باقي الهياكل والمؤسسات القضائية، والمحامون والخبراء، نزولا [35]إلى المواطن العادي الذي له الحق في استخدام موقع وزارة العدل في تقديم الشكوى والبلاغات وتقديم العرائض، و متابعة ملفه القضائي، والإطلاع على القرارات والأحكام إن اقتضى الأمر ذلك.

- تحقيق البعد القانوني :

في هذا المجال أنشئ مركز البحوث القانونية والقضائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 06-338 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 قصد تسخيره للقيام بالدراسات القانونية بهدف المساهمة في تحسين المنظومة التشريعية، وتقديم استشارات قانونية على الصعيد الدولي والوطني، وتنشيط البحوث الفردية و الجماعية في الميدان القضائي و القانون .

كما لا ننسى أن ذلك قد نتج عنه تحسين في الترسانة القانونية للنهوض بالرقمنة قطاع العدالة وذلك بتعديل قانون الإجراءات الجزائية، وتعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، إصدار القانون المتعلق بالقواعد العامة للتصديق و التوقيع الالكترونيين ... الخ ، إلى غيرها من القوانين الضابطة لآلية التقاضي عن بعد التي جاءت تحصر جرائم المساس بالمعالجة الآلية للمعطيات أو الجرائم الالكترونية .

و بهذا فإن لتحول عن العمل القضائي التقليدي ومحاولة استبداله ولو نسبيا بالعمل القضائي الرقمي، لا يعني أبدا التحول عن إجراءات التقاضي حسب الأحكام العامة المكفولة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، وكذا قانون الإجراءات الجزائية، إن يتم الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال كبديل عن النشاط القضائي في نمطه الكلاسيكي، دون المساس بصحة الإجراءات التي يكفلها القانون. علاوة التقاضي في البيئة الافتراضية بإمكانه تقريب المواطن من الإدارة أكثر، فرقمنة قطاع العدالة على أن يقضي على بعض أوجه البيروقراطية، في العمل القضائي والإداري داخل مرفق القضاء.

هذا يقودنا إلى تحصيل بعض النتائج أهمها:

- التقاضي عن بعد بإمكانه تحقيق بعض أوجه الضمانات المكفولة قانونا، كسرعة الفصل في أن القضايا، وإمكانية تتبع ملأ القضية في ظرف وجيز، خاصة أن هاته الآلية لا تعرف حدود مكانية ولا حدود زمنية ، أي أن المتقاضي بإمكانه الولوج إلى أنظمة التقاضي من أي مكان و في أي وقت ، حسب قاعدة البيانات أو المعطيات المتاحة من طرف وزارة العدل في الموقع الخاص بها.
- ضمان جودة العمل الإداري للمرفق، كتمكين الأفراد من الحصول على نسخ من الأحكام والقرارات القضائية في أسرع وقت ممكن، كذلك توفير إمكانية تقديم بلاغات أو شكاوى إلى مواطن عبر الشباك الالكتروني المتاح على المنظومة الالكترونية.
- تسهيل العمل الإجرائي أمام نظام القضاء العادي والإداري.

الفصل الثاني
الخصومة القضائية الالكترونية

اتجهت الجزائر و غيرها من الدول إلى القضاء الإلكتروني بديلا عن القضاء التقليدي في العديد من الدعاوى من بينها الدعوى الإدارية، إلا أن ذلك مازال على نطاق ضيق من التطبيق يقتصر على تسجيل الدعوى و متابعتها و الإطلاع على أو راقها دون أن يشمل كافة الإجراءات و ذلك بالنظر إلى طبيعة هذه الدعوى. و عليه فسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى إمكانية الانتقال بكل الإجراءات التي تمارسها المحاكم الإدارية من الورقية إلى الإلكترونية سعيا وراء الوصول إلى العدالة في أقصر مدة، و البحث في حقيقة مدى تأثير خصائص النظام القضائي الإلكتروني على الخصائص التي يتمتع بها القضاء الإداري في ظل اختلاف المراكز القانونية لأطراف الدعوى، و في ظل السلطة الممنوحة للقاضي الإداري في إدارة إجراءات الدعوى الإدارية.[36]

يعد موضوع التقاضي الإلكتروني أحد الإفرازات التي أنتجها تطور المجتمع في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال. و نظرا لأهمية القضاء الإداري المتمثلة في دوره في الرقابة على أعمال الإدارة فقد كان محال لاهتمام مشرعي مختلف الدول كون أن النموذج التقليدي لرفع الدعاوى القضائية يعكس مجموعة متتالية من الإجراءات و التي قد تستغرق وقتا طويلا، لذلك لزم البحث عن سبل و وسائل أخرى يستطيع المتقاضي عن طريقها الحصول على حقه بطريقة سهلة و سريعة لذلك اتجه المشرع الجزائري إلى إصدار مجموعة من التشريعات بغية عصرنة قطاع العدالة و تبني نظام التقاضي الإلكتروني بهدف القضاء على مشاكل التقاضي التقليدي.

وتمت دراسة موضوع التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الجزائري من خلال تقسيمه لمبحثين تم التطرق في المبحث الأول. لمدى تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد أمام القضاء الإداري و إشكالاته.

---

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 193

2 لوني نصيرة ، التقاضي الالكتروني في الجزائر ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية عند خاص ، ديسمبر 2021 ، ص 64

المبحث الأول : التقاضي الإداري الالكتروني

بدأت فكرة التقاضي الالكتروني في الجزائر، منذ سنة 2007 ، من خلال تصريح رئيس الجمهورية يوم افتتاح السنة القضائية،2007-2008 بتاريخ 29 أكتوبر 2007 ، والذي جاء فيه: " أن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى التحديثات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية." وقد تم الشروع في تجسيد هذا المشروع في الجزائر ابتداء من سنة 2015 و عليه لمعالجة موضوع سعي الجزائر إلى تطبيق التقاضي الإلكتروني تناولنا بداية مفهوم التقاضي الإداري الإلكتروني ثم الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر .

إن فكرة التقاضي الالكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الالكترونية، والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الالكتروني عبر شبكة الانترنت، فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية أو القضائية.

ولذلك يعد مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلحا حديثا ظهر في منتصف السبعينات من القرن الماضي يقابله مصطلح التقاضي التقليدي،يتفق المصطلحان في الموضوع و كذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر حكما بشأنه، لكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ ففي إطار التقاضي عن بعد يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الالكتروني الأمر الذي يجعله يتميز بعديد من الخصائص .

و قد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الإلكتروني و لعل أهم هذه التعاريف كونه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و الوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية(الانترنت)وبرامج

الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى و الفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع للدعاوى و التسهيل على المتقاضين .

و عليه فإن التقاضي الإلكتروني يشير تبعا لمفهومه العام إلى وجود محاكم إلكترونية ، تنطلق ابتداء من ربط الأجهزة القضائية كافة ضمن إطار تفاعلي واحد ، و هو ما يتطلب ابتداء حوسبة عمل كل دائرة قضائية على حدة ، و من ثم ربطها معا لتؤدي عملها عبر الوسائل ذاتها ، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق الورقية والملفات، والأعمال الأرشيفية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها ، و الربط فيما بينهم .

مما سبق نخلص إلى أن هذا الوصف للتقاضي الإلكتروني القائم على استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التقاضي ينعكس على مفهوم التقاضي الإداري الإلكتروني كونه عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة الإدارية عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بوساطة موظف مختص وإصدار قرار بشأنه بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات .

و بالنظر إلى التعديل الأخير لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية فإننا نرى أن تعريف التقاضي الإداري الالكتروني يجب ألا يقتصر على مجرد تقديم المستندات و البيانات للمحكمة عبر الوسائل الالكترونية ، دون التطرق إلى إجراءات التقاضي من تسجيل الدعاوى و إجراءات نظرها والحكم الصادر فيها ودور الوسائل الإلكترونية في هذه الإجراءات .و عليه فإن تعريف التقاضي الإلكتروني بصورته الشاملة والمتكاملة، يشمل كافة إجراءات [37]التقاضي من بدايتها إلى نهايتها.

التقاضي الإلكتروني يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات القانونية من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلىء بها قاعات وغرف المحكمة

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص195 .

2 عصمت عبد المجيد بكر ، دور التقنيات العلمية في تطور الفقه ، دار الكتب العلمية ، لبنان ص 514 .

ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فعالية كما يوفر هذا النظام إمكانية استلام المستندات في أي وقت يوميا حتى في أيام الإجازات والعطل الرسمية.

المطلب الأول : الانتقال من التقاضي التقليدي إلى التقاضي الإلكتروني في الجزائر

إن فكرة تطبيق التقاضي الالكتروني في الجزائر تجد أساسها في مجموع الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجزائر بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية [38]، كما تتجلى أيضا في القوانين الداخلية التي أقرت بموجبها الجزائر تبنيها استخدام التقاضي الالكتروني كآلية قضائية .

سنقوم بعرض أهم الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي تضمن محتواها فكرة التقاضي الإلكتروني و التي تعتمدها الجزائر في عملية التحقيقات وسماع الشهود، ولعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تعد أول وأهم قانون دولي ينظم هذه المسألة حيث نجدها تطرقت لفكرة "Vidéo conférence " من خلال البند الثامن عشر من المادة الثامنة عشر. حيث جاء على النحو التالي:"... بناء على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو، إذا لم يكن ممكنا أو مستعصيا مثول الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة ،و يجوز للدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى إدارة جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف الطالبة و أن تحظرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب .

بخصوص المرجعية الدولية لاستخدام تقنيات الاتصال عن بعد في مجال العدالة نذكر بعض الاتفاقيات منها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 من خلال نص المادة 18 منها .

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 ، بموجب المادة 46 الفقرة 18 منها التي أشارت إلى تقنية الاتصال عن بعد.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 196

– نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 69 الفقرة 02 منها.

–الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المادة 36 منها.

–البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية، وقد تم التوقيع عليه في ستراسبورغ في 2001/11/18 و دخل حيز التنفيذ في 2004/02/01 .

– وفي إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم الربط بشبكة تسمى بشبكة النجدة وتعمل بالأقمار الصناعية بتقنية vsat موازاة مع الشبكة الخطية الداخلية وتسمح بالاتصال بأي شخص كان من أي موقع للإدلاء بشهادته و انتهى المشروع سنة 2009 .

التشريع الداخلي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر :

على اعتبار أن موضوع الدراسة محصور في التقاضي الإلكتروني الإداري، فإننا سنستعرض فقط المستجدات التي طرأت على التشريع الجزائري في هذا المجال، و عليه نجد:

- القانون رقم 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة.
- القانون رقم 22–13المؤرخ في 12 يوليو2022 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 08–09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

– أولا: القانون رقم 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة :

إن صدور القانون رقم 15 – 03 ، والمتعلق بعصرنة العدالة، تعد خطوة خجولة ولكنها إيجابية للجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية التي كان لها السبق في تبني فكرة عصرنة العدالة ومنها الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية .

ولقد احتوى هذا القانون على 16 مادة، حيث تم التطرق إلى فكرة التقاضي الالكتروني،على النحو التالي :

في البنود الثالثة من أحكام المادة الأولى منه:

تتعلق بجميع نشاطات وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها.و كذا الجهات القضائية للنظام وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل،تسمح بالاستشهاد على صحة مختلف الوثائق

القضائي العادي والنظام القضائي الإداري و محكمة التنازع ما يسمح بعصرنة العمل الإداري نحو الاتجاه لتبني الإدارة الالكترونية في الجهاز القضائي .

- إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية،
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية .

و من أجل عصرنة قطاع العدالة، وتضمنت أحكام المادة الثانية، التنظيم القضائي العادي استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية. والإداري بما في ذلك محكمة التنازع. و المادة التاسعة التي بينت بأن الجزائر اعتمدت [39]فعليا فكرة التقاضي الالكتروني، من خلال التبليغ و إرسال المحررات القضائية بالطريق الالكتروني.

وتضيف أحكام المادة 14 منه أيضا، على أنه :"إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد".

أما أحكام المادة 15 ، فحددت نطاق استخدام هذه التقنية، في فقراتها الثالث، حيث جاءت كما يلي":يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، يمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. و يمكن لجهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك".

وأخيرا، المادة 16 منه، حددت مكان إجراء التقاضي الالكتروني، و وردت على النحو التالي: "يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط.يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 196

2 بو عبد الله نوال ، التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عند خاص ، ديسمبر 2021 ، ص 103

محضرا عن ذلك.إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس"

فضلا عن الأحكام الأخرى التي تطرقت لاستخدامات الانترنت في مجال التقاضي،طرق الإرسال، وغيرها.

– ثانيا: القانون رقم22–13 المؤرخ[40] في 12 يوليو 2022 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 08–09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية :

وردت تقنية التقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و ذلك في آخر تعديل له مسايرة في ذلك أحكام القانون 15–03 من خلال نص المادة 815 منه و التي أقرت إمكانية رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بالطريق الإلكتروني. إضافة إلى المادة 840 و التي تضمنت وسائل تبليغ الإجراءات المتخذة و تدابير التحقيق و أضافت إمكانية التبليغ بالطرق الإلكترونية .

و في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد أمام القضاء الإداري فإن استعانة القاضي الإداري بالوسائل الإلكترونية من خلال الاعتماد على النظم الالكترونية وشبكة الانترنت، له اثر كبير على إجراءات الخصومة الإدارية كجزء من الدعوى التي هي وسيلة عرض النزاع على القضاء. فالخصومة الالكترونية تختلف اختلافا جوهريا عن الخصومة التقليدية، إلا أن مضمون الاختلاف يكمن في الوسائل التي يتم اتخاذ الإجراءات من خلالها، مع الأخذ في الاعتبار أن المبادئ والضمانات هي ذاتها المقررة في الخصومة التقليدية .

و للوقوف على مراحل التقاضي الإداري الإلكتروني خاصة في ظل اقتصار نظام التقاضي الإداري في الجزائر من الناحية التطبيقية على إجراءات رفع الدعوى دون الإجراءات الأخرى في التقاضي، سنحاول البحث في مفاهيم إجراءات تقديم الدعوى أمام القضاء الإداري

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 197 .

2 منال راق ، ياسين جبيري ، التقاضي الالكتروني و ضمانات المحاكمة العادلة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عند خاص ، ديسمبر 2021 ، الجزائر ، ص 158

الإلكتروني، وإسقاط هذه المفاهيم على الخصائص التي تتمايز بها الدعوى الإدارية ثم التطرق لنظر الدعوى الإدارية في نظام القضاء الإداري الإلكتروني و الفصل فيها .

- **الفرع الأول: رفع الدعوى أمام القضاء الإداري الإلكتروني:**

تقوم الدعوى الإدارية على نزاع بين طرفين هما المدعي صاحب المصلحة في رفع الدعوى سواء أكان الشخص طبيعي ، أم معنوي والمدعى عليه و هو الطرف الآخر في الدعوى، وبطبيعة الحال لا تبدأ الدعوى الإدارية إلا بتقييدها وتسجيلها أمام القضاء الإداري، بيد أنه بعد قيد الدعوى الإدارية وتسجيلها من تبليغ الأطراف بهذه الدعوى وجلساتها على أن يكون قيد الدعوى وتبليغها يتم بواسطة وسائل إلكترونية، و هو ما تضمنته المادتان 815 و 840 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بعد تعديلهما. حيث جاء في نص المادة 815 على أن" ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني ".

و عليه يدخل المتقاضي أو محاميه إلى الموقع الإلكتروني ، ويقصد به موقع خاص بالمحكمة الإدارية المختصة و ا[41]لمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوى إلكترونيا، و تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة العدل الجزائرية قد قامت باستحداث النظام الآلي للتقاضي الالكتروني، وبهذا الخصوص راسلت مديرية الشؤون القضائية [42]والقانونية بوزارة العدل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بتاريخ 05 نوفمبر 2020 ، قصد تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بالمحاميين في تطبيق و تسيير مهن الأعوان القضائيين، لأجل ربطها بنظام الآلي للتقاضي الالكتروني . ، و عليه يقوم المحامي بإدخاله اسم المستخدم السري الذي يحصل عليه من نقابة المحامين، ومن ثم يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية المستخدم للموقع، ويسمح له بالدخول حيث يرسل المحامي عريضة الدعوى الموّقعة إلكترونيا والمستندات الإلكترونية أو رقم هاتفه لمراسلته ، و كذا جميع منه و يرفقها ببريده الوثائق

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 197 .

المطلوبة ويقوم بتسديد رسوم الدعوى عن طريق النقود الإلكترونية أو وسائل الدفع المتعددة كالتحويل البنكي أو بطاقات الاعتماد و يتم تسجيل الدعوى. .

وفيما يتعلق بإشكالية دفع رسوم الدعوى الإدارية، فهي لا تشكل معوقات في نظام القضاء الإداري الإلكتروني،خاصة في ظل تطور طرق السحب والإيداع وحركة المال في العالم، ابتداء من بطاقات الاعتماد مرورا بالأجهزة الالكترونية حيث اتسع هذا النطاق ليشمل شركات الاتصالات فأصبحت شركات الاتصال الخلوية تقدم خدمة أقرب لخدمة تحويل النقود، وهي خدمة تحويل بيانات تحمل قيمة مالية و المعروفة بخدمة تحويل الرصيد و يمكن اعتماد كثير من الخيارات لتحديد طرق و آلية دفع الرسوم .

وبعد إتمام تسجيل عريضة الدعوى القضائية الكترونيا ودفع الرسوم القضائية عنها نصل إلى مرحلة إجراء التبليغات القضائية وتحتل هذه المرحلة أهمية بالغة الخطورة في العمل القضائي لأنه إذا لم تتم التبليغات بصورة صحيحة يتعذر إجراء المرافعة مما يؤدي إلى عدم حسم الدعوى علما ان الطريقة عرفت انتشارا في الأنظمة القضائية إلا أن بالتقاضي عن بعد بطرقة التقليدية للتبليغ هي الأصل وهي من أكثر الطرق انتشارا يتم التبليغ بالطريقة الكترونية و هي اعتماد وسائل جديدة وحديثة للتبليغ كالتبليغ بواسطة البريد الالكتروني أو بواسطة الهاتف المحمول عبر تقنية التبليغ عبر sms وهي عبارة عن تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول ، كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء و تبليغ المتقاضين الكترونيا دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي .

و هو ما نصت عليه المادة 9 من القانون 15-03 وكدا المادة 840 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية المعدلة .وفي واقع الأمر، تثير مسألة التبليغ وفق هذه الوسائل الحديثة إشكالية من حيث علم المدعي بالبريد الإلكتروني العائد للمدعى عليه، ونرى هنا أن هذه الإشكالية تثار في الدعاوى المدنية أمام القضاء المدني، أما الدعاوى الإدارية أمام القضاء الإداري فلا نتصور مثل هذه الإشكالية لطبيعة الدعوى و أطرافها ، حيث أن المدعى عليه غالبا يمثل الجهة الإدارية و التي تعتمد تبعا لنظام الحكومة الالكترونية بريدا خاصا و رسميا

بها ، يمكن تبليغها بالدعوى و مرفقاتها على هذه العناوين أما إذا كان المدعى يجهل بيانات المدعى عليه اللازمة بتبليغه يقوم أمين الضبط بتبليغه بالطرق التقليدية المقررة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

و بالرغم من الإشكالات التي تثيرها مسألة التبليغ الإلكتروني إلا أن من إيجابياتها تبسيط الإجراءات الإدارية و توفير نفقات التبليغ وتسهيل وصول المعلومة القضائية في وقت قياسي.

هذا و يشترط في الوسائل التقنية المستعملة في هذه المراسلات ما يلي :

- [43]إمكانية التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.
- سلامة الوثائق المرسلة.
- حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة.

وبتوفر هذه الشروط وإعداد الوثيقة المرسلة بالطريق الالكتروني وفق الإجراءات اللازمة، تكون هذه الأخيرة متمتعة بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية، حسب ما تقضي به الفقرة 02 من المادة 10 من القانون15-03. ويترتب على إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني إشعار بالاستلام وارد من المرسل إليه يبين تاريخ وساعة الاستلام، ويكون هذا الإشعار بمثابة تأشيرة و ختم وتوقيع أو أي إشارة تفيد الاستلام.

و بعد استلام أمانة الضبط لعريضة الدعوى ومرفقاتها وتحديد تاريخ الجلسة، ترسل هذه الأخيرة الملف إلى حاسوب المحكمة المختصة.

- **الفرع الثاني: نظر الدعوى الإدارية في نظام القضاء الإداري الإلكتروني و الفصل فيها**

بعد أن تقيد وتسجل الدعوى أمام المحكمة الإدارية ينتقل الخصوم لمرحلة النظر في دعواهم. و كما هو معروف عن إجراءات التقاضي الإداري أنها تتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الدعاوى منها الطابع الكتابي للإجراءات و عدم تساوي المراكز القانونية لأطراف الدعوى ، ولضمان سيادة القانون؛ فإن القاضي الإداري يتولى توجيه الإجراءات وقيادتها، إذ أن

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 198

الإجراءات القضائية الإدارية هي بمثابة إجراءات تحقيقيه، وتكتسب هذه الخاصية أساسا من الدور الذي يؤديه القاضي الإداري في إطار سير الخصومة القضائية الإدارية. وعلى هذا النحو، يوصف دور القاضي الإداري بالدور الإيجابي، وذلك بهدف تحقيق التوازن العادل بين الطرفين: الإدارة و ما تحوزه من امتيازات السلطة العامة و الفرد الضعيف و الذي عموما يكون المدعي، وتتجلى مظاهر هذا الدور للقاضي الإداري من وقت تقديم عريضة افتتاح الدعوى،حيث يأمر بتبليغها إلى المدعى عليه و يأمر كذلك بتبليغ المذكرات إلى الخصوم ويحدد مهل تقديم المستندات المطلوب تقديمها ويقرر ما إذا كان لهذا الإجراء أو ذاك ضرورة أم لا، كما ويقرر إن كان التحقيق قد اكتمل والدعوى جاهزة للفصل فيها.

وفي حقيقة الأمر، لا تؤثر خصائص النظام القضائي الإلكتروني على هذه الخصائص التي يتمتع بها القضاء الإداري والتي تقوم لتحقيق مبدأ سيادة القانون وضمان العدالة في ظل اختلاف المراكز القانونية لأطراف الدعوى، وفي ظل السلطة الممنوحة للقاضي الإداري في إدارة إجراءات الدعوى الإدارية.فمن نتائج تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطور وسائل الإثبات الإداري، وبما أن الأوراق الإدارية باختلاف أنواعها – منها الإلكترونية– هي الوسيلة الرئيسية لإثبات الدعوى الإدارية، فإن ذلك يتفق مع الصبغة الكتابية التي تتميز بها الإجراءات القضائية للدعوى الإدارية وبوجود الاعتراف القانوني من غالبية الدول منها الجزائر بحجية المستندات الإلكترونية في الإثبات، فإن ذلك يعزز الأمر نحو السير إلى تطبيق نظام الإثبات الإلكتروني على نحو تام في الدعوى الإدارية .

وبما أن مبدأ المواجهة بين الخصوم من أهم المبادىء التي تحقق ضمانات المحاكمة العادلة، فإن هذا المبدأ لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان قد مكن كل طرف من أطراف الدعوى الإدارية حضور الجلسات ، و هذا يتطلب أن يكون التبليغ لمواعيد الجلسات قد تم بطريقة شرعية و ثابتة في ملف الدعوى كما بينا سابقا . و تعد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد إحدى وسائل الاتصالات الحديثة التي تتم من خلال شبكة الإنترنت وتعزز تحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم، فمن خلالها يتم نقل الصوت والصورة لشخص أو أكثر في

مكان ما إلى قاعة المحاكمة في أي مكان آخر من العالم، وأهم متطلبات تطبيق هذه التقنية هو وجود انترنت سريع جدا ، و ميكروفونات و سماعات ذات جودة معقولة و كذلك كاميرات ويب ومستوعبات لتخزين المرافعات، فضلا أن هذه التقنية توفر الوقت والجهد وتتيح إدارة الحوار المرئي بين مجموعة من الأشخاص يصعب أحيانا جمعهم في مكان واحد و وقت واحد ، لاسيما انه يمكن تبادل الملفات و الوثائق بينهم بدون تكبد عناء التنقل إلى مبنى المحكمة .

وبعد الانتهاء من جلسات المحاكمة في التقاضي الإلكتروني كافة، تكون إجراءات الدعوى ومستنداتها [44] وأقوال أطرافها كافة مدونة على دعامات الكترونية للمحكمة و التي يكون لكل قاضي في هيئة المحاكمة نسخة منها، بحيث تجري المداولة الإلكترونية بين أعضاء الهيئة لتوصلهم إلى حكمهم النهائي في الدعوى، حيث يصدر القرار ويتم التوقيع عليه من قبلهم من خلال تفعيل التوقيع الإلكتروني على ملف الدعوى القضائية .وبعد التوقيع على الحكم، يقوم كاتب ضبط المحكمة الإلكترونية بالإعلان عن الحكم لأطراف فور صدوره، وبذات الوقت يتم إيداعه في ملف الدعوى ليتمكن الأطراف من الإطلاع عليه، وهو ما يضمن الإعلان الشخصي للأحكام، ومن ثم يكون الحكم محال للتنفيذ بالنسبة للمحكوم له، ويمكن للمحكوم عليه الطعن فيه حسب القواعد العامة للطعن و أحكامها و شروطها .

إلا أنه يمكننا القول بأن الجزائر و بالرغم من الترسانة التشريعية التي أصدرتها في سبيل عصرنة قطاع العدالة و التوجه نحو التقاضي الإلكتروني إلا أن هذا الأخير و خصوصا الإداري يسير بشكل بطيء و محتشم إن لم نقل بأنه غير مفعل في الواقع إلا ما تعلق بالإطلاع على ملآ القضايا عن بعد .

بحثت هذه الدراسة في الإطار القانوني للتقاضي الإداري الإلكتروني، حيث سلطت الضوء على أهم و أبرز التعديلات التشريعية التي قم بها المشرع الجزائري في سبيل استخدام الوسائل الإلكترونية في النظام القضائي بدءا بإصداره القانون 01-24 المتعلق بعصرنة العدالة إلى غاية التعديلات التي مست القوانين الإجرائية و خصوصا قانون الإجراءات المدنية و

1 محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 199

الإدارية؛و ذلك بهدف تسهيل إجراءات التقاضي ليس فقط على الأطراف المتداعية ، بل أيضا على منظومة القضاء بشكل عام خاصة في نطاق تجميع و حفظ الأوراق القضائية ، و التخلي تدريجيا عن الملفات الورقية . هذا بالإضافة إلى منح القضاة السرعة في نظر الدعاوى والبت فيها في ظل سرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف، مما يسهم في التقليل من تراكم الدعاوى أمامهم وتجنب إطالة أمد التقاضي.

و بالرغم من الطبيعة الخاصة التي تتميز بها إجراءات التقاضي الإداري عن إجراءات الدعاوى الأخرى سواء كانت المدنية أم الجزائية فإننا نلحظ إمكانية الانتقال بها من التقاضي التقليدي إلى

التقاضي الإلكتروني، وذلك بالنظر إلى آلية إجراءات التقاضي الإلكتروني سواء من حيث تقديم عريضة مرورا بآلية إدارة الجلسات، افتتاح الدعوى ومرفقاتها من مستندات وبيانات، وآلية التبليغات القضائية، وانتهاءا بإصدار الحكم النهائي.حيث أن خصائص النظام القضائي الإلكتروني لا تتعارض مع ما تتميز به الدعوى الإدارية من خصائص و لا يؤثر على مبدأ سيادة القانون وضمان العدالة والتي يتمتع بها القضاء الإداري، خاصة في ظل اختلاف المراكز القانونية لأطراف الدعوى، وفي ظل السلطة الممنوحة للقاضي الإداري في إدارة إجراءات الدعوى الإدارية.

[45]و بعد دراسة نظام التقاضي الإلكتروني باعتباره صورة من صور تأثير المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة ككل و القضاء الإداري خاصة، و من خلال تتبع ملآه في النظام القانوني الجزائري ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- إجراء إصلاحات تشريعية في قانون الإجراءات القضائية الإدارية تحتوي تنظيم آلية إجراءات الإلكترونية، وصولا لنظام قضائي إداري الكتروني متكامل الدعوى الإدارية باستخدام الوسائل يشمل كافة إجراءات الدعوى.

1 ابابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 200

- كما نأمل تفعيل نظام المحكمة الإدارية الإلكترونية من خلال الاستفادة من تقنية vidéo conferece خصوصا في نطاق المرافعة باستعمال الوسائل الإلكترونية.
- لكي نستطيع تفعيل التقاضي الإداري الإلكتروني في الجزائر البد من توفير الإمكانيات البشرية القادرة على إدارة التحول إلى العمل القضائي الإلكتروني من خلال إجراء دورات تكوينية دورية في مجال القضاء الإلكتروني، واستخدام التقنية لصالح العاملين في مرفق القضاء من قضاة ومحامين ومهنيين لمرفق القضاء لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية من جهة أخرى.

المطلب الثاني : المحاكم الإدارية الإلكترونية في الجزائر – بين الواقع والمأمول –

يشهد العالم ككل قفزة نوعية نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك نتيجة التطور في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبما أن القضاء بصفة عامة يمثل أحد السلطات الثلاثة في الدولة إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية، فكان لزاما على المشرع التفكير جليا في مدى إمكانية الانتقال ببعض الإجراءات التي تمارسها المحاكم الإدارية من الورقية إلى الإلكترونية، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق العدالة بأقصر وأقل مدة وجهد ممكن. خاصة وأن الدعوى الإدارية تتميز بنوع من الخصوصية مقارنة مع الدعوى العادية. وهذا ما تم لمسه من طرف المشرع الجزائري من خلال التعديل الأخير لقانون الإجراءات المدنية والإدارية 22-13والذي حاول من خلاله كقاعدة عامة إضفاء الصبغة الإلكترونية على المحاكم الإدارية، وذلك قصد تسهيل إجراءات التقاضي، ومواكبة التطور ومستجدات التكنولوجيا من خلال إدخال التقنية الحديثة في الدعوى الإدارية، للوصول إلى فكرة إنشاء المحكمة الإلكترونية.

إن التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي نتج عنه ظهور الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، انعكس لا محال على كافة المرافق العمومية في الدولة، وأثر عليها تأثيرا كبيرا في عدد كبير من أوجه النشاط الاجتماعي، والاقتصادي. وكان

أهمها ظهور التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والإدارة الإلكترونية بشكل عام.

وبقي مرفق القضاء منعزلا نوعا ما مقارنة ببقية المرافق العامة عن هذا التطور في أغلب الدول العربية متمسكا بأدائه التقليدي، مما دفع البعض إلى التساؤل حول ما إذا كان بإمكان المحاكم بمفهومها التقليدي وإجراءاتها الورقية أن تواجه تحديات العصر؟ وما مصير مرفق العدالة إذا انتقلت الدول برمتها نحو تبني مفهوم و هيكلة الحكومة الالكترونية ، و انتقلت نحو البيئة الالكترونية ، ما عدا مرفق العدالة .

من هنا ظهرت الحاجة الملحة لوجود المحكمة الإلكترونية خاصة في تخصصها الإداري، والتي مهد لوجودها ظهور المحامي الإلكتروني في جميع أنحاء العالم، وتقديمه استشاراته عبر شبكة الانترنت، فأعفت المحكمة الإلكترونية بذلك المحامي والمتقاضي من الانتقال إلى المحاكم، وحلت إلى حد كبير مشكلة اكتظاظ المحاكم بالمتقاضين و وكلائهم ، لتكون المحكمة الالكترونية من أهم المخرجات الأساسية في تحقيق النمو والتطور للحكومة الإلكترونية.

ومن ثم، يمكن القول بأن المحكمة الإلكترونية وخاصة الإدارية منها تعتبر ثمرة للتطبيقات المختلفة للتكنولوجيا في العمل القضائي. ويمكن وصفها بأنها انتقال من تقديم الخدمات والمعاملات المتعلقة بالتقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي من خلال الاستفادة من شبكة الانترنت، وبالتكامل بين كافة الأجهزة القضائية، والمحامين، والخبراء ...

و بصياغة أخرى فهي ترتبط بمفهوم التقاضي عن بعد الذي يقوم على أساس تبادل مفردات ملفات الدعاوى من خلال نقلها عبر البريد الإلكتروني، بحيث يجري ضمها إلى الملف وإرسال إشعار إلى المتقاضي التي أرسلها لإعلامه بما تم بشأنها.

تعد المحاكم الإلكترونية نقلة نوعية في مجالات الحياة المعاصرة، لارتباطها بالمستحدثات التكنولوجية ونظم المعلومات، وعملية تحويل البيانات إلى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومي، حيث تتميز عن النظام التقليدي المتبع في المحاكم بسرعة وسهولة

الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة، مما ينعكس بالإيجاب على توفير الجهد والوقت للقاضي والمتقاضي، كما يعد تعبيرا عن الإرادة الكترونيا لكل من طرفي الخصومة القضائية .

ذهب جانب من الفقه إلى تعريف المحكمة الإلكترونية بصفة عامة على أنها منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلوميات والاتصال في ممارسة الوظائف ونتائجها. وكذلك جودة الخدمات المقدمة .

كما عرفها جانب آخر من الفقه على أنها تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن على الشبكة العالمية يتيح للمتقاضين تحريك دعواهم وتقديم البيانات والإطلاع على مجريات الجلسات وللقضاة وأعوانهم النظر في الدعاوى وتدوينها وحفظها والفصل فيه عبر الوسائل الحديثة.

و المحكمة الإدارية الإلكترونية لا تختلف بشكل كبير في تعريفها عن التعاريف السابقة، وعرفت على أنها موقع يتم فيه الفصل في المسائل القانونية ذات الطبيعة الإدارية، بحضور قضاة مؤهلين، يتمتعون ببنية تحتية تقنية متطورة تسمح لأصحاب العلاقة بتشغيل بعض الجوانب الإدارية [46] والإجرائية لوظائف المحكمة بشكل أفضل، مثل تقديم الأدلة، أو إيداع السجلات والإيداع الإلكتروني في المحكمة وتلقي الشهادة عن بعد. وهدفها يكمن في تقليل الاعتماد على الورق أو المستندات المطبوعة أثناء العملية القضائية، وبشكل أساسي زيادة كفاءة المحكمة عن طريق الإسراع في الوصول إلى المعلومات.

تتميز المحكمة الإدارية الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المحاكم الإدارية التقليدية، أهمها:

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 208

2 خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الالكتروني ، الدعوى الالكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، +الاسكندرية ،2008، ص 1

- نظرا للطابع الخاص للدعوى الإدارية، فإن تجسيد دور المحكمة الإدارية الإلكترونية يساهم في السرعة والدقة بالنسبة للمتقاضين لرفع الدعوى، حيث أن تفعيلها سيعفيهما من التخلف عن حضور الجلسات وتقلل النفقات، وتسهل الاستعلام عن المعاملات القضائية المختلفة، مما يخفف من الازدحام في المحاكم. كما أنها تخفف من المشاحنات بين الخصوم في جميع أنواع الدعاوى.
- التوثيق الالكتروني للدعاوي و الدفوعات و التقارير و اللوائح جميعها كما صاغها الخصوم أنفسهم، أي من دون أدنى تدخل من المحكمة أو القلم في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو الحذف أو التعديل، مما ينعكس على مصداقية المحاكمة، وسرعة البت في الدعاوى.
- توفير الوقت والجهد بالنسبة إلى القضاة بادخار نشاط القاضي وعدم هدره في تهدئة الخصوم، وإفهامهم طلبات المحكمة. وكذلك، إن تلقي لوائح الدعوى عبر البريد الإلكتروني، وتبادلها بين الخصوم بإشراف الربط بين مفردات الملف وسرعة البت بالقضايا. كما يساعد اعتماد التقنيات الحديثة على زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد؛ لأن تعامله سيكون مع المستندات الإلكترونية في المراحل الأولى للدعوى. ويساهم كذلك في تحسين أداء القضاة عبر استخدام أنظمة إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه.
- تعويض الأرشيف القضائي الورقي بأرشيف رقمي يتسع لجميع المعلومات ويشغل حيزا مكانيا بسيطا مقارنة بالأكداس الضخمة للأحكام القضائية بجميع محاكم البلاد ويساهم في تجنب فقد الملفات وتلفها.[47]

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 210

2 عبد العزيز بن سعد العالم ، المحكمة الإدارية – دراسة تأصيلية مقارنة – دار الجامعة نايف للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2017 ، ص 38.37

كما أن هذه التقنيات تسهل عملية تدقيق الدعاوى عبر الاتصال بملف الدعوى عن بعد، وتساعد إدارات التفتيش القضائي و محاكم الاستئناف و التمييز على الدخول إلى ملف الدعوى الأصلي بشكل فغل وبصورة أنية .و تبعا لذلك ، بات من الطبيعي القول بأنه يجب إدخال تكنولوجيا المعلومات بشكل يتأقلم مع العمل الفضائي من اجل تحسين جودة الأداء في مرفق العدالة .

تمييز المحكمة الإلكترونية عن المصطلحات المشابهة لها:

أولا : التقاضي الالكتروني :

ذهب جانب من الفقه إلى تعريف التقاضي الإلكتروني على أنه: " عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الإلكترونية بدلا من الورق".

وعرف أيضا بأنه: " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى و الفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين" .

غير أن أغلب الفقه الراجح ذهب إلى أن مصطلح المحكمة الإلكترونية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التقاضي الالكتروني ، غير ان مصطلح التقاضي الالكتروني أضيق منها من حيث المعنى من حيث انه يقتصر على الإجراءات القضائية فحسب. وبالتالي ووفقا لذلك فالتقاضي الإلكتروني يقتصر على تحويل الإجراءات التقليدية الورقية المتعلقة برفع الدعوى وتقييدها إلى إجراءات إلكترونية والتي تقتصر على الإجراءات دون الموضوع .

ومن ثم فإن تعريف التقاضي الإلكتروني ينحصر بصفة أساسية على تقييد الدعوى فحسب. وهو المعمول به حاليا في معظم بلدان العالم، التي تحولت من التقاضي التقليدي إلى التقاضي الإلكتروني. لأن تطبيق المحكمة الإلكترونية بصورتها الافتراضية الكاملة، والتي

تشتمل على جميع إجراءات التقاضي واتخاذ الانترنت وسيلة رئيسية فيها، بدء من رفع الدعوى إلى صدور الحكم فيها، لا يزال من التطبيقات القليلة جدا في العالم اليوم.

ثانيا : المحكمة الرقمية :

للمحكمة الرقمية تعريفين أحدهما عاما والآخر خاصا، فالتعريف الخاص للمحكمة الرقمية يذهب إلى اعتبارها محاكم نوعية تختص بالجرائم الرقمية crimes digital، والتي في الأصل فيها هو الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ثم شبكة الانترنت الدولية والشبكات الأخرى، كما يشمل الاختصاص نواتج الأجهزة الرقمية: جرائم إلكترونية ضد الأفراد، جرائم الالكترونية ضد الحكومات، الإرهاب الإلكتروني، جرائم الابتزاز الإلكتروني، الوصول للمواقف المشفرة والمحجوبة، جرائم السب والشتم والقدح، المطاردة الإلكترونية ...الخ

وبالتالي ووفقا للتعريف أعلاه فهناك فرق شاسع بين المحكمة الإلكترونية والمحكمة الرقمية أو المعلوماتية، فالمحكمة الرقمية وفقا لذلك [48]هي المحكمة التي تختص بالدعاوى الرقمية وجرائم الشبكات وتكنولوجيا المعلومات وقضايا الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية التي ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية.

أما التعريف العام للمحكمة الرقمية فذهب إلى اعتبارها محاكم تفض منازعاتها في إطار جلسات يباشر خلالها القضاة نظر الدعاوى والفصل فيه بواسطة مجموعة من التقنيات المعلوماتية ووفق تشريعات تخول لهم ذلك .

فوفقا لهذا التعريف نجد أن المحكمة الإلكتروني أقرب في تعريفها إلى المحكمة الرقمية. غير أنه وطبقا لقاعدة الخاص يقيد العام فيتم الاعتماد بذلك على التعريف الخاص للمحكمة الرقمية وبذلك فهي تختلف من حيث تعريفها عن المحكمة الالكترونية.

1 محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 212

2 خالد ممنوح ابراهيم ، أمن الحكومة الالكترونية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،208، ص 101-102

الفرع الأول: آلية تنظيم المحكمة الإدارية الالكترونية، وواقع تطبيقها في الجزائر:

فيما يتعلق ب آلية تنظيم المحكمة الإدارية الالكترونية يرتبط تفعيل المحاكم الإدارية الإلكترونية في الجزائر باعتماد تقنيات المعلومات والاتصال في إنجاز إجراءات التقاضي، عبر تحويل الإجراءات التقليدية (اعتماد المستندات الورقية) إلى إجراءات إلكترونية (اعتماد الإسناد الالكترونية) في مجال القضاء الإداري عن طريق الإنترنت. فتزول الآلية التقليدية الكتابية لإجراءات التقاضي وضبط الجلسات، بحيث تحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف عنها من حيث الشكل والمضمون. باعتبار أن هذه الوسيلة تؤمن التواصل مع المحكمة في أي مكان أو زمان، الأمر الذي يؤدي توفير الجهد والمال على المتقاضين من دون المساس بالمبادئ التي يقوم عليها نظام الإجراءات القضائية بحيث يتاح لكل المحامين إمكانية التواصل مع موقع المحكمة، ومتابعة إجراءات التقاضي في كافة مراحلها. ويترتب على ذلك ما يلي:

1-إمكان المتقاضين رفع دعواهم الكترونيا من دون الحضور المادي الى المحكمة المختصة وذلك من خلال الاعتماد على الانترنت عبر نظام إرسال البيانات الالكترونية، وتلقيها من طرف المحكمة، وكذا تسديد الرسوم القضائية وإبلاغ البيانات من الغير. بحيث تمر بمجموعة من الإجراءات القضائية التي يتم إثباتها في محضر المحاكمة الالكتروني. وكل ذلك يتم من خلال نظام إلكتروني موحد بين المحاكم يتضمن دليلا إرشاديا لكافة إجراءات المحاكمة الالكترونية .

2-تم تقديم الاستحضار من خلال تعبئة حقول فارغة على الشاشة تحدد بشكل واضح كل التفاصيل. مثل اسم المدعي، واسم المدعى عليه، وبريده الالكتروني، ورقم هاتفه المحمول، وكذلك البيانات الأخرى مثل الوقائع والأسباب والمطالب... و يجري بعد ذلك إعطاء المدعي رقما سريا يمكنه من متابعة إجراءات الدعوى .

3-كما أنه يتم توكيل المحامي لطرفي الدعوى الكترونيا وتسجيل البيانات المطلوبة للاستحصال على صك الوكالة بشكل سند الكتروني، بحيث يتم إرفاقها بالاستحضار. ويمكن تسديد الرسوم بواسطة وسائل الدفع الإلكترونية بما في البطاقات المصرفية والتحويلات الالكترونية.

4-بعد استكمال الإجراءات المبينة ، يجري تسجيل الدعوى الكترونيا في سجل خاص ضمن قاعدة البيانات، ويرسل إشعار بذلك إلى المدعي، يتضمن رقم الدعوى وتاريخها إذا كانت مستوفية الشروط. أما في حال العكس، فيتم إخطار المدعي بوجوب استكمال النواقص مثل عدم تسديد الرسوم أو بوجوب إجراء التصحيحات اللازمة. ويجري بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة التبليغات الكترونيا إما بواسطة البريد الالكتروني، وإما عبر توجيه رسالة إلى المدعى عليه على هاتفه المحمول تدعوه للدخول إلى موقع المحكمة لتبلغ الدعوى المقامة ضده. بعد تزويده بالبيانات اللازمة لذلك بما فيها الرقم السري الذي يمكنه من خلاله متابعة إجراءات الدعوى وتقديم لوائحه الجوابية وإجراء التبادل عن بعد بشكل آمن.

5-في حال عدم علم المدعي بكيفية التواصل الكترونيا مع المدعى عليه، يتم الاستعلام عنه في قواعد البيانات العائدة للمواقع الرسمية التابعة للحكومة الالكترونية لتحديد محل إقامته، أو عمله أو بريده الالكتروني، أو رقم هاتفه المحمول.

6-بعد ذلك يجري الانتقال إلى مرحلة المرافعة الالكترونية تبعا لما تؤمنه البوابة الالكترونية للمحكمة من إمكانية التواصل عن بعد (الحضور الافتراضي)، الذي يتم توثيقه بالصوت والصورة، توصلا إلى مرحلة النطق بالحكم. بين الخصوم ووكلائهم وقضاة المحكمة ليتمكن هؤلاء من مباشرة الإجراءات ، وفي حال تخلف الخصم عن التواصل، يمكن تطبيق قواعد المحاكمة المتعلقة بغياب الخصوم، وشطب القضايا عن الجدول ووقف المحاكمة وانقطاعها.

7-أما محضر ضبط المحاكمة الإلكتروني، فهو يتكون عندما يقوم الكاتب بالطباعة [49] أثناء الجلسات. كما يمكن الاستعانة ببرامج من نوع talk Voice الذي يتولى تحويل الصوت إلى كلمات مكتوبة. ويمكن الإطلاع على مضمون المحضر عبر موقع المحكمة.

8-يجري بعد ذلك إصدار الحكم، ضمن شروط إصدار الأحكام بالصورة التقليدية، في الموعد المحدد لذلك ،و يجري إبلاغه من الخصوم بنفس الطريق التي سبق بيانه آنفا .

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 214

إذن هذا هو معنى المحاكمة الإلكترونية بشكل مفصل، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، هو هل القضاء الجزائري وصل إلى تطبيق العمل بالمحكمة الإلكترونية خاصة الإدارية منها بالشكل الموضح أعلاه؟ وما هو موقف المشرع الجزائري من ذلك؟

- **واقع تفعيل المحاكم الإدارية الإلكترونية في الجزائر وموقف المشرع الجزائري من ذلك:**

في الواقع نجد أن أغلب الدول خاصة العربية لازالت تعتمد على الإجراءات التقليدية في العملية القضائية، وإن تم إدماج الحاسوب الإلكتروني، إلا أن استعماله بقي منحصرا في تدوين الإجراءات ونسخ الأحكام.

لكن رغم ذلك وبالرجوع إلى القضاء الجزائري، وخاصة الإداري منه نلاحظ أن الجزائر أصبحت تسعى إلى عصرنة الإدارة ومن بينها قطاع العدالة وتحديثها على أرض الواقع. وأصبحت تسعى إلى تبني مشروع المحاكم الإلكترونية. وهذا ما نستنتجه من خلال تفحصنا إلى واقع المحاكم الإدارية في الجزائر، والتي بدأت تشق طريقها نحو تبني مشروع هذا النوع من المحاكم، ولكن بخطى بطيئة لم ترق بعد إلى تلبية حاجات المتقاضي. والذي نستنتجه من خلال ما يلي:

- **على مستوى مجلس الدولة:**

بموجب اتفاق أبرم بين نقابة المحامين ووزارة العدل الجزائرية أصبح المحامي يضطلع على إجراءات الملف من خلال شبكة اتصال داخلية دون أن ينتقل إلى مكتب كاتب الضبط ومن شأن هذا أن يقلل من الاكتظاظ وتسريع الإجراءات في المحاكم.

وبادرت الحكومة في إطار وزارة العدل إلى تبني مشروع إنشاء شبكة اتصال داخلية تربط بمجلس الدولة و المحاكم الابتدائية .

وهو ما أكده موقف المشرع الجزائري وفقا للقانون 22-13 المتعلق بتعديل قانون الإجراءات المدنية و الإدارية حيث انه قام بتعديل بعض المواد التي كان معمولا بها في قانون 08-09 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وذلك قصد البدء في تفعيل مبدأ المحكمة الإدارية الإلكترونية بشكل تدريجي في أرض الواقع. بدء من رفع الدعوى إلى صدور الحكم فيها. وذلك لما تشهده هذا النوع من مزايا الدول المجاورة .

فالملاحظ أن الجديد الذي جاء به المشرع الجزائري:

1-فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى الإدارية :

فنجد أنه قد وسع في كيفية وإجراءات رفع الدعوى أمام الهيئات [50] القضائية الإدارية، بحيث أنه سمح للأطراف رفع دعوى أمامها سواء ورقيا بالطريقة التقليدية المعتادة، أو إلكترونيا وهو ما أكدته وبالرجوع إلى المادة 815 نجدها تنص على أنه: "ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني".

وهو ما أكدته أيضا المادة 900 مكرر 1/1 من القانون 22-13 والتي تنص على أنه: "تطبق أحكام المواد من 815 إلى 825 من هذا القانون أمام المحاكم الإدارية للاستئناف"، فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية للاستئناف.

2- فيما يتعلق بالتبليغ:

[51] فالملاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتمد إضافة إلى التبليغ التقليدي المعمول به في المحاكم الإدارية، على التبليغ الإلكتروني لما نص في المادة 840 من القانون 22-13 أعلاه على أنه: "تبلغ كل الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق إلى الخصوم بكل الوسائل المتاحة قانونا بما فيها الإلكترونية"

3-إجراءات الفصل في الدعوى:

والمشرع الجزائري قد جسد إضافة إلى ذلك العمل بالوسائل الإلكترونية حتى مرحلة الفصل في الدعوى، وهو ما أكده في نص المادة 852 من قانون 22-13 والتي تنص على أنه: "عندما تكون القضية مهيئة للفصل فيها، يحدد رئيس تشكيلة الحكم تاريخ اختتام التحقيق بموجب أمر غير قابل إلى طعن.

---

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 216

2 القانون رقم 08-09 المتضمن لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 217

يبلغ الأمر إلى جميع الخصوم، بكل الوسائل المتاحة قانونا في أجل لا يقل عن خمسة عشر(15) يوما قبل تاريخ الاختتام المحدد في الأمر".

وبذلك فالملاحظ أن المحاكم الإدارية الإلكترونية لازالت لم تجسد بعد على أكمل وجه على أرض الواقع، لكن رغم ذلك فنجد أن المشرع الجزائري يسعى تدريجيا إلى تجسيد العمل بالطريقة الإلكترونية في الجانب القضائي، و ذلك بتشجيع اللجوء إلى التقاضي عن بعد، ومن ثم تفعيل المحكمة الإدارية الإلكترونية بشكل أكبر، وذلك لما لهذه الأخيرة من مزايا في خدمة المواطن والقضاء على حد السواء، والتسريع في الإجراءات وربح الوقت والتقليص من التعب.

من خلال ما سبق توضيحه من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن المحاكم الإدارية الإلكترونية لها دور كبير في مجال القضاء الإداري، حيث أن تجسيدها في أرض الواقع يؤدي إلى ربح الوقت من خلال سرعة أداء العمل القضائي، ودقة الإنجاز. ورغم ذلك فلازالت لم تجسد بصورة كاملة على أرض الواقع في الجزائر، فهي مازالت تسير بخطى بطيئة.

لكن ما يجب التنويه له، وأنه ورغم المزايا التي لمسناها في هذا النوع من المحاكم فإنه لازالت تطرح العديد من المشاكل، أهمها:

- مشكلة التأكد من صفة المتقاضين، وصحة المستندات الالكترونية، خاصة في الدعوى الإدارية وذلك لأن أغلب المستندات المقدمة متعلقة بتسيير مرافق عامة، وبالتالي المصلحة العامة.
- كذلك لا يجب أن تختلف المحكمة الإدارية الإلكترونية عن المحكمة التقليدية في تأمين ضمانات المحاكمة العادلة من ناحية مراعاة مبادئ العلانية، والوجاهية، والشفاهية. والعلانية، بشكل خاص، يمكن تأمينها من خلال تمكين الناس من حضور جلسات المحاكمة في أكثر من مكان، إما مباشرة من خلال حضورهم إلى قاعة المحكمة المزودة بشاشات

كبيرة، وإما من خلال متابعة وقائع الجلسات عبر الشبكة الداخلية التي تربط المحاكم فيما بينها.

- كما يقتضي تأمين الضمانات اللازمة لاحترام الخصوصية والوثوق، وذلك بالتأكد من أن التبليغات لا تصل إلا إلى المرسل إليه بالذات، ومن أن هذه التبليغات لم تخضع إلى عملية تحويل أو تغيير في مضمونها. وكذلك التيقن من صفة من يتلقى التبليغ والتوقيت الذي تتم فيه هذه العملية بحيث تنعدم لديه إمكانية الطعن في هذه الإجراءات. ويمكن التثبت من الهوية بالاعتماد على بعض التقنيات مثل التوقيع الالكتروني، وكلمة السر، ورقم التعريف الشخصي ، والوسائل البيومترية [52] مثل بصمة الأصبع.

الفرع الثاني: إجراءات التقاضي الإلكترونية في المواد الجزائية :

تتمثل الإجراءات التقاضي الالكتروني في المواد الجزائية وفقا لما هو معمول به في الهيئات القضائية حاليا في موصول المتهم من خلال شاشه معروضة في قاعه الجلسات تقابلها شاشه أخرى في المؤسسة العقابية.

يقوم القاضي بالمناداة على المتهم ويتم استجوابه صوتا وصورة بنفس إجراءات الاستجواب العادية تليها طلبات النيابة العامة ومرافعات الدفاع ويقوم أمين ضبط الجلسة بتدوير التصريحات التي تدور في الجلسة ثم يداول القاضي في القضية وينطق بالحكم على مرأى المتهم الماثل مرئيا، ويتم الاحتفاظ بالتصريحات التي دارت في الجلسة في دعامة الكترونية تنفق بالملف الورقي .

تعتبر المحادثة المرئية عن بعد هي الآلية القانونية للتقاضي الالكتروني في المواد الجزائية ويعتبر قانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة أول قانون نص عبيها و ذلك في المواد 14 ، 15 16 منه و التي عرفت تعديلات بموجب قانون الإجراءات الجزائية 04/20 في الكتاب الثاني مكرر بعنوان" استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" في

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 229.228 .

2 ابراهيم خالد ممنوح ، نفس المرجع ، ص 83

الباب الأول "أحكام عامة" في المواد من 441الى 441 مكرر 11 حيث نجد من خلال هذه المواد ان المشرع الجزائري بين فيها إجراءات استعمال الوسائل المرئية أثناء مرحلة التحقيق وأثناء مرحله المحاكمة.

و بالرجوع الى المواد المذكورة أعلاه من قانون عصرنة العدالة نجدها تتضمن ما يلي:

حيث نصت المادة 14 على انه:" إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية و وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل. يجب ان تتضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته.

يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.

تدون التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط".

هذا وقد نصت المادة 15على ما يلي:" يمكن لقاضي التحقيق ان يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب او سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص. "

يمكن جهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد سماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. ويمكن جهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات المتهم المحبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك."

وفقا للمادة 20 من القانون السالف الذكر فإن الاستجواب او السماع او المواجهة يتم باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية الإقليمي وأمين الضبط.

ويتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك.

وإذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس وفقا لكيفيات المحددة في الفقرة السابقة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون.

كما نجد أن الأمر رقم 02/15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية في فصله السادس في حماية الشهود والخبراء والقضايا من الباب الثاني في التحقيقات تحت عنوان مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق تناول تقنية المحاكمة المرئية.

حيث إن المحاكمة المرئية نص المشرع الجزائري في المادة65 مكرر 20 من قانون الإجراءات الجزائية المتحدة بموجب الأمر 02/15 .نصت على انه :"جهة الحكم قضائيا او بطلب من الأطراف سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنيه تسمح بكتمان هويته بما [53] في ذلك السماح عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفه صورة الشخص وصوته.

التصريحات الشاهدة المخفي الهوية هي أدلة الاتهام الوحيدة يجوز للمحكمة السماح بالكشف عن هوية الشاهد بعد موافقته بشرط اخذ التدابير الكافية لضمان حمايته.

وإذا لم يتم الكشف عن هوية الشاهد تعتبر المعلومات التي يكشف عنها مجرد استدلالات لا تشكل لوحدها دليلا يمكن اعتماده كأساس للحكم بالإدانة."

وعليه نجد ان المشرع الجزائري أحدث نقله نوعية من خلال تبنيه لفكره التقاضي الإلكتروني في منظومته القانونية، وجاء في الكتاب الثاني مكرر في استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات في الباب الأول أحكام العامة في المواد من 441 مكرر إلى 441 مكرر11.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 230

2 الأمر رقم 02/15متضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم بالأمر رقم 155/66 المؤرخ في 8 جوان 1966 جريدة رسمية صادرة بتاريخ 23 جويلية 2015 ، العدد 40

حيث يمكن للجهات القضائية لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية او لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية مع احترام الحقوق و القواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

ويجب أن تضمن الوسائل المستعملة سريةالإرسال وكذا التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المتخذ وفق هذه التقنية.

يمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحله التحقيق القضائي في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها ، و يجب ان يتم الإجراء طبقا لأحكام المادة 11 من هذا القانون .[54]

كما يمكن استعمال محادثه المرئية عن بعد في مرحلة المحاكم حيث يمكن لجهات الحكم أن تلجا لاستعمال هذه التقنية من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة او احد الخصوم او دفاعهم في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين للأشخاص، هذا وقد حدث المادة 441 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية والمادة 14 من قانون 03/15 شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد وهي :

- وجوب احترام إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
- يجب ان تضمن الوسيلة المستعملة سريه الإرسال وأمانته.
- يجب ان يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.
- يجب ان تدون التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 232

2 لوقط فريدة و هوام علاوة ، التقاضي الالكتروني ، مقال منشور بمجلة البحوث في العقود و القانون الأعمال ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ، العدد4، المجلد 6، السنة2021، ص 189

- وجوب تحرير أمين ضبط المؤسسة العقابية محضرا عن سير عمليه استعمال تقنيه المحاكمة المرئية ويوقعه ثم يرسله بمعرفه رئيس المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات.

إجراءات التقاضي الالكتروني في المواد المدنية :

التقاضي الالكتروني هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للخصوم تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه دون الحضور الشخصي. ويتسم تقاضي في البيئة الرقمية بجمله من الإجراءات التي تميزه عن التقاضي التقليدي.

وتمر الدعوى المدنية بسلسلة من الإجراءات القضائية ابتداء من تقديمها إلى غاية صدور الحكم فيها وبالتالي لا بد من تسجيل عريضة الدعوى ودفع الرسوم عنها وصولا إلى إصدار الحكم القضائي الحاسم للنزاع فإذا كان الأصل أن تتم تلك الإجراءات بصوره ورقيه فسيتم تبين كيفية السير في إجراءات الدعوى و الحكم فيها الكترونيا .

يقصد بالدعوى الإلكترونية إرسال عريضة الدعوى بطريقه حاسوبية الى موقع المحكمة الالكترونية عبر موقعها الالكتروني بواسطة البريد الالكتروني أو الرقم السري بالنسبة للمحامي الحاصل عليه من نقابه المحامين وتسجيل الإلكتروني المتعلق بالقضية.

ويجب لقبول الدعوى الإلكترونية من قبل المحكمة نفس الشروط المطلوبة في الدعوى العادية و هي الصفة والمصلحة والأهلية ما عدم وجود موانع قانونية تمنع النظر في الدعوى حسب ما جاء في نص المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

و يشترط في البيانات المطلوب في الدعوى المدنية الإلكترونية نفس البيانات المطلوبة في الدعوى المدنية العادية، هذا وقد نص عليها المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بموجب المادة 15 منها على أن لا تقبل الدعوى المقدمة إلى المحكمة إلا بعد دفع رسوم المفروضة قانون حسب المادة 17 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وتزامنا مع الثور ة المعلوماتية ظهر نظام الدفع الالكتروني إذ من خلاله يمكن ان يسدد الرسم عن طريق بطاقات الدفع الالكترونية وبطاقات السحب الآلي وبطاقة الإئتمان والبطاقة الذكية والشبكات الالكترونية.

هذا وتجب للإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد نص على القواعد العامة للتقاضي الالكتروني في المواد المدنية في قانون /03/15المتعلق بعصرنة العدالة غير انه لم يحدد له إجراءات خاصة ما يجعل إجراءاته وشروطه العامة لا تختلف عن الإجراءات التقاضي العادية في عمومها أي فيما يتعلق بطريقه رفع الدعوى وإجراءاتها الشروط الشكلية الخاصة بالعرائض والتكليف بالحضور وقواعد الاختصاص النوعي والإقليمي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وذلك في المواد من 13 الى47 منه وتخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 الى 68 من نفس القانون ولنفس وسائل الإثبات المنصوص عليها كذلك في المواد من 70 إلى 193 دائما من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

هذا وكما أن الأحكام الصادرة في إطار التقاضي الالكتروني وان كان المشرع الجزائري لم يخصص نصا للحديث عن حجيتها إلى انه من البديهي والمنطقي أنها تكتسي نفس حجية الأحكام العادية المنصوص عليها في المواد ،296 ،284 297 298 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية كونها صادره عن سلطه القضائية في إطار الفصل في نزاع قضائي وفقا للشروط والإجراءات القانونية [55] .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد أن الدعوى تر فع الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركه خاصة يقع مركزها الرئيس في مدينه "سانتا بربرا" بولاية كاليفورنيا وقد بدا بتشغيل الموقع هذا في غضون شهر سبتمبر عام 1999.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 233

2 راجع القانون رقم 09/08 المتضمن لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية

وفي النمسا يتم رفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركه خاصة وقد بدا في تشغيل هذا الموقع في حوالي سنه 1998 كما هو معمول به في دوله سنغافورة.

بموجب هذا المقصود فان التقاضي الإلكتروني يحتاج لقاعدة تشريعيه يستمد القضاة سلطاتهم بموجبها لنظم الدعوى وإصدار القرارات بناء بهذه الإجراءات التي تحمل صفه وبالتالي تتمتع بحجية الأحكام، فالتقاضي الالكتروني تتطلب إنشاء وتصميم وبرمجه نظام قضائي لكي تتم عمليه التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الالكترونية والدائر ة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية على أن تبنى على وجود محكمه الالكترونية ووجود الطعن تنظر في الطعون المقدمة إليها الكترونيا الأمر الذي يؤدي إلى أن ملفات الدعاية الالكترونية تفترض بالضرورة القصوى ان تختلف كما هو موجود حاليا، بحيث أن الآلية التقليدية في التدوير الإجراءات التقاضي سوف تصبح جزءا من الماضي ويحل محلها آليات مبرمجة متطورة تختلف في الشكل والمضمون،

والجزائر تعد من الدول التي تسعى إلى عصرنة الإدارة وتحديثها وترتيب هذا على ارض الواقع من خلال تبنيها عده مشاريع كجواز السفر البيومتري وغيرها وهدفها في ذلك تحسين الخدمات الإدارية والمردودية في الانجاز، وإذا تمعنا في واقع المحاكم الجزائرية نجد ان الجزائر بدأت تشق طريقها نحو تبني مشروع المحاكم الالكترونية ولكن بخطه بطيئة جدا لم ترقى بعد إلى تلبية حاجات المتقاضي، حيث ان عدد المحاكمات المرئية قد بلغ خلال السنة الأولى من انطلاقه 241 محاكمة، بالرغم من استحداثه هذه التقنية في ربط المحاضرات من المحكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية وكذا في اللقاءات الدورية بين رؤساء المجالس والغرف والنواب العامة.

وكخاتمة لما تقدم قوله فان نظام التقاضي الالكتروني ما هو في حقيقته سوى استفادة من مزايا التقنية الرقمية التي أفرزتها الانترنت وأصبح من الجائز تسيير شؤون الحكم وحياة المواطنين، حيث أن تطبيق المحكمة الالكترونية ليس من الخيال وإنما حيز تقني المعلوماتي

هدفه انجاز المعاملات القضائية بطريقة [56] الكترونية عن طريق شبكه الانترنت وذلك بغية الارتقاء ورفع مستوى مرفق العدالة واختصار الجهد والوقت.

وقطاع العدالة من اسبق القطاعات في تطبيق الرقمنة ذلك من خلال قانون عصرنة العدالة الذي جاء به المشرع الجزائري إلا ان هذا الأخير لم يعرف تطبيقا واسعا ويمكن من خلال ذلك استنتاج مجموعة من النقاط وتقديم مجموعة من الاقتراحات في شكل فقرات كالآتي:

فمن بين النتائج نجد:

- إن التقاضي الالكتروني هو أسلوب جديد و أحد آليات رقمنة قطاع العدالة.
- إن من أهم دعائم قيام المحكمة الالكترونية هو شبكة الانترنت بحيث تكون إجراءات التقاضي فيها في العالم افتراضي بلا حدود.
- يعد التقاضي الالكتروني من نتائج الثورة المعلوماتية وتطور التكنولوجيا والوسائل الحديثة التي ستخدم المرفق القضاء ومواكبه التطور.
- ان الهدف الأساسي من الثقافي الالكتروني هو تحقيق مبدأ العلنية والشفافية في الإجراءات وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة.

ومن بين التوصيات نقترح ما يلي:

- توسيع تطبيق الحكومة الالكترونية إذ يؤدي ذلك بالضرورة الى تطبيق نظام التقاضي الالكتروني.
- ضرورة تكوين مختلف العاملين في قطاع العدالة في المجال الالكتروني وذلك في تقديم خدمات ملتقيه ذات جودة عالية.
- لابد من مساهمة قطاع الإعلام مختلف الفاعلين في نشر الوعي وذكر ايجابيات التقاضي الالكتروني وما يحققه من تسهيلات للمتقاضي.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 234

2 منير محمد الجنيهي ، التحكيم الإلكتروني ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 40

- ضرورة مواكبة عصر التكنولوجيا والاستفادة من خبرة الدول السباقة بتطور نظامها القضائي باعتماد تكنولوجيا المعلومات [57] وتطبيق إجراءات التقاضي الالكترونية بما يتفق مع القانون الجزائري وتطوير بعض أحكامه لاختصار الوقت وربح الجهد وتخفيض التكاليف.
- توفير الأمن القانوني والمعلوماتية لمواقع المحكمة الالكترونية.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 234

المبحث الثاني: دور المحكمة الالكترونية في تخليق مرفق القضاء

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحول رقمي مس مختلف المعاملات على المستوى ، و أدى الأمر إلى تسابق دولي لتبني أنظمة معلوماتية لتجسيد هذا التحول من خلال مختلف الإصلاحات التي قامت بها الدول لتكريس حقيقي للمعاملات الالكترونية لاسيما في مجال تقديم الخدمة العمومية.

تعتبر الجزائر من الدول التي حاولت مسايرة الوضع الدولي من خلال الكثير من الإجراءات والتدابير التي شرعت فيها لتبني برنامج الإدارة الإلكترونية منذ سنة 2009، والذي حاولت من خلاله إدخال التقنيات التكنولوجية والمعلوماتية التي يستلزمها الفضاء الرقمي والالكتروني، مع الأخذ بعين معيار الأفضلية بالنسبة للمرافق الحساسة الأكثر تعاملا مع المواطن و التي سارعت الدولة في رقمنتها و استعمال عدة تقنيات لتقديم الخدمة العمومية الكترونيا.

ويعتبر عصرنة قطاع العدالة من أولويات الدولة باعتباره القطاع الحساس الأكثر تعاملا مع المواطن وتجلى ذلك من خلال إصدار القانون رقم ،00-51 الذي يتعلق بعصرنة قطاع العدالة، وما تلاه من محاولات إصلاحية من خلال الكثير من الخدمات القضائية التي أصبحت تقدم الكترونيا .

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان مراحل عصرنة قطاع العدالة في الجزائر وكيف ساهمت هذه المراحل في تحسين وإصلاح الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء، وإلى أي مدى استجاب المواطن الجزائري لتلقي الخدمات القضائية باستعمال الفضاء الالكتروني. .

يعتبر مرفق القضاء الوجهة الصحيحة لكل مواطن يعتقد ان هناك خطر على حق من حقوقه المقررة قانونا، والتي يسعى لحمايتها باستعمال الدعوى القضائية كآلية إجرائية لضمان الحماية من أي تعدي مهما كان مصدره.

بالعودة إلى الدستور الجزائري لاسيما نص المادة 165 منه ، نجد أن من حق اللجوء إلى القضاء واعتبره من الحقوق الأساسية للمواطن، و دعم ذلك بأجهزة قضائية تحوي على كل الإمكانيات المادي والبشرية لتجسيد هذا الحق.

تختلف الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء بالنظر إلى طابعها، فقد يتعلق الأمر بتسليم وثائق شخصية لاسيما مختلف الشهادات وحتى تصحيح بعض الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية، أو يتعلق الوضع بالفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأشخاص والتي لا يمكن حلها بعيدا عن مرفق القضاء.

يعاني المواطن في مختلف الدول العربية من تدني مستوى الخدمات التي يقدمها المرفق[58] العام، الأمر الذي جعل المواطن في هذه الدول يشتكي دائما من رداءة الخدمة وصعوبة الحصول عليها، زمت من أهمية الخدمات التي يقدمها المرفق العام بالإضافة إلى انتشار البيروقراطية الإدارية التي يقدمها المرفق العام .

إن التحول نحو الإدارة الالكترونية يعتبر أهم تحدي لإعادة النظر في واقع الخدمة العمومية والبحث عن سبل جديدة وفعالة لإصلاحها، عن طريق تبني الخدمات الالكترونية والعصرية أثناء تقديم الخدمة العمومية، لاسيما بالنسبة لمرفق القضاء باعتباره الهيكل الذي يقدم الكثير من الخدمات التي يحتاجها المواطن.

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الخدمة العمومية في ظل الإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها الدولة الجزائرية، من خلال تبني برنامج الجزائر الالكترونية .

الخدمة العمومية بالمحاكم الجزائرية (نحو البحث عن عصرنة حقيقية لمرفق القضاء) :

بالعودة إلى النظام العام الذي يقوم عليه مرفق القضاء نجد انه يقدم عدة خدمات ، سواء في إطار الإدارة التقليدية أو الالكترونية، الأمر الذي يفيد أن جهاز القضاء يسعى لخدمة المواطن ويوفر له الخدمات التي يحتاجها في حياته اليومية.

تتمثل أهم خدمة يقدمها هذا الأخير في توفير ما يلزم من إمكانيات للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأشخاص عن طريق تنصيب مختلف المحاكم والأقسام ليتمكن المواطن من رفع

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 241

2 القانون رقم 15-03 المؤرخ في 2015/02/01 يتعلق بعصرنة العدالة

دعواه والمطالبة بحقوقه بصفة مباشرة ودون تعطيل، وكل هذا يدخل ضمن واجبات الدولة في تسهيل الولوج لمرفق القضاء.

بالعودة إلى القانون رقم 15-03المتعلق بعصرنة العدالة ، نجد أنه يتضمن الكثير من الإجراءات التي تنصب في نفس الهدف وهو تحسين الخدمة التي يقدمها مرفق القضاء لاسيما مع الشكاوى التي كان المواطن يقدمها للتنديد بالصعوبات والمعوقات التي تعترضه أثناء الولوج للخدمة القضائية.

- **مؤشرات عصرنة مرفق القضاء (الخدمات الالكترونية) :**

لا يمكن إخفاء أو إنكار المجهودات التي شرعت فيها الدولة لإصلاح وتحسين الخدمات التي يقدمها المرفق العام في مختلف القطاعات لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة بانشغالات المواطن، وبالعودة إلى الإجراءات التي شرعت فيها الوزارة المكلفة بقطاع العدالة في الجزائر نلاحظ الكثير من التدابير التي اتخذتها الجهة المختصة سواء على المستوى المركزي أو المحلي بهدف عصرنة مرفق القضاء وتقديم خدمات أكثر مرونة وفعالية، والتي تنصب في برنامج الجزائر الالكترونية الذي اعتمدته الدولة .

إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية بوزارة العدل :

سارعت مختلف الدول العربية لتبني المعاملات الالكترونية أثناء تقديم الخدمة القضائية، مع نوع من الاختلاف في تسمية المصطلح المستعمل من دولة إلى آخر ، مع الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية تستعمل مصطلح عصرنة مرفق القضاء بصفة عامة و ليس المحكمة الالكترونية ، على خلاف دول أخرى تعتمد على مصطلح المحكمة الإلكترونية كدليل على مختلف الخدمات التي تقدم للمواطن أثناء ولوجه للمحاكم.

فالمحكمة الإلكترونية هي ذلك الفضاء المعلوماتي والرقمي الذي يوفر للمواطن خدمات عن بعد من خلال ربط مختلف الشبكات وتوفير المعلومات التي يحتاجها المواطن، مع السماح له بإمكانية سحب مختلف الوثائق من المحكمة جراء عناء التنقل، وفي وقت وجيز.

يعتبر إنشاء المنظومة المعلوماتية المؤشر الأول لعصرنة مرفق القضاء كما جاء في نص المادة الثانية من القانون رقم 15-03 ، وذلك من خلال إمكانية معالجة المعطيات التي تتعلق بالوزارة والمؤسسات التابعة لها مع ربطها بمختلف الجهات القضائية، كما توفر هذه المنظومة الحماية التقنية للمعلومات.

تتمثل أهمية إنشاء هذه المنظومة في إمكانية الحصول على البيانات من مختلف الجهات القضائية، بالإضافة إلى تسهيل عملية الحصول على المعلومات التي يحتاجها المرتفق عن طريق طلبها من أقرب جهة قضائية متواجدة على المستوى المحلي دون عناء التنقل إلى الوزارة أو الهيئات القضائية المركزية مثل المحكمة العليا ومجلس الدولة، أين يمكن للمتقاضي مثلا تسجيل عرضيته أو الطعن بالنقض دون التنقل إلى تلك الجهة القضائية على أساس أنه تم تنصيب شبابيك على مستوى المجالس القضائية للخدمات التي تقدمها الجهات القضائية المتواجدة في العاصمة.

بإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني رسمي للوزارة و حتى المجالس القضائية ، تتضمن الكثير من المعلومات والوثائق التي يمكن تحميلها دون ضرورة سحبها من الجهة القضائية، فبالولوج إلى موقع الوزارة وحتى المحكمة العليا ومجلس الدولة، يتبين التحسن في طريقة إيصال المعلومات للمواطن والمتقاضي.

ومن أهم الإيجابيات التي يوفرها الموقع الرسمي هو إمكانية متابعة ملآ الملف القضائي من خلال استعمال كلمة الدخول والرمز السري لكل قضية ترفع أمام أية جهة قضائية، مما يسهل على المتقاضي أن يطلع على منطوق الحكم أو القرار دون عناء التنقل إلى نفس الجهة القضائية.[59]

كما يمكن استخراج نسخة من الأحكام القضائية لكل طرف معني بالقضية، دون أن يضيع الكثير من الوقت لاستخراجها من الجهة القضائية لاسيما عندما يكون المتقاضي يقطن في

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 242-243

2 ابراهيم خالد ممدوح ، التقاضي الالكتروني ، ص 31

منطقة بعيدة عن المحكمة التي يتقاضى أمامها، ويدخل هذا كله ضمن سياسة الدولة في تقريب الإدارة من المواطن.

بالإضافة إلى الدور الإعلامي الذي يلعبه الموقع الالكتروني باعتباره يحتوي على الكثير من المعلومات العامة سواء تلك المتعلقة بالإطار الهيكلي للوزارة ومختلف الجهات القضائية، أو المعلومات المتعلقة بأعوان القضاء من قضاة ومحامين محضرين قضائيين، موثقين، خبراء، محاسبين، أعوان الضبط ...الخ

فكل هذه المعلومات مفيدة جدا لإنماء الثقافة القانونية للمواطن الجزائري وحتى للأجانب الذين لهم مصالح أو نزاعات في الجزائر، وأحسن مثال بالنسبة لدليل الوثائق القضائية المتوفرة على موقع الوزارة والذي يمكن تحميله والاستفادة من المعلومات المتوفرة فيه بكل أريحية وبعيدا عن عناء التنقل للجهة القضائية بحثا عن أية معلومة .

الأمر الذي يفيد أن استعمال المواقع الإلكترونية له أهمية خاصة في مجال العصرنة ويعتبر مؤشر لإنجاح التعاملات الإلكترونية التي تقدمها الإدارية، كما يسهل على المواطن عملية تحميل مختلف الوثائق دون عناء التنقل إلى الإدارة، بشرط أن يتم ضمان حفظ سرية المعلومات الشخصية أثناء تقديم الخدمة العمومية الكترونيا .

- **اعتماد تقنية التصديق الالكتروني :**

لا يمكن الحديث عن هياكل الدولة دون التركيز على الخدمات التي تقدمها باعتبار أن الهدف من إنشاء مختلف المرافق هو خدمة المواطن و حمايته من أي خطر قد يهدده في حياته أو ممتلكاته، فمصطلح الخدمة العمومية مرتبط دائما بالدولة وما توفره للمواطن.

بالعودة إلى المادة الرابعة من القانون المتعلق بعصرنة العدالة ، نجد أنها تقر بأنه يمكن أن تمهر الوثائق القضائية الصادرة عن وزارة العدل أو المؤسسات القضائية الأخرى بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة.

ويعتبر إقرار مثل هذا الإجراء ضروريا لتفعيل الخدمة الالكترونية وإعطاء المصداقية للعمل القضائي من خلال صحة الوثائق التي يسلمها هذا المرفق، بالإضافة إلى ضمان حماية

المعلومات الشخصية للأشخاص، وتحمل مسؤولية أي خطأ الكتروني قد يرتكب أثناء تقديم الخدمة عن بعد .

- **خدمة إرسال الوثائق وتبادل المعلومات الكترونيا :**

أشارت المادة 50 من القانون المتعلق بعصرنة العدالة إلى إمكانية إرسال مختلف الوثائق التي تحتاجها مرفق القضاء من المتقاضي بشرط أن يتم ذلك بطريقة آمنة من خلال التعرف والتأكد من الأطراف التي تتعامل الكترونيا، وحفظ المعلومات المتعلقة بنوع الإرسال وتاريخه، وبهذا يتمكن المرتفق من خدمات القضاء أن يتعامل بسهولة مع هذا الأخير.

إن عملية وصول المعلومة لطالبها من خلال استعمال الإرسال الالكتروني عوض الإرسال التقليدي الذي يعرف البطء في وصول المعلومة، فمن خلال ما جاء في القانون المتعلق بعصرنة العدالة تم إدخال تقنية الإرسال الالكتروني كآلية قانونية ورسمية للتبليغ ولها حجية في الإثبات.

و فد تم تعزيز ذلك حتى بالنسبة لإجراءات [60] التقاضي في المواد المدنية والإدارية، أين تم الإشارة حسب التعديل الأخير لقانون الإجراءات المدنية والإدارية إلى إمكانية إرسال عريضة افتتاح الدعوى الكترونيا و إمكانية تبادل الوثائق بنفس الوسيلة ، مما يوفر سهولة في التواصل مع مرفق القضاء أثناء تقديم الخدمة.

بالإضافة إلى خدمة التحقق من مصدر الوثائق الالكترونية، فيمكن للمعني أن يتأكد من الوثائق التي تم إرسالها له و الوجهة التي قامت بالإرساء و هذا عن طريق النقر على أيقونة الخدمات الالكترونية .

- خدمة التقاضي الإلكتروني كبديل للتقاضي التقليدي :

يعتبر التقاضي الالكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة ، لأن الاختصاص الأصلي للمحاكم هو إتاحة المجال لكل متقاض أن يعرض نزاعه على المحكمة للفصل فيه، بشكل يضمن

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 244

2 تم الإشارة إلى إجراءات التصديق الالكتروني في المواد من 4 إلى 8 من القانون رقم 15-03 ، مرجع سابق

تحقيق العدالة بين أطراف النزاع، وذلك من خلال توفير الجو المناسب لعرض الملف على القاضي وتحقيق المساواة بين الأطراف أثناء مختلف مراحل الخصومة القضائية.

تجد فكرة التقاضي الإلكتروني أساسها في القانون الدولي والتشريع الداخلي ، من خلال مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، أين تم الإشارة إلى إمكانية استعمال تقنية التحاضر المرئي عند استجواب المتهم الذي يتواجد في دولة غير تلك التي اتخذت إجراءات متابعته .

- الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة العصرية مرفق القضاء من خلال اعتماد تقنيات عالية الجودة في مجال التقاضي الالكتروني ، فمن هذه التقنية تم إحداث منصة خاصة بتقديم الشكاوى ورفع الدعاوى عن بعد من خلال ملء النموذج الخاص بتقديم العريضة الكترونيا.

فالتقاضي الإلكتروني يحتاج لتعميمه بالدرجة الأولى إلى تحديث التشريعات والإجراءات القضائية، و بناء بنك المعلومات القضائية مع وجود بنية تكنولوجية و إعادة تأهيل العاملين في الجهاز القضائي ، لإمكانية الحديث عن تقاضي إلكتروني بأتم معنى الكلمة.

بالعودة إلى المنظومة التشريعية الجزائرية نلاحظ بعض التلميح للولوج إلى عالم الفضاء الرقمي والتعامل الالكتروني، من خلال محاولة تشريعية لإدراج بعض الأحكام المتعلقة بالخدمات الالكترونية، لاسيما ما يتعلق بإجراءات التقاضي.

فبالعودة إلى القانون المتعلق بعصرنة مرفق القضاء لاسيما المادة 14 منه نجد أنها أقرت بإمكانية استجواب وسماع الأطراف باستعمال طريقة المحادثة المرئية عن بعد، بشرط أن تتضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته.

بالإضافة إلى الأمر رقم 15-02 الذي يعدل و يتمم قانون الإجراءات الجزائية ، نجد أن المشرع [61] أشار إلى إمكانية سماع الشهود باستعمال برنامج المحادثة المرئية بشرط إخفاء هوية الشاهد، وقد تم تدعيم هذا الإجراء لاسيما بعد انتشار وباء كورونا، عن طريق تعديل هذا القانون بالأمر رقم 20- 04 بالإضافة إلى الجديد الذي جاء التعديل الأخير لقانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 22-13 والذي أشار بصفة صريحة ومباشرة إلى إمكانية رفع الدعوى القضائية باستعمال الطريقة الالكترونية مع إمكانية استعمال هذا الفضاء لإرسال المذكرات و تبادلها بين الأطراف .

- **إجراءات التقاضي الالكتروني :**

بالعودة إلى المواد 14 ، 15 و16 من القانون رقم 15-03 ، نجد إشارة إلى بعض الإجراءات التي يتم اتباعها للتقاضي الالكتروني لاسيما بالنسبة للقضايا الجزائية، فقد أكدت المادة 15 على إمكانية استعمال المحادثة المرئية من طرف قاضي التحقيق أثناء استجواب المتهم والمواجهة بينهم، كما يمكن لقاضي الحكم استعمال نفس الطريقة لسماع الأطراف ودفاعهم وحتى الخبراء، وسماع المتهم المحبوس في المؤسسة العقابية دون التنقل إلى مقر المحكمة.

كما أضافت المادة 16 من نفس القانون أن سماع الأطراف والشهود أو المواجهة بينهم يكون في مقر المحكمة الأقرب إلى الجهة القضائية المختصة وبحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، بعد أن يتحقق وكيل الجمهورية من هوية المعني ويحرر محضر بعد سماعه.

يقوم التقاضي الالكتروني على فتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال نافذة الكترونية لتسجيل و تبادل المعلومات و الوثائق ، إلا أن الملاحظ المحاكم الجزائرية لم تطبق بعد طريقة يقوم التقاضي الالكتروني على فتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 246

2 راجع نص المادة 65 مكرر 27 من الأمر رقم 15-02 مؤرخ في 2015/06/23 يعدل و يتمم الأمر رقم 66 -154 المخصص لقانون الإجراءات الجزائية

خلال نافذة ذلك في المستقبل القريب بدليل أن لقانون الإجراءات المدنية والإدارية أشار إلى إمكانية تقديم عريضة افتتاح الدعوى بطريقة الكترونية.

- **المحكمة الإلكترونية في الجزائر آلية فعالة لتقديم الخدمة القضائية :**

ثبت على المستوى العالمي أن تعويض الإدارة التقليدية بالإدارة الإلكترونية هو أكبر تحدي عرفته البشرية في الإدارة الالكترونية نحو أهمية آلية تستعملها الدولة لتحسين الخدمات التي يقدمها المرفق العام .

وكعملية تقييمية للإصلاحات التي شرعت فيها الدولة في مجال تحسين الخدمة العمومية وإدخال التعاملات الالكترونية حتى في المرافق العامة، يبدو أن سياسة الدولة في مجال عصرنة قطاع العدالة نتج عنه نوع من التحسن من خلال:

- **المساهمة في القضاء على معاناة المواطن في ظل الإدارة التقليدية :**

يعتبر تبني برنامج الإدارة الإلكترونية أول خطوة لإصلاح الخدمة العمومية الذي يعتبر من أهم تطلعات مختلف الدول على المستوى العالمي، فهو ممر ضروري للحصول على خدمة عمومية ذات نوعية، دون المزيد من النفقات العمومية .

كان المواطن الجزائري تعامله مع الإدارة التقليدية التي أثبتت فشلها في الاستجابة لتطلعات المواطن وانشغالاته اليومية، فلا يمكن إخفاء واقع البيروقراطية الذي تعاني منه المرافق الإدارية والذي أثر سلبا على حياة المواطن.

إن الإلكترونية العصرية على مرفق القضاء ساهم بشكل كبير في تحقيق مرونة وجودة بالنسبة للخدمات التي يقدمها هذا المرفق، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في العمل القضائي باعتباره ركيزة من ركائز الإدارة الحديثة ، و ذلك من خلال الكشف عن مختلف الإجراءات التي تتم قضائيا مما يسهل عملية مراقبة المكلفين بالعمل القضائي من حيث مدى تطبيقهم للقانون تطبيقا سليما دون تحيز لأحد الأطراف أو مخالفة.

- **تقريب مرفق القضاء من المواطن وزرع الثقة بينهما :**

تقوم الإدارة الحديثة على عدة مبادئ أهمهما تقريب الإدارة من المواطن والذي يتجلى من خلال توفير كل المعلومات التي يحتاجها بصفة سريعة ومباشرة بعيدا عن التماطل، ويتحقق ذلك من خلال إنشاء مرافق جوارية قريبة للمواطن، وما اعتماد الطريقة الالكترونية إلا دليل على رغبة الدولة في تكريس هكذا مبدأ من خلال توفير بنك معلوماتي سهل الوصول إليه، ودو ن عناء[62] التنقل إلى المصالح الإدارية.

بالإضافة إلى تسهيل عملية النفاذ إلى المعلومة من خلال إتاحة مختلف المعلومات وحتى الوثائق بطريقة الكترونية عن طريق استعمال الوسائط الالكترونية لتعزيز الحق في النفاذ إلى المعلومة والحصول على الوثائق ، بعيدا عن المحسوبية و [63] المحاباة التي كانت منتشرة و معرقلة لتقديم الخدمة العمومية في مختلف المرافق العامة.

- **المساهمة في حماية حقوق المرتفقين وتحقيق المساواة :**

تسعى الدولة من خلال تبني القضاء الالكتروني إلى تحقيق الحماية القانونية لحقوق الأشخاص على اعتبار أن من على الأقل توفير حماية إجرائية من خلال تسهيل عملية الولوج للخدمة القضائية وحماية المتقاضي من أية مساومات أو تعديلات سواء من خصومه أو من طرف أعوان القضاء.

إن إعمال الآليات الرقمية في مجال تقديم الخدمة العمومية أثبت فعاليته في حماية حقوق الأشخاص وحرياتهم، من خلال منحهم الحق في الدفاع عنها والحق في التنديد بأية أفعال تمس حقوقهم ، وتمس كذلك بنزاهة مرفق القضاء لاسيما بالنسبة للعاملين فيه من قضاة وأعوان الضبط.

---

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 249

2 مناصر شهرزاد ،حمود حمودي ، العدالة الرقمية في الجزائر ، اصدارات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية ،ص91

1 الأستاذ بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 249

2 مناصر شهرزاد ، حمودي محمود ، مرجع سابق ، ص 91

كما تضمن الخدمة العمومية المقدمة الكترونيا تحقيق المساواة بين المرتفقين من خلال توفير نفس الفرص لكل طالب خدمة دون التمييز بينهم، عكس ما كان عليه الوضع في ظل الخدمة التقليدية الورقية، أين كانت الخدمة تقدم بطريقة ملتوية وباستعمال ممارسات غير مشروعة لتفضيل طالب الخدمة على آخر مما ساهم في هدم مبدأ المساواة بين المرتفقين باعتباره من أهم المبادئ التي يقوم عليها المرفق العام.

- **الخدمة القضائية الالكترونية تعاني من معوقات :**

ثبت من خلال مختلف الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة الجزائرية وجود بعض التعثر أثناء تطبيق الآليات التكنولوجية الحديثة، وإن كان التعثر لا يطرح إشكالا في بداية الانتقال إلى القضاء الرقمي بالنظر إلى صعوبة التحكم في هكذا فضاء جديد وغريب على الإدارة الجزائرية بصفة عامة، فإن استمرار النقائص والتعثرات دون إيجاد حلول. يعتبر إشكال حقيقي يستوجب على صناع القرار التدخل لمعالجة الوضع وتحقيق تطلعات المواطن الجزائري .

ورغم تعدد وتنوع أسباب وعوامل فشل التعاملات الالكترونية في الجزائر ، إلا أننا سنحاول التمييز بين الأسباب التي لها علاقة بالدولة وإمكانياتها، وتلك التي لها علاقة بثقافة المواطن الجزائري ومدى تقبله لفكرة القضاء الالكتروني.

- **المعوقات المرتبطة بمقدم الخدمة القضائية :**

إذا كان المواطن الجزائري يعاني من تدني الخدمات التي تقدمها الإدارة التقليدية ، فإن الانتقال نحو الإدارة الالكترونية نتج عنه تحول حقيقي في طريقة تقديم الخدمة و فعاليتها ، إلا أن التركيز أكثر في واقع تقديم الخدمات القضائية بالطريقة الالكترونية لاسيما خدمة التقاضي، يفيد لا محالة وجود نقائص ومعوقات أثرت سلبا على مرونة الخدمة، وكل هذا سببه نقص الإحالة التشريعية والإمكانيات المادية والبشرية.

إن أهم عائق يؤثر على طريقة تقديم الخدمات القضائية بالطريقة الإلكترونية هو نقص الإلمام التشريعي بمختلف الأحكام والجزئيات المتعلقة بتقديم الخدمات القضائية بطريقة الكترونية، فالملاحظ من المشرع ركز فقط على الإجراءات الجزائية دون المدنية، فقد أشار إلى إمكانية

التعامل الكترونيا أثناء المرافعات وفق تقنية المحاكمة المرئية في المجال الجزائي فقط، كما أحدث منصة خاصة بالنيابة العامة الالكترونية، أين يمكن لأي شخص تقديم شكواه بالطريقة الالكترونية، لكن لم يشير إلى إمكانية إجراء مرافعات في مختلف الأقسام الأخرى للمحكمة عن طريق تقنية التحاضر المرئي.

بالإضافة إلى وجود نوع من التعقيد أثناء ممارسة المرافعة المرئية، فقد أشارت المادة 16 من القانون رقم 15-03 استجواب المتهم والشهود يكون بحضورهم أمام وكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب، مما يطرح نفس الإشكال هو الحضور وليس مرافعة عن بعد بأتم معنى الكلمة ما دام أن المعني بالاستجواب عن بعد أو بالمرافعة مضطر إلى الامتثال أمام وكيل الجمهورية للجهة القضائية الأقرب.

كما تطرح إشكالية أخرى وهي التزام وكيل الجمهورية بتحرير محضر بعد المحادثة المرئية، كما يلتزم قاضي الحكم بتحرير محضر بعد انتهاء المحاكمة، والغريب في الأمر أن المادة 14 أشارت إلى إلزامية تسجيل التصريحات على دعامة آمنة، وأضافت الفقرة الموالية أنه تدون التصريحات كاملة وحرفيا في محضر يوقعه القاضي وأمين الضبط، وكأن المشرع اعترف بصفة مباشرة بعد دقة ومصداقية المحادثة المرئية وجعلها إضافية فقط عندما ألزم القاضي بتدوين وقائع الجلسة في محضر مع التوقيع عليه.

كما لم يتم الإفصاح بصفة مباشرة عن مدى إمكانية ممارسة مختلف الإجراءات القضائية بطريقة الكترونية، مثل استعمال مختلف الطرق البديلة لحل النزاعات بطريقة الكترونية كما فعلت مختلف الدول المتطورة التي اعتنفت الخدمة الالكترونية بأتم معنى الكلمة .[64]

كما أن رغبة المشرع في تبني حقيقي ونهائي للخدمات الالكترونية في قطاع العدالة لم تبرز بصفة مباشرة ويتجلى ذلك عند استعماله لعبارة "يجوز" وفي مختلف الأحكام المتعلقة بالتعامل الالكتروني، وكأنه لم يقتنع بعد بجاهزية الولوج إلى تلك الآلية وتركها اختيارية، بل ولا تمارس

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 252

إلا في حالة وجود ظروف استثنائية تستدعي ذلك، كما حدث أثناء انتشار وباء كوفيد 19 أين اضطرت مختلف المرافق العامة في الجزائر وباقي الدول على استعمال الفضاء الالكتروني.

الأمر الذي يفيد نقص الإلمام التشريعي لإنجاح برنامج المحكمة الالكترونية، ويمكن إرجاع ذلك إلى صعوبة المعالجة الكاملة لمختلف العمليات الالكترونية بالنظر لصعوبة الولوج إلى هذا الفضاء الرقمي من جهة، والتخوف منه من جهة أخرى.

بالإضافة إلى نقص الإمكانيات المادية وحتى البشرية لاعتناق الفضاء الالكتروني الذي يحتاج الى مبالغ مالية معتبرة لاقتناء مختلف التجهيزات التقنية عالية الجودة ، و هذا ما يؤثر سلبا على طريقة تقديم الخدمة القضائية الكترونيا، لأن أهم عطب تعاني منه مختلف الجهات القضائية هو نقص تدفق الانترنت وصعوبة الولوج إلى المنظومة المعلوماتية للحصول على المعلومة أو استخراج مختلف الوثائق سواء تلك التي تتم في الجهة القضائية، أو التي يقوم المواطن بطلبها عن بعد.

بالإضافة إلى عدم تفعيل مختلف الخدمات المتوفرة الكترونيا، فأثناء الولوج إلى موقع الوزارة وحتى المحكمة العليا ومجلس الدولة نجد بعض الخانات المتعلقة بخدمة ما لا محتوى فيها أو معطلة أو في حالة تحيين، مما يؤدي إلى عدم اقتناع المواطن بما تقدمه هذه المنصات.

وللإلزام طالب الخدمة بضرورة الحصول على كلمة المرور والرمز السري قبل طلب الخدمة، بمعنى ان المواطن إذا أراد استعمال القضاء الالكتروني عليه أولا الاتصال بالمصلحة المختصة في المحكمة للتسجيل والحصول على رقم سري لإمكانية الاستفادة من الخدمات المتوفرة عن بعد، مما ينقص من فعالية هكذا فضاء، لأن المواطن لا يتنقل إلى المحكمة لمجرد التسجيل ويفضل الحصول على الخدمة مباشرة .

- **المعوقات المرتبطة بمتلقي الخدمة القضائية (المواطن الالكتروني) :**

يعتبر المرتفق الطرف الثاني المهم لإنجاح تقنية التعامل الالكتروني، من خلال تقبله لفكرة التحول الالكتروني قبل الحديث عن ممارسة ذلك التحول ميدانيا ، فالملاحظ أن هناك إقبال محتشم للمواطن الجزائري في استعمال القضاء الالكتروني، لاسيما بالنسبة لخدمة التقاضي

الإلكتروني التي لم تلقى إقبالا معتبرا نظرا لعدم انتشار وسائل الحكومة الالكترونية مثل وسائل الدفع الالكتروني واستخراج الوثائق الإدارية الكترونيا .

إنّ أهم سبب يساهم في عدم إنجاح برنامج [65] التحول الالكتروني هو الدور السلبي الذي يلعبه المواطن او متلقي الخدمة بصفة عامة ، فالملاحظ في الميدان أن المواطن لا يتفاعل كثيرا مع الخدمات الالكترونية ولا يثق فيها أحيانا، ويفضل الحصول عليها من عين المكان عوض البحث عنها في القضاء إلكتروني غريب عن ثقافته وظروفه، فإذا كان طالب الخدمة القضائية ليس له الجرأة في استعمال التقنيات الإلكترونية للحصول على الخدمات فلا مجال للحديث عن إدارة إلكترونية أو مواطن إلكتروني.

مما يستلزم على صناع القرار في الدولة أن يجدوا الحل المناسب لتوعية المواطن بأهمية التحول المعلوماتي وتأثير ذلك على رفاهيته من جهة، وعلى النهوض بقطاعات التنمية المختلفة من جهة أخرى، وذلك عن طريق جعل التعامل الالكتروني هو الطريق الوحيد الذي يجب على المواطن أن يسلكه لطلب الخدمة، وعدم منحه حرية الاختيار في استعمال الفضاء الالكتروني أو التعامل التقليدي.

بالإضافة إلى صعوبة استعمال التقنيات الالكترونية بالنسبة للمواطن البسيط الذي لا يتقن استعمال برنامج الحاسوب ومختلف العمليات التي يستجوبها القضاء الالكتروني، مما ساهم في تخوف المواطن البسيط من هكذا قضاء.

كما يتخوف المواطن الجزائري من القضاء الالكتروني نظرا لعدم تمكن الدولة من وضع بنية تحتية حقيقية للتواصل الالكتروني بدليل غياب الكثير من التقنيات الحديثة التي تساهم في حفظ المعلومات السرية للأشخاص، وأبسط مثال يمكن الاستشهاد به، أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت في إفشاء أسرار الأشخاص من خلال نشر معلوماتهم دون وضع إجراءات صارمة لمنع ذلك.

---

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 253

2 محفوظ عبد العزيز ، المرجع السابق، ص 984

- **الخدمة القضائية الالكترونية :**

ثبت من خلال مختلف الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة الجزائرية وجود بعض التعثر أثناء تطبيق الآليات التكنولوجية الحديثة، و إن كان التعثر لا يطرح إشكالا في بداية الانتقال إلى القضاء الرقمي بالنظر إلى صعوبة التحكم في هكذا فضاء جديد وغريب على الإدارة الجزائرية بصفة عامة، فإن استمرار النقائص والتعثرات دون إيجاد حلول يعتبر إشكالا حقيقي يستوجب على صناع القرار التدخل لمعالجة الوضع وتحقيق تطلعات المواطن الجزائري .

و رغم تعدد وتنوع أسباب و عوامل فشل التعامل الالكترونية في الجزائر ، إلا أننا سنحاول التمييز بين الأسباب التي [66] لها علاقة بالدولة وإمكانياتها، وتلك التي لها علاقة بثقافة المواطن الجزائري ومدى تقبله لفكرة القضاء الالكتروني.

- **المعوقات المرتبطة بمقدم الخدمة القضائية :**

إذا كان المواطن الجزائري يعاني من تدني الخدمات التي تقدمها الإدارة التقليدية ، فإن الانتقال نحو الإدارة الالكترونية نتج عنه تحول حقيقي في طريقة تقديم الخدمة و فعاليتها ، إلا أن التركيز أكثر في واقع تقديم الخدمات القضائية بالطريقة الالكترونية لاسيما خدمة التقاضي، يفيد لا محالة وجود نقائص ومعوقات أثرت سلبا على مرونة الخدمة، وكل هذا سببه نقص الإحالة التشريعية والإمكانيات المادية والبشرية.

إن أهم عائق يؤثرعلى طريقة تقديم الخدمات القضائية بالطريقة الإلكترونية هو نقص الإلمام التشريعي بمختلف الأحكام والجزئيات المتعلقة بتقديم الخدمات القضائية بطريقة الكترونية، فالملاحظ من خلال اعتماد برنامج التقاضي الالكتروني في الجهات القضائية الجزائرية أن المشرع ركز فقط على الإجراءات الجزائية دون المدنية، فقد أشار إلى إمكانية التعامل الكترونيا أثناء المرافعات وقف تقنية المحاكمة المرئية في المجال الجزائي فقط، كما أحدث منصة خاصة بالنيابة العامة الالكترونية، أين يمكن لأي شخص تقديم شكواه بالطريقة

1 بابلو محمد نجيب ،نفس المرجع ، ص 256

الالكترونية، لكن لم يشير إلى إمكانية إجراء مرافعات في مختلف الأقسام الأخرى للمحكمة عن طريق تقنية التحاضر المرئي.

- **المطلب الأول: تأثير الآلية الالكترونية على فعالية ومرونة الخدمات التي تقدمها المحكمة**

تقوم إستراتيجية الإدارة الالكترونية على برنامج الجزائر الالكترونية الذي يحتوي على خطة عمل تحتوي على حوالي 489 إجراء لتحقيق مختلف الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها لاسيما في إطار مرونة الخدمة و تقديم الإدارة من المواطن .

إن سعي الدولة الجزائرية لتبني برنامج الجزائر الإلكترونية لم يكن بالصدفة بل نتيجة لعدة مؤشرات أثبت الفشلّ الإدارة التقليدية البيروقراطية في تحقيق رفاهية المواطن، الأمر الذي يوحي أن اعتماد الوسائل الالكترونية كحل بديل أتى بثماره من خلال ما لوحظ من إصلاحات وتحسن في نوعية الخدمة القضائية، إلا أن عوامل ساهمت في عدم تحقق رغبة الدولة من خلال مختلف التدابير الإصلاحية.

- **الفرع الأول: المحكمة الإلكترونية في الجزائر آلية فعالة لتقديم الخدمة القضائية :**

ثبت على المستوى العالمي أن تعويض الإدارة التقليدية بالإدارة الإلكترونية هو أكبر تحدي عرفته البشرية نحو الإدارة الالكترونية في أهم آلية تستعملها الدولة لتحسين الخدمات التي يقدمها المرفق العام .

وكعملية تقييمية للإصلاحات التي شرعت فيها الدولة في مجال تحسين الخدمة العمومية وإدخال التعاملات الالكترونية حتى في المرافق العامة، يبدو أن سياسة الدولة في مجال عصرنة قطاع العدالة نتج عنه نوع من التحسن من خلال:

- **المساهمة في القضاء على معاناة المواطن في ظل الإدارة التقليدية :**

يعتبر تبني برنامج الإدارة الإلكترونية أول خطوة لإصلاح الخدمة العمومية الذي يعتبر من أهم تطلعات مختلف الدول على المستوى العالمي، فهو ممر ضروري للحصول على خدمة عمومية ذات نوعية، دون المزيد من النفقات العمومية .

كان المواطن الجزائري يعاني الكثير من الصعوبات من جزاء تعامله مع الإدارة التقليدية التي أثبتت فشلها في الاستجابة لتطلعات المواطن وانشغالاته اليومية، فلا يمكن إخفاء واقع البيروقراطية الذي تعاني منه المرافق الإدارية والذي أثر سلبا على حياة المواطن.

إن الإلكترونية العصرية على مرفق القضاء ساهم بشكل كبير في تحقيق مرونة وجودة بالنسبة للخدمات التي يقدمها هذا المرفق، بالإضافة إلى [67] تحقيق الشفافية في العمل القضائي باعتبارها ركيزة من ركائز الإدارة الحديثة ، و ذلك من خلال الكشف عن الإجراءات التيتم قضائيا مما يسهل عملية مراقبة المكلفين بالعمل القضائي من حيث مدى تطبيقهم للقانون تطبيقا سليما دون تحيز لأحد الأطراف أو مخالفة.

- **المساهمة في حماية حقوق المرتفقين وتحقيق المساواة :**

تسعى الدولة من خلال تبني الفضاء الالكتروني إلى تحقيق الحماية القانونية لحقوق الأشخاص على اعتبار أن من على الأقل توفير حماية إجرائية من خلال تسهيل عملية الولوج للخدمة القضائية وحماية المتقاضي من أية مساومات أو تعديات سواء من خصومه أو من طرف أعوان القضاء.

إن إعمال الآليات الرقمية في مجال تقديم الخدمة العمومية أثبت فعاليته في حماية حقوق الأشخاص وحرياتهم، من خلال منحهم الحق في الدفاع عنها والحق في التنديد بأية أفعال تمس حقوقهم ، وتمس كذلك بنزاهة مرفق القضاء لاسيما بالنسبة للعاملين فيه من قضاة وأعوان الضبط.

كما تضمن الخدمة العمومية المقدمة الكترونيا تحقيق المساواة بين المترفقين من خلال توفير نفس الفرص لكل طالب خدمة دون التمييز بينهم، عكس ما كان عليه الوضع في ظل الخدمة التقليدية الورقية، أين كانت الخدمة تقدم بطريقة ملتوية وباستعمال ممارسات غير مشروعة لتفضيل طالب الخدمة على آخر مما ساهم في هدم مبدأ المساواة بين المرتفقين باعتباره من أهم المبادئ التي يقوم عليها المرفق العام.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 257

المطلب الثاني: الخدمة القضائية الالكترونية تعاني من معوقات

ثبت من خلال مختلف الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة الجزائرية وجود بعض التعثر أثناء تطبيق الآليات التكنولوجية الحديثة، و إن كان التعثر يطرح إشكالا في بداية الانتقال إلى الفضاء الرقمي بالنظر إلى صعوبة التحكم في هكذا فضاء جديد وغريب على الإدارة الجزائرية بصفة عامة، فإن الاستمرار النقائص والتعثرات دون إيجاد حلول يعتبر إشكال حقيقي يستوجب على صناع القرار التدخل لمعالجة الوضع وتحقيق تطلعات المواطن الجزائري.

ورغم تعدد وتنوع أسباب وعوامل فشل التعامل الالكترونية في الجزائر سنحاول التمييز بين الأسباب التي لها علاقة بالدولة وإمكانياتها، وتلك التي لها علاقة بثقافة المواطن الجزائري ومدى تقبله لفكرة الفضاء الالكتروني.

- **الفرع الأول: المعوقات المرتبطة بمقدم الخدمة القضائية :**

إذا كان المواطن الجزائري يعاني من تدني الخدمات التي تقدمها الإدارة التقليدية ، فإن الانتقال نحو الإدارة الالكترونية نتج عنه تحول حقيقي في طريقة تقديم الخدمة و فعاليتها ، إلا أن التركيز أكثر في واقع تقديم الخدمات القضائية بالطريقة الالكترونية لاسيما خدمة التقاضي، يفيد لا محالة وجود نقائص ومعوقات أثرت سلبا على مرونة الخدمة، وكل هذا سببه نقص الإحالة التشريعية والإمكانيات المادية والبشرية.

إن أهم عائق يؤثر على طريقة تقديم الخدمات القضائية بالطريقة الإلكترونية هو نقص الإلمام التشريعي بمختلف الأحكام والجزئيات المتعلقة بتقديم الخدمات القضائية بطريقة الكترونية، فالملاحظ من خلال اعتماد برنامج التقاضي الالكتروني في الجهات القضائية الجزائرية أن المشرع ركز فقط على الإجراءات الجزائية دون المدنية، فقد أشار إلى إمكانية التعامل الكترونيا أثناء المرافعات [68] وقف تقنية المحاكمة المرئية في المجال الجزائي فقط، كما أحدث منصة خاصة بالنيابة العامة الالكترونية، أين يمكن لأي شخص تقديم شكواه

1 محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 258

بالطريقة الالكترونية، لكن لم يشير إلى إمكانية إجراء مرافعات في مختلف الأقسام الأخرى للمحكمة عن طريق تقنية التحاضر المرئي.

كما أن رغبة المشرع في تبني حقيقي ونهائي للخدمات الالكترونية في قطاع العدالة لم تبرز بصفة مباشرة ويتجلى ذلك عند استعماله لعبارة "يجوز" وفي مختلف الأحكام المتعلقة بالتعامل الالكتروني، وكأنه لم يقتنع بعد بجاهزية الولوج إلى تلك الآلية وتركها اختيارية، بل ولا تمارس إلا في حالة وجود ظروف استثنائية تستدعي ذلك، كما حدث أثناء انتشار وباء كوفيد 19 أين اضطرت مختلف المرافق العامة في الجزائر وباقي الدول على استعمال القضاء الالكتروني.

الأمر الذي يفيد نقص الإلمام التشريعي لإنجاح برنامج المحكمة الالكترونية، ويمكن إرجاع ذلك إلى صعوبة المعالجة الكاملة لمختلف العمليات الالكترونية بالنظر لصعوبة الولوج إلى هذا القضاء الرقمي من جهة، والتخوف منه من جهة أخرى.

بالإضافة إلى عدم تفعيل مختلف الخدمات المتوفرة الكترونيا، فأثناء الولوج إلى موقع الوزارة وحتى المحكمة العليا ومجلس الدولة نجد بعض الخانات المتعلقة بخدمة ما لا محتوى فيها أو معطلة أو في حالة تحيين، مما يؤدي إلى عدم اقتناع المواطن بما تقدمه هذه المنصات. وإلا لزم طالب الخدمة بضرورة الحصول على كلمة المرور والرمز السري قبل طلب الخدمة، بمعنى أن المواطن إذا أراد استعمال الفضاء الالكتروني عليه أولا الاتصال بالمصلحة المختصة في المحكمة للتسجيل والحصول على رقم سري لإمكانية الاستفادة من الخدمات المتوفرة عن بعد، مما ينقص من فعالية هكذا قضاء، لأن المواطن لا يتنقل إلى المحكمة لمجرد التسجيل ويفضل الحصول على الخدمة مباشرة .

- **الفرع الثاني: المعوقات المرتبطة بمتلقي الخدمة القضائية (المواطن الالكتروني) :**

يعتبر المرتفق الطرف الثاني المهم لإنجاح تقنية التعامل الالكتروني ، من خلال تقبله لفكرة التحول الالكتروني قبل الحديث عن ممارسة ذلك التحول ميدانيا ، فالملاحظ أن هناك إقبال محتشم للمواطن الجزائري في استعمال القضاء الالكتروني، لاسيما بالنسبة لخدمة التقاضي

الإلكتروني التي لم تلقى إقبال معتبرا نظرا لعدم انتشار وسائل الحكومة الالكترونية مثل وسائل الدفع الالكتروني واستخراج الوثائق الإدارية الكترونيا .

إن أهم سبب يساهم في عدم إنجاح برنامج التحول الالكتروني هو الدور السلبي الذي يلعبه المواطن أو متلقي الخدمة بصفة عامة ، فالملاحظ في الميدان أن المواطن لا يتفاعل كثيرا مع الخدمات الالكترونية ولا يثق فيها أحيانا، ويفضل الحصول عليها من عين المكان عوض البحث عنها في فضاء إلكتروني غريب عن ثقافته وظروفه، فإذا كان طالب الخدمة القضائية ليس له الجرأة في استعمال التقنيات الإلكترونية للحصول على الخدمات فلا مجال للحديث عن إدارة إلكترونية أو مواطن إلكتروني.

مما يستلزم على صناع القرار في الدولة أن يجدوا الحل المناسب لتوعية المواطن بأهمية التحول المعلوماتي وتأثير ذلك على رفاهيته من جهة، وعلى النهوض بقطاعات التنمية المختلفة من جهة أخرى، وذلك عن طريق جعل التعامل الالكتروني هو الطريق الوحيد الذي يجب على المواطن أن يسلكه لطلب الخدمة، وعدم منحه حرية الاختيار في استعمال القضاء الالكتروني أو التعامل التقليدي.

بالإضافة إلى صعوبة استعمال[69] التقنيات الالكترونية بالنسبة للمواطن البسيط الذي لا يتقن استعمال برنامج الحاسوب ومختلف العمليات التي يستجوبها القضاء الالكتروني، مما ساهم في تخوف المواطن البسيط من هكذا فضاء.

كما يتخوف المواطن الجزائري من الفضاء الالكتروني نظرا لعدم تمكن الدولة من وضع بنية تحتية حقيقية للتواصل الالكتروني بدليل غياب الكثير من التقنيات الحديثة التي تساهم في حفظ المعلومات السرية للأشخاص، وأبسط مثال يمكن الاستشهاد به، أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت في إفشاء أسرار الأشخاص من خلال نشر معلوماتهم دون وضع إجراءات صارمة لمنع ذلك.

1 بابلو محمد نجيب ، نفس المرجع ، ص 259

ثبت لنا من خلال ما سبق، أن لارتباطه بالخدمة العمومية التي يقدمها مرفق القضاء والتي تتغير وتتحول بتغير وتطور المجتمع، وما تبني هكذا نظام إلا دليل على التحولات التي تحدث على المستوى الدولي والتي تستوجب على الدولة مواكبتها من خلال الاستغناء عن الإدارة التقليدية الورقية والتحول الإدارة الالكترونية بدون ورق.

و يبدو أن اعتماد برنامج الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة قد أنتج ثماره من خلال ما لوحظ من تحسن في طريقة تقديم الخدمة وفعالية هذه الآلية في إرضاء المواطن والاستجابة لحاجياته الإدارية التي يتحصل عليها من مرفق القضاء، لاسيما بالنسبة لعملية استخراج الوثائق الإدارية مثل شهادة السوابق العدلية والجنسية التي تستخرج الكترونيا.

أما بالنسبة للتقاضي الإلكتروني فيعتبر أهم إجراء قضائي الكتروني يساهم في تخفيف الضغط على المتقاضي وعلى مرفق القضاء، من خلال توفير ما يلزم من تقنيات حديثة لإجراء محاكمة أو استجواب المتهم عن بعد، مع أن هذا الإجراء لم يعمم بعد في المحاكم الجزائرية.

خاتمة

لا شك أن تطبيق المحكمة الالكترونية خطوة نحو تحقيق العدالة الإجرائية بصورة أكثر من التقاضي التقليدي لإنجاز الكم العددي من الدعاوي التي قد يموت صاحبها قبل الفصل في موضوعها و لسنا بصدد تكرار ما سبق و إن ذكرناه أثناء معالجتنا للموضوعات هذه الدراسة و لكن توجد بعض الملاحظات و الاستنتاجات التالية ألا و هي المحكمة الالكترونية تعتبر بأنها سلطة للمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى و مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ، ضمن نظام أو أنظمة القضائية معلوماتية و متكاملة الأطراف و الوسائل ، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) و برامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوي و الفصل بها و تنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوي و تسهيل على المتقاضي حيث تتميز المحكمة الالكترونية بمجموعة من المقومات عديدة من بينها :

إلغاء النظام الورقي و إحلال النظام الالكتروني ، و تبسيط إجراءات التقاضي و كونها تطوير لمرفق القضاء ، كما تؤدي إلى تعزيز الراحة الإجرائية للمتقاضين و محاميهم ، و تعمل على ادخار نشاط القضاة ، كما تؤدي أيضا إلى التخلص من مستودعات الجهاز الإداري الضخم ، إذ يتوقف إنشاء هذه الأخيرة على احتياجات البشرية تستطيع الإطلاع بمهامهم القضائية من خلال معلوماتية الالكترونية ، من أهمها : قضاة متخصصون في مجال القضاء الالكتروني ، و كذلك ضبط المواقع الالكترونية على الانترنت و كتب المواقع الالكترونية ، و إدارة المواقع والمبرمجين ، كما تحتاج إلى محامين معلوماتيين كما تتطلب احتياجات تقنية منها : أجهزة حاسوبية داخل المحاكم و الربط بينهم ، حيث تتم العملة الإجرائية أمام المحكمة الالكترونية بالطريق الالكتروني ، فرفع الدعوى و الإعلانات و تبادل المذكرات يتم من خلال الوسائط الالكترونية..

و في توصياتنا لابد من السعي نحو تطبيق المحكمة الالكترونية و إدخالها إلى المشهد القضائي ، و هذا يتطلب إصدار تشريع بإنشاء قاعدة بيانات قضائية و تنظيم الهيكل العملي و الإداري و الإجرائي للمحكم الالكترونية ، كما لابد أيضا نشر الوعي القانوني للمحاكم

الالكترونية و إصدار تشريع قانوني صارم ينظم المجال الإجرائي و العمل الإداري أمامها لتحقيق العدالة الإجرائية الناجزة و أيضا إنشاء بوابة الكترونية تخدم المواطنين المتقاضين من أجل الحصول على المعلومات و إتاحتها في أي وقت ممكن . و أخيرا يجب العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الالكتروني لكل العاملين بمرفق القضاء : قضاة ، محامين و موظفين لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة و من جهة أخرى تحقيق حماية أكبر لدعاوي الالكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات و المعاملات القضائية .

قائمة المراجع

المصادر:

القوانين:

- القانون رقم 03/15 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 ، يتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية ، العدد 6 ، الصادرة في 2015/02/10 .
- القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل و المتمم لأمر رقم 66-156 المتعلق بقانون العقوبات ، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006 .
- القانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 08-09 المؤرخ غي 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .
- القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

الأوامر:

- الأمر رقم 02/15 متضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم بالأمر رقم 135/66 المؤرخ في 8 جوان 1966 جريدة رسمية صادرة بتاريخ 23 جويلية 2015 العدد 40 .
- نص المادة 65 مكرر 27 من الأمر رقم 15-02 مؤرخ في 2015/06/23 يعدل و يتمم الأمر رقم 66-154 المخصص قانون الإجراءات الجزائية .

المراجع:

الكتب :

- المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن ، الأستاذ بابلو محمد نجيب ، 2022 ، المملكة المتحدة بريطانيا .
- عبد الله جمال المحكمة الالكترونية ، 2018 .
- عصماني ليلى ، نظام التقاضي الالكتروني كآلية لإنجاح الخطط ، مجلس المفكر ، العدد الثالث عشر ، كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2016 .

- أشرف جودة محمود ، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، مجلة البحوث الفقهية و القانونية ، مجلد 35 ، الجزء الثالث ، 2020 .
- سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2008 .
- منيرة محمد جنيهي ، ممنوح محمد جنيهي ، التحكيم الالكتروني ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- محمد عابر رباب ، التقاضي في المحكمة الالكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، الكوفة ، العراق ، مجلة 13 ، عدد 25 ، عدد 01 ، 2022 .
- خالد ممنوح ابراهيم ، الدعوى الالكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 .
- عبد العزيز بن سعد العالم ، المحكمة الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة ، دار الجامعة نايف للنشر ، الرياض السعودية ، سنة 2017 .
- يوسف سيد عوض ، خصوصيات القضاء عبر الوسائل الالكترونية برسالة دكتورة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2012 .
- العصرنة في خدمة العدالة النوعية ، وزارة العدل ، المديرية العامة لعصرنة العدالة ، الجزائر ، 2016 .
- محمد العيداني ، يوسف زروق ، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، باتنة .
- ذباح اسماعيل ميهوب يزيد ، تقنية المحادثات المدنية عن بعد في قطاع العدالة بالجزائر ، كلية الحقوق ، جامعة المسيلة ، الجزائر .
- صفاء أوتاني ، المحكمة الالكترونية المفهوم و التطبيق ، مجلة دمشق العلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 18 ، العدد1 ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق 2012 .

- ناصر بن زيد ناصر بن داوود ، حوسبة التقاضي المحكمة الالكترونية ، محمود كمال ، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الالكترونية – دراسة مقارنة – دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2019 .
- حسن النداني الأنصاري ، التقاضي و الوسائل الالكترونية الحديثة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2009 .
- بشار محمود ونين ، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت ، دار الثقافة للنشرو التوزيع ، الأردن ، 2016.
- .منال رواق ، ياسين جسيري ، التقاضي الالكتروني و ضمانات المحاكمة العادلة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عند خاص ، ديسمبر 2021 ، الجزائر .
- بو عبد الله نوال ، التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، عند خاص ، ديسمبر 2021 .
- خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الالكتروني ، الدعوى الالكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2008 .
- عبد العزيز بن سعد العالم ، المحكمة الإدارية ، دراسة تأصيلية مقارنة – دار جامعة نايف للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2017 .
- لوقط فريدة وهوام علاوة ، التقاضي الالكتروني ، مقال منشور ، مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ، العدد 4 ، المجلة 6 ، السنة 2021 .
- منير محمد الجنيهي ، التحكيم الالكتروني ،دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، مصر ، 2006 .
- مناصر شهرزاد ، حمود حمودي ، العدالة الرقمية في الجزائر ، اصدارات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية و الاقتصادية ، برلين 2022 .

الفهرس

إهداء

شكر

المقدمة 01

الفصل الأول: مفهوم المحكمة الالكترونية 07

المبحث الأول: المحكمة الالكترونية آلية العدالة العصرية 08

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمحكمة الالكترونية 08

الفرع الأول: مميزات المحكمة الالكترونية.....13

الفرع الثاني: آليات اعتماد المحكمة الالكترونية 14

المطلب الثاني: المحكمة الالكترونية سلبيات و عوائق 16

الفرع الأول: بالنسبة لإجراءات التقاضي 17

الفرع الثاني: من ناحية تنفيذ الأحكام الالكترونية 18

المبحث الثاني: آليات تجسيد المحكمة الالكترونية 20

المطلب الأول: آليات تجسيد المحكمة الالكترونية (قطاع العدالة في الجزائر نموذجا

الفرع الأول: المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري 20

الفرع الثاني: شروط و إجراءات استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري 29

المطلب الثاني: متطلبات تجسيد المحاكم الالكترونية في ظل البيئة الرقمية على ضوء التشريع الجزائري 49

الفرع الأول: الآليات القانونية لتجسيد المحاكم الالكترونية 50

الفرع الثاني: شروط العمل القضائي في البيئة الافتراضية 54

الفصل الثاني: الخصومة القضائية 59

المبحث الأول: التقاضي الإداري الالكتروني 60

المطلب الأول:الانتقال من التقاضي التقليدي إلى التقاضي الالكتروني في الجزائر. ...62

الفرع الأول: رفع الدعوى أمام القضاء الإداري الالكتروني 66
الفرع الثاني: نظر الدعوى الإدارية في نظام القضاء الإداري الالكتروني و الفصل فيها 68
المطلب الثاني: المحاكم الإدارية الالكترونية في الجزائر –بين الواقع و المأمول 72
الفرع الأول: آلية تنظيم المحكمة الإدارية الالكترونية و واقع تطبيقها في الجزائر 78
الفرع الثاني: إجراءات التقاضي الالكتروني في المواد الجزائية 83
المبحث الثاني: دور المحكمة الالكترونية في تخليق مرفق القضاء 92
المطلب الأول :تأثير الآلية الالكترونية على فعالية و مرونة الخدمات التي تقدمها المحكمة 107
الفرع الأول: المحكمة الالكترونية في الجزائر آلية فعالة لتقديم الخدمة القضائية 107
المطلب الثاني: الخدمة القضائية الالكترونية تعاني من معوقات 109
الفرع الأول: المعوقات المرتبطة بمقدم الخدمة القضائية 109
الفرع الثاني: المعوقات المرتبطة بمتلقي الخدمة القضائية 110
الخاتمة 114
قائمة المراجع 117

مـلخص مذكرة الماستر

تعد المحكمة الالكترونية من أهم المستجدات التي عرفتها التطورات الملازمة للتكنولوجيا و وسائل الاتصال و الإعلام بما أنها تعد من التطبيقات الذكية التي جعلت من مرفق القضاء قريب للمتقاضي الأمر الذي استدعى إلى استحداث نظم قانونية تعتمد على دعائم الكترونية و منه التخلي مباشرة عن الدعامة الورقية و ما لها من آثار سلبية على حسن سير و أداء المرفق عبر المحكمة الالكترونية ، من حيث اختزال الزمن تبسيط الإجراءات ، و عدم الاكتفاء باعتبار أن المحكمة حيز مكاني محدد . فإن إنشاء المحاكم كان لمواكبة كافة التطورات التي تعرفها الأنظمة المعلوماتية من جهة ، و من جهة أخرى الاحتكام إلى ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطبيقات ذات صلة بهذه المحكمة كإلية العدالة العصرية .

الكلمات المفتاحية:

1/المحكمة الالكترونية 2/القضاء الالكتروني 3/الرقمنة 4/العدالة الالكترونية

Abstract of The master thesis

The Electronic Court is one of the most important developments in the developments inherent in technology, communication and media, as it is one of the intelligent applications that has made the legal facility close to the litigant, which required the development of legal systems based on electronic foundations, including the direct abandonment of paper and its negative effects on the proper functioning of the public service through the electronic court. in terms of shortening timelines, streamlining procedures, and not just looking at the tribunal as a specific space. on the other hand, to invoke relevant technological applications to the electronic court as a modern justice.

1/Electronic court 2/Electronic space 3/Digitization 4/Electronic justice